الصومال العربى المتأزم
والامبريالية الدولية

أسامة عبد الرحمن

المقدمة

تاريخ الصومال مليء بالحروب والصراعات ومعظم فصوله كتبتها القوى الاستعمارية الغربية منذ القرن التاسع عشر لكن لا تزال خيوطه تتشابك وحوادثه تتوالى حتى يومنا هذا.

إن قضية الصومال قضية شائكة جداً، لأن الشعب يموت ولا نصير له ولا عون الآن إلا الهيئات والجماعات التنصيرية التي تنهال عليها النفقات من الغرب، ولا نستطيع لوم هذا الشعب الذي خُذِل من قبل إخوانه، لا نستطيع لومه لقبوله هذه الإعانات وطلبه بقاء تلك الهيئات، وإنما اللوم كل اللوم على المسلمين الذين وقفوا مكتوفي الأيدي.

فالصومال دولة عربية إسلامية شعبها مسلم ١٠٠% سنى وموقعها مثير للجدل ويسيل لعاب الطامعين والمستعمرين, وشهدت هذه المنطقة صراعات دولية متباينة تختلف أزمانها, وفى الوقت الذي تتنافس الأمم على الصومال لم نصادف صوتاً عربياً وإسلامياً يشعر بخطورة الصراع ويهتم بالقضية الصومالية كقضية عربية إسلامية, بل أيدت دول عديدة من الغرب وأفريقيا الهجوم الأثيوبي على الصومال تبارك وتهنئ أثيوبيا, وما زال الصومال ينتظر المجهول.

ويمر الصومال بمرحلة حرجة في تاريخه بعد الاجتياح الأثيوبي بدعم أمريكى حيث توغلت الدبابات الأثيوبية فى الصومال واجتاحت العاصمة مقديشيو تحمل أمراء الحرب والحكومة الانتقالية, وقررت أثيوبيا الهجوم على الصومال بعد ظهور المحاكم الإسلامية كقوة سياسية شعبية دينية نجحت في إعادة الأمن والاستقرار والوئام والوحدة بعد القضاء على أباطرة الحرب, وظهرت المحاكم كمشروع وطني قومي يسعى إلى إعادة الكيان الصومالي وسيادته وتنعم الشعب باستتباب الأمن والاستقرار خلال حكمهم.

وهذا لم يرضي ولم يقنع أثيوبيا وأمريكا والغرب، حيث يرى كلهم أن أي قوة وطنية إسلامية في الصومال تهدد الوجود الأثيوبي ومصالح الغرب في القرن الأفريقي الذي هو بؤرة استراتيجية في تحكم الانطلاق السياسي الدولي في العالم, والتجارة الدولية بين الشرق والغرب والاهتمام الدولي كما أن التنافس العالمي على الصومال ليس أمراً جديداً بل ممتد مئات العقود والصراع الصومالي والأثيوبي صراع تاريخي بدأ منذ وصول الإسلام إلى المنطقة وقيام ممالك زيلع وهرر, وكان مستمراً حتى دخول الاستعمار الثلاثي الأوروبي الذي مزق الصومال الكبير إلى أجزاء, والهجوم الأثيوبي على الصومال ليس لكسر شوكة المحاكم الإسلامية وليس لاعتقال أفراد تتهمهم أمريكا بانتمائهم لتنظيم القاعدة, ولكن السبب الرئيس الذي دفع أثيوبيا لشن هجوم على الصومال بدعم أمريكي وغربي وإسرائيلي وأفريقي هو مقاومة أي مشروع إسلامي قومي وطني ينجح فى توحيد الصومال وإعادة السيادة الصومالية، وإذا تحقق هذا يقوى الأمن القومي العربي ويجعل البحر الأحمر بحراً عربياً إسلامياً يضمن أمن البوابة الجنوبية للوطن العربي كما يضمن أمن قناة السويس ومضيق باب المندب وكل هذا يجعل أثيوبيا دولة غريبة في محيط عربي وإسرائيل يقلقها تعريب بحر الأحمر والقرن الأفريقي والغريب المؤسف أن العرب كالأموات لاحراك لهم ولا وجود.

أسامة عبد الرحمن

الباب الأول
الجغرافيا والتاريخ

الصومال:

تقع الصومال في القسم الشرقي من قارة أفريقيا، وتتربّع فوق ما يُعرف بالقرن الأفريقي،المطلّ على خليج عدن والمحيط الهندي، والقريب من باب المندب، المعبر الاستراتيجي المهم ما بين هذا المحيط والبحر الأحمر، حيث يعبر أكثر من ٣٠٪ من التجارة العالمية البحرية، وسفن نقل النفط باتجاه قناة السويس وتبلغ مساحة الصومال حوالى ٦٣٨ ألف كلم٢وتحدها من الشمال جيبوتي بحدود يبلغ طولها ٥٨ كلم، وأثيوبيا من الغرب بحدود يبلغ طولها حوالى ١٦٠٠ كلم، وكينيا من الجنوب بحدود يبلغ طولها ٦٨٢ كلم، وتطل شرقاً على المحيط الهندي بشريط طويل من السواحل يبلغ طوله ٣٠٢٥ كلم، وهي تملك أطول ساحل لدولة أفريقية تطل على البحر وتمتاز طبيعة الصومال بأراضيها الجرداء الصحراوية في مناطق الوسط والداخل، وقلة الأمطار، ومناخها الإستوائي الموسمي في الوسط والجنوب،والمعتدل في الشمال وقد دلّت دراسات أجريت أخيراً على وجود كميات ضخمة من النفط خصوصاً في مناطق الشمال وكذلك كميات كبرى من اليورانيوم والفولاذ والرصاص والملح والغاز الطبيعي ويبلغ عدد سكان الصومال وفق تقديرات ٢٠٠٨ حوالى١٠ملايين،أما الشعب الصومالي ككل موزع على عدد من الدول المجاورة أو في العالم، خصوصاً بعد سلسلة الحروب المستمرة منذ عقود فيبلغ تعداده حوالى ١٦ مليون.

والمجتمع الصومالي قبلي عشائري متدين، يتميز بسيطرة عدد من القبائل الكبيرة على الحياة السياسية والإجتماعية يتبعها عدد من القبائل الأصغر وفروعها وبطونها وأفخاذها وتعيش هذه القبائل على تربية الماشية والرعي والزراعة، في الأرياف وتتنافس فيما بينها للحصول على الموارد إلى حد الإقتتال أما على السواحل فيعيش الناس علي صيد الأسماك، وزراعة الموز وتصديرهما مع الجلود والفحم والحديد الخام.

ويبلغ معدل دخل الفرد السنوي حوالى ٦٠٠ دولار بتقديرات ٢٠٠٨ أما الدخل القومي فقدر بمبلغ ٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ويتكلم سكان الصومال اللغة الصومالية،وهي اللغة الرسمية، كذلك اللغة العربية وهي لغة الدين كلهم مسلمون سنّة،وتنتمي إلى الإتحاد الأفريقي وهي كذلك إحدى دول جامعة الدول العربية

وقبائل الصومال هى :-

-مجموعة قبائل أرر بن سالمة أو أرر صومالي أبو الصومال وهذه المجموعة تضم حوالى ٧٠٪ من شعب الصومال.

-قبائل الهوّي والمرجان وتمتد خارج حدود الصومال إلى كينيا وأثيوبيا.

- الجودا بورسي وتساكن مجموعة الهواشم الذين ينسبون أنفسهم إلى قريش، ويساكنون قبائل العيسى ومرجان والجبويي في زيلع.

- قبائل اسحاق وهم من العرب وكذلك قبائل الدارود.

الإسلام فى الصومال؟

دخل الإسلام الصومال منذ أيامه الأولى، وقد ظهر الإسلام فى الصومال قبل الهجرة إلى المدينة المنورة عن طريق الصحابة المهاجرين إلى الحبشة، ووصل إلى الصومال فلول كل من مجموعتي عثمان بن عفان وجعفر بن أبي طالب الذي أسّس مراكز الدعوة الإسلامية فى الصومال بمساعدة الجاليات العربية المستوطنة، وذلك فى السنة الخامسة للبعثة فكانت منطقة الصومال أسبق إلى الإسلام من المدينة المنورة.

ومن ثم فلا عجب أن نرى الصوماليين من أشد المتحمسين لنشر الإسلام واستقبال الدعوة الإسلامية، وأصبحت بلدهم إسلامية خالصة.

ومن أسباب انتشار الإسلام فى الصومال:

١- تتابع الهجرات إلى أفريقيا خصوصاً إلى الصومال:- تتابعت الهجرات العربية لنشر الإسلام فى السواحل الشرقية من أفريقيا منذ عهد الخلفاء الراشدون وازدادت أيام الأمويين والعباسيين، ومن هذه الهجرات هجرة الزيدية من اليمن وذلك فى أواخر عهد الدولة الأموية، وكانت هجرة الزيدية عقب مقتل زيد بن علي زين العابدين عام ١٢٢هجرية ٧٤٠م، فراراً من اضطهاد بني أمية لهم، واستقروا فى ساحل بنادر فى جنوب الصومال، وحكموا فيها ما يقارب قرنين من الزمان، وتوغلوا داخل الأراضي الصومالية ونشروا الدعوة الإسلامية بين القبائل، ومن الهجرات العربية الإسلامية إلى ساحل الصومال خلال العصر العباسي هجرة الإخوة السبعة عام ٣٠١هجرية الموافق ٩١٣م وهم من قبيلة حارث وعدد من أتباعهم على ثلاث سفن، وهاجروا من الأحساء (عاصمة القرامطة) فى الخليج العربي بضواحي بحرين فارين من جور سلطان تلك المدينة وهبطوا على شواطئ الصومال.

٢- العلاقات التجارية القائمة بين الجزيرة العربية وأرض الصومال، فقد نشطت فى العصر الإسلامي، ولم تنقطع صلات المنطقة بالعالم الإسلامي فى أي عصر من العصور، وقد أسهم ذلك كثيراً فى نشر الإسلام فى المنطقة.

٣- تعتبر العربية لغة رسمية ووطنية للبلاد ويجيدها غالبية الشعب الصومالي إجادة تامة وذلك لقدم الروابط التي تربط الصومال بالوطن العربي بالإضافة إلى التأثير الواسع للإعلام العربي المنتشر فى البلاد وكذلك التعليم الديني الذي يتلقاه الصوماليون في الصغر.

الوضع السياسي والإجتماعي في الصومال:

تعيش الصومال أزمة سياسية منذ سقوط نظام الرئيس الأسبق محمد سياد بري عام ١٩٩١، فهي دولة ممزّقة منذ ٢٢ عاماً، إذ أعلن عدد من مقاطعاتها انفصاله عن الحكومة المركزية كجمهورية أرض الصومال في الشمال كما أعلن إقليم البونتلاند الواقع على القرن الأفريقي حكماً ذاتياً مع ولائه السياسي للحكومة المركزية في العاصمة مقديشو وعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قامت بها الحكومة المركزية لإعادة توحيد البلاد، إلا أن الصراع على السلطة بين التيارات والقبائل حال دون التوصل إلى حلول للأزمة واندلعت حروب دامية أدت إلى مقتل عشرات الآلاف من السكان، وهجرة مئات الآلاف عن ديارهم، ولم تستطع محاولات الأمم المتحدة ،أو الإتحاد الأفريقي منع هذه المنازعات الدامية حتى اليوم، كما أن الأحداث جعلت الشعب الصومالي من أفقر شعوب العالم إذ أن هناك حوالى ٧٣٪ من الشعب اليوم يعيش بأقل من دولارين في اليوم، ومعظمهم يعيش على المساعدات التي تقدّمها الأمم المتحدة عبر حملات منظمة ومستمرة لمكافحة المجاعة والأمراض.

الأهمية الإستراتيجية للقرن الأفريقي:

يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية؛ ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة كما أنها تُعدّ ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان،وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديداً لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال.

أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكوناتها الاقتصادية، علاوة على ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية وتعتبر منطقة القرن الأفريقي واحدة من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوسياسى للعالم فقد استحوذت طيلة التاريخ القديم والحديث على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، علاوة على امتلاكها عوامل جذب داخلية سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب مايوجد فيها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة، شأنها شأن جميع المناطق الإستراتيجية الهامة، وتعتبر منطقة القرن الأفريقي جيوسياسياً أكثر اتساعاً وأشد تأثيراً عنها من الناحية الجغرافية ذلك أن منطقة القرن الأفريقي على الصعيد الجغرافي تضم فقط كل من الصومال وأثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي، أما على المستوى الجيوسياسى، فإن المنطقة تشمل أيضا العديد من الدول والقوى التي تتبادل علاقات التأثر والتأثير فيما بينها، مما يجعل منطقة القرن الأفريقي تضم مساحة هائلة من الدول التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد للداخل حتى حدود أثيوبيا وكينيا والسودان والصومال، ويمكن في هذا الإطار الإشارة بصفة خاصة إلى اليمن والسودان وكينيا بوصفها دولاً ترتبط بعلاقات بالغة الخصوصية مع القرن الأفريقي وعلى هذا الأساس، فإن منطقة القرن الأفريقي تستمد قدراً من الأهمية من قيمتها الإستراتيجية من ارتباطها الوثيق بالبحر الأحمر، الذي يعتبر بدوره من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم، لاسيما باعتباره حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وقد ازدادت هذه الأهمية بطبيعة الحال مع اكتشاف النفط في الخليج العربي وإيران وشبه الجزيرة العربية، والاعتماد على البحر الأحمر لنقله إلى الغرب.

ثم تضافرت مع هذه الأهمية دوافع أخرى للقوتين العظميين وقتذاك في صراعهم العالمي تتعلق بالاحتواء وبسط النفوذ والولاء الأيديولوجي وما إلى ذلك ولقد شهدت هذه المنطقة خلال الأعوام الماضية، تطورات بالغة الأهمية، لم يقتصر تأثيرها على دولها فحسب، إنما امتد للسياسة الدولية، تتعلق بحالة تواتر عمليات إعادة التركيب وبناء العلاقات بين دول القرن الأفريقي التي شهدت منذ أقدم العصور توترات ونزاعات لازالت مستمرة إلى وقتنا الحالي.

كل هذا، أعطى لمنطقة القرن الأفريقي نوع من التميز خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أخضعت لدرجة عالية من الاستقطاب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، إذ أدت الأهمية الإستراتيجية للقرن الأفريقي إلى احتدام التنافس الدولي عليه منذ الستينيات، حيث بدأ ذلك من خلال استغلال الصراعات الإقليمية بين دول المنطقة، لاسيما بين الصومال وأثيوبيا، وقد نبعت في الواقع بسبب الحدود الموروثة من عهد الاحتلال، وهي المشكلات التي ظلت منذ ذلك الوقت سبباً لأزمة عنيفة في المنطقة، وصلت في عامي١٩٦٤و١٩٧٧ إلى درجة الانفجار العسكري المدوي.

وفي الآونة الأخيرة وبعد أحداث نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، واستهداف سفارتي أمريكا عام ١٩٩٨م في كل من كينيا وتنزانيا برزت أهمية منطقة القرن الأفريقي بشكل أكبر في حرب أمريكا المعلنة على الإرهاب الدولي؛ حيث زارها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، والجنرال تومي فرانكس، والجنرال جون ساتلر قائد القوات الأمريكية في القرن الأفريقي، ويرابط على أرضها أكثر من ١٨٠٠ جندي أمريكي.

كما ترسو على واحد من موانئها ـ وهو ميناء جيبوتي ـ حاملة الطائرات مونت وايتني، وتجوب سواحلها بعض السفن الموكلة بمراقبة كل سواحل القرن الأفريقي وتعتبر منطقة القرن الأفريقي مجالاً حيوياً واستراتيجياً، للبلدان العربية والقوى الكبرى كما يتضح فيما يلى :-

وتعد منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية بالغة للمنطقة العربية وتشكل عمقاً إستراتيجياً لها وترتبط بها على أكثر من مستوى، نتيجة الجوار الجغرافي والتداخل البشري، وعلاقات القربى والتفاعل التاريخي والحضاري فهذه المنطقة تشكل قبل كل شيء جزء مهم من الوطن العربي، لوجود ثلاث دول فيها تنتمي للوطن العربي، وهي السودان وجيبوتي والصومال وإذا كانت المنطقة تتمتع بأهمية إستراتيجية ملحوظة بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، بحكم موقعها الجغرافي، وإطلالها على الممرات البحرية، المهمة للملاحة والتجارة الدولية.

فإجمالاً نستطيع القول، أن عروبة السودان والصومال وجيبوتي، والتحكم في منابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان والصومال، وأمن البحر الأحمر، تمثل محاور مهمة بالنسبة للوطن العربي في هذه المنطقة، نظراً لارتباطها المباشر بالأمن القومي العربي بشكل عام، وتأثيرها في المصالح الحيوية لبعض الأطراف العربية على وجه الخصوص كما يرجع الاهتمام الأوروبي بمنطقة القرن الأفريقي إلى الروابط التاريخية والثقافية، التي تعود إلى فترة الاحتلال،فهذه المنطقة خضعت للاحتلال البريطاني والفرنسي والبرتغالي والإيطالي فترة من الزمن، تركت أثرها على مختلف نواحي الحياة في هذه المنطقة ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية في القارة الأفريقية بالنسبة للدول الأوروبية، سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

فالمنطقة بحكم موقعها الإستراتيجي المشرف على ممرات وخط الملاحة الدولية(باب المندب- قناة السويس) استحوذت على اهتمام كبير من قبل الدول الأوروبية ذات المصالح وصاحبة الأساطيل التجارية المختلفة العابرة لهذا الشريان الحيوي، خاصة وأن هذا الطريق قد ساهم في الماضي في الطفرة الصناعية والحضارية الحديثة التي شهدتها أوروبا، لذلك تحاول أوروبا إثبات مشاركتها في هذه المنطقة، لحماية مصالحها، وتأمين طرق المواصلات والممرات الهامة، والحيلولة دون إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم في أوضاع المنطقة خاصة وأوروبا تعتقد أنها أحق منها بهذه المنطقة، لاعتبارها صاحبة النفوذ التقليدي فيها لهذا فأن أوروبا تعمل على إثبات تواجدها مقابل التواجد الأمريكي في المنطقة، وتأكيد إرادتها المستقلة ووزنها الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعلى وجه الخصوص فرنسا صاحبة التواجد العسكري في المنطقة من خلال قاعدتها في جيبوتي، التي أتاحت لها إمكانية كبيرة لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتأمين مصالحها ومصالح دول الإتحاد الأوروبي لذلك تعمل دول الإتحاد على دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، لخدمة مصالحها المختلفة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن، لوجود مصالح مشتركة بينهما، خاصة التصدي للاتجاهات المعادية للمصالح الغربية بوجه عام، وحماية الأنظمة الحليفة لهم في المنطقة وتحظى منطقة القرن الأفريقي باهتمام واضح من قبل الدول الآسيوية، فإلى جانب إهتمامها بموقعها الجغرافي المشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي تمر عبره معظم صادراتها ووارداتها، احتلت أهمية اقتصادية كبيرة، فهذه الدول تتطلع منذ انتهاء الحرب الباردة إلى إرساء نفوذها وتثبيت مصالحها في المنطقة، عبر مشاريع التنقيب على النفط والثروات الأخرى، خاصة بعد اكتشاف احتياطات نفطية في بعض دولها مثل السودان

وكذلك فتح الأسواق أمام منتجاتها المختلفة بعد ظهور أفريقيا كسوق رابحة وبالذات للتقنية الآسيوية، ومن هذه الدول الصين واليابان وايران فالصين واليابان تعملان على اختراق أسواق المنطقة، وتأمين مناطق نفوذ، وتأمين تدفق المواد الخام، وإيران تزيد على ذلك بتدعيم اهتمامها على الجانب الثقافي، باعتبار أن معظم سكانه يدينون بالإسلام، لذلك تحاول إيران توظيف هذا العامل ليكون لها دوراً بارزاً في المنطقة.

نبذة عن التاريخ الصومالى:

وطأت قدم الإنسان الأول أراضي الصومال في العصر الحجري القديم،حيث ترجع النقوش والرسوم التي وجدت منقوشة على جدران الكهوف شمال الصومال إلى حوالي عام ٩٠٠٠ ق.م وأشهر تلك الكهوف مجمع لاس جيل الذي يقع فى ضواحي مدينة هرجيسا حيث اكتشفت على جدرانه واحدة من أقدم النقوش في قارة أفريقيا كما عُثر على كتابات موجودة أسفل كل صورة أو نقش بالمجمع إلا أن علماء الآثار لم يتمكنوا من فك رموز تلك اللغة أو الكتابات حتى الآن وخلال العصر الحجري نمت الحضارة في مدينتي هرجيسا ودزي مما أدى إلى ازدهار الصناعات التي اشتهرت بها كلا المدينتين كما وجدت أقدم الأدلة على المراسم الجنائزية بمنطقة القرن الأفريقي في المقابر التي تم العثور عليها في الصومال والتي يرجع تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد كما تعد الأدوات البدائية التي تم استخراجها من موقع جليلو الأثري شمال الصومال أهم حلقات الوصل فيما يتعلق بالاتصال بين الشرق والغرب خلال القرون الأولى من نشأة الإنسان البدائي على وجه الأرض ومن الأمور الدالة على قيام حضارة متطورة نشأت وترعرعت على أراضي الصومال آثار متناثرة على جنبات أراضي الصومال مثل المباني هرمية الشكل ومقابر وأطلال مدن قديمة

بجانب بقايا الأسوار التي كانت تحيط بالمدن مثل سور ورجادي وقد أثبتت الحفريات التي قامت بها البعثات الأثرية المتعاقبة وجود نظام كتابة لتلك الحضارة لم يتم فهم رموزه أو فك طلاسمه كما تمتعت تلك الحضارة الناشئة على أرض الصومال بعلاقات تجارية وطيدة مع مصر القديمة والمايسونية القديمة باليونان بداية من الألف الثاني قبل الميلاد على أقل تقدير مما يرجح النظرية المؤيدة لكون الصومال هي نفسها مملكة بونت القديمة ولم يتاجر البونتيون في منتجاتهم وحدهم فحسب، فإلى جانب تجارتهم في البخور وخشب الأبنوس والماشية، تاجروا أيضاً في منتجات المناطق المجاورة لهم مثل الذهب والعاج وجلود الحيوانات ووفقا للنقوش الموجودة على معبد الدير البحري فقد كان يحكم مملكة بونت في ذلك الوقت كلاً من الملك باراحو والملكة أتي وقد تمكن الصوماليون القدماء من استئناس الجمال في الفترة ما بين الألف الثالث والألف الثاني قبل الميلاد، ومن هناك تحديداً عرفت مصر القديمة وشمال أفريقيا استئناس هذا الحيوان وفي أزمنة متعاقبة تمكنت العديد من المدن والدويلات الصومالية أمثال: رأس قصير وحافون ومالاو وتاباي من تكوين شبكات تجارية قوية مع باقي التجار من فينيقيا ومصر البطلمية والأغريق وإيران البارثية ومملكة سبأ ومملكة الأنباط والإمبراطورية الرومانية القديمة وبعد غزو الرومان لإمبراطورية الأنباط وتواجد القوات الرومانية في مدينة عدن ومرابطة السفن الحربية في خليج عدن لمواجهة القرصنة وتأمين الطرق التجارية الرومانية، عقد العرب والصوماليون اتفاقيات فيما بينهما لمنع السفن الهندية من التجارة أو الرسو في موانئ شبه الجزيرة العربية وذلك لقربها من التواجد الروماني كما قام التجار الصوماليون بإقامة مستعمرة في موزمبيق لاستخراج الذهب من مناجم مملكة موتابا وتحديدا من مدينة سوفالا التي كانت الميناء الأساسي للمملكة في ذلك الوقت

وفي تلك الأثناء كانت سلطنة عدل قد بدأت في البزوغ حيث لم تعدو في تلك الأثناء عن كونها مجتمع تجاري صغير أنشأه التجار الصوماليون الذين دخلوا حديثاً في الإسلام.

وفي عهد سلطنة عجوران في الفترة ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر للميلاد، أصبح للعديد من المدن الصومالية شأن عظيم خاصة مدن مقديشيو ومركا وباراوا وأبية والتي نمت موانئها نمواً واسعاً وأقامت علاقات تجارية وثيقة مع السفن القادمة من والمبحرة إلى شبه الجزيرة العربية والهند وفينيتيا وفارس ومصر والبرتغال، كما امتدت علاقاتها التجارية لتشمل الصين أيضا في الشرق الأقصى كما أقيمت علاقات تجارية مع سلطنة مالاكا، إحدى دول اتحاد ماليزيا الآن، في القرن الخامس عشر،وبدأت الممالك المتعاقبة بعد سلطنتي عدل وعجوران في الازدهار مع بدايات العصر الحديث حيث نشأت العديد من الممالك في الصومال وكذلك ظهرت الأسر الحاكمة الواحدة تلو الأخرى؛ حيث ظهرت أسر مثل أسرة جيراد التي أسست سلطنة ورسنجلي، ولا تزال بقايا تلك الأسرة الحاكمة موجودة حتى يومنا هذا، إضافة إلى أسرة باري التي أسست سلطنة عدل التي كان قائدها الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي الملقب بالفاتح أول عسكري أفريقي يستخدم المدفعية العسكرية على مدار التاريخ خلال حربه ضد إمبراطورية الحبشة في الفترة الممتدة بين عام١٥٢٩ وحتى عام ١٥٤٣، وأيضا حكام أسرة جوبورون التي أرغمت سيطرتهم العسكرية حكام مدينة لامو من سلاطين الإمبراطورية العمانية على دفع الجزية للسلطان الصومالي أحمد يوسف، رابع سلاطين أسرة جوبورون الذي حكم في الفترة بين عاميّ ١٨٤٨-١٨٧٨حتى وخلال القرن التاسع عشر وبعد انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤، أرسلت الإمبراطوريات الأوروبية العظمى جيوشها إلى منطقة القرن الأفريقي بغية السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية

مما دفع الزعيم محمد عبد الله حسان، مؤسس دولة الدراويش، إلى حشد الجنود الصوماليين وبداية واحدة من أطول حروب المقاومة ضد الاستعمار على مدار التاريخ واستطاعت الصومال في البداية مقاومة الاستعمار حيث تمكنت دولة الدراويش من صد هجوم الإمبراطورية البريطانية أربع مرات متتالية وأجبرتها على الانسحاب نحو الساحل وهُزمت دولة الدراويش عام ١٩٢٠عندما استخدمت القوات البريطانية الطائرات خلال معاركها في أفريقيا لقصف تاليح عاصمة الدراويش وبذلك تحولت إلى مستعمرة تابعة للإمبراطورية البريطانية كما واجهت إيطاليا نفس المقاومة من جانب السلاطين الصوماليين ولم تتمكن من بسط سيطرتها الكاملة على أجزاء البلاد المعروفة حالياً بدولة الصومال إلا خلال العصر الفاشي في أواخر عام ١٩٢٧واستمر هذا الاحتلال حتى عام ١٩٤١حيث تم استبداله بالحكم العسكري البريطاني وظل شمال الصومال مستعمرة بريطانية في حين تحول جنوب الصومال إلى دولة مستقلة تحت الوصاية البريطانية إلى أن تم توحيد شطري الصومال عام ١٩٦٠باسم جمهورية الصومال الديمقراطية ونتيجة لعلاقاتها الأخوية والتاريخية مع مختلف أقطار الوطن العربي، تم قبول الصومال عضواً في جامعة الدول العربية عام ١٩٧٤كما عملت الصومال على توطيد علاقاتها بباقي الدول الأفريقية، فكانت من أولى الدول المؤسسة للاتحاد الأفريقي، كما قامت بدعم ومساندة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، وكذلك دعم المقاتلين الإريترتريين خلال حرب التحرير الإريريترية ضد أثيوبيا ولكونها إحدى الدول الإسلامية كان الصومال واحداً من الأعضاء المؤسسين لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك عضواً في منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز

الباب الثانى
الأزمات الصومالية الداخلية

الأزمات الرئيسية في الصومال:

أزمة فكر :

في دراسة الفكر الصومالي لا نبتعد كثيراً عن التراث العربي الإسلامي فان المجتمع الصومالي عاش مع المجتمع العربي والتعامل معه في سياقه الفكري وميراثه الشعري والأدبي،لذلك نلاحظ أن المجتمع الصومالي مجتمع يعشق الفن والأدب، وأكبر ميراث ثقافي للمجتمع الصومالي هو الشعر , وكان الشاعر متحدثاً رسمياً للقبائل ولا يمكن أن نتهم المجتمع الصومالي بافتقار ثقافي فكري وإلا سوف نظلم المجتمع الصومالي, حيث لاشك أن المجتمع الصومالي كان من المجتمعات المتقدمة في القرن الأفريقي , فهو يمتلك ثقافة واسعة ورغم امتلاك هذا الميراث الثقافي الضخم لم يستطع المجتمع الصومالي تحريك هذا الميراث من مستوى شعبي إلى مستوى علمي , ولوحظ في تاريخ المجتمع الصومالي إبان الاحتلال وما قبله أنهم كانوا شعبيين أكثر من أي مجتمع سطحي ولكي نفهم الأزمة الفكريه التي يعانيها المجتمع الصومالي نوضح النقاط التالية:

١- المنهج التعليمي: كان الاستعمار الغربي يمسك زمام التعليم في الصومال،حيث كانت إيطاليا تدير التعليم في الجنوب وبريطانيا في الشمال,وهذا خلق فجوة كبيره فى المجتمع الصومالي,لأن المستعمرين الإيطالي والبريطاني يختلفان في الثقافة والعرف , حيث أن بريطانيا تتقدم من الناحية العلمية , يقول أحد الباحثين الصوماليين أن النظام الإنجليزي كان أفضل من نظيره الإيطالي لذا كان في الشمال عشية التحرر نخبة متعلمه ممتازة والمنهج التعليمي في الصومال بعد التحرر أصبح شيئاً فظيعاً وربما قد عجل الأزمة الفكرية ,

فقد كان في ثلاثة انماط :النمط العربي الإسلامي- النمط الإيطالي- النمط البريطاني وحتى الآن تعاني المناهج من النقل الحرفي , فالمدارس التعليمية يدرسون الطلاب الثقافة السعودية أو الامارتية أو الكينية أو مجرد منهج جُمع من هنا أو هناك , فخلقت تضارباً فكرياً فى العقل الصومالي

٢- المنهج الفكري والمذهبي في الصومال:الأفكار والأيدلوجيات لم تكن معروفة عند الصوماليين، ولم يصل الصراع الفكري إلى الصومال، وهذا ما نلاحطه في الواقع المعاصر فعندما قُمعت الحريات العامة والأفكار وصرّحت الحكومة بتصريحات تناقض جوهر الإسلام، وثقافة المجتمع، مثل إنكار مفهوم الوراثة والقوامة وغيرها من المفاهيم الإسلامية, زد على ذلك التعصب والتفريق بين المجتمع الصومالي , فجمدت الأفكار، وعطلت العقول، بسبب هجرة العلماء خوفاً من القتل أو الحبس، فانتشر الفكر القبلي والتعصب بين المجتمع حينها واتجه المجتمع الصومالي إلى مفهوم الصراع القبلي , علماً بأن نسيج المجتمع الصومالي مبني على القبيلة، لأن القبيلة هي الأساس.

وبعدما توقف العقل الصومالي عن التفكير , فلنا ان نتوقع إنفجار عظيم فحقيقة حدث الإنفجار المتوقع، والثورة المنتظرة ضد دولة القمع والإستبداد, لكن السؤال يدور حول ما بعد الثورة والانقلاب ؟ : لوا اردنا الاجابة فاننا حقيقة لا نتردد فى أن نقول أن الإستبداد والقمع الذي كانت تمارسة الحكومة خلف افلاساً فكرياً فى عقول الصوماليين،نتيجة الهروب المتصاعد للمثقفين والاكاديميين والمفكرين , فقام العسكريون الذين كانوا جزءاً من مفلسي الفكر ليقودوا شرارة الثورة والانقلاب فحولوا الصومال إلى جحيم .

٣- السذاجة والفوضي في الفكر الصومالي فالسذاجة في صورتها الحقيقية تواجدت في الفكر الصومالي عندما تفرغوا في البحث والتحليل عن ماهية مشكلتهم الأساسية فلعبوا دور الثعلب الذي يدور حول الشجرة بحثا عن قطعة لحم هي بين يديه. نتائج الأزمة الفكرية حيث نتج عن ما سبق:

١- التخلف فى كل الميادين، الاقتصاد والسياسة والسلوك وغيرها٠

٢- الصراع الذي لا يقبل كلا الطرفان وجود الطرف الآخر اطلاقاً ٠

٣- الفساد السياسي والمالي٠

٤- الاستسلام للواقع وانتظار المهدي ٠

٥- انتشار التطرف والتكفير والتفسيق بين المجتمع ٠

١٠- الجهل والفقر والمرض٠

١١- الانشغال بالتوافه – عالم الأشياء والأشخاص٠

٦- الانغلاق على الداخل وعدم الإنفتاح والتماشي مع الواقع٠

٧- الإيمان بالخرافات والاساطير مثل العفاريت والتلبس بالجن والسحر

أزمة الدولة:

تمثل أزمة الدولة الواقع الأكثر بروزاً في الساحة السياسية في الصومال تلك الأزمة التي تشابكت مجالاتها فشملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وتركت آثارها على حاضر الصومال ومستقبله، وقد شاركت في صناعتها عوامل محلية وإقليمية ودولية

فالصوماليون اليوم مختلفون حول مفهوم الدولة الصومالية بعد غيابها عن الساحة الفعلية بعقدين من الزمان وهذا الخلاف ذو اتجاهات عدة ، فالسياسيون الصوماليون الذين يقبلون وجود دولة صومالية مختلفون هل يجب أن تكون هذه الدولة دولة مركزية أم فيدرالية ؟ كما أنهم متشاكسون حول مشروعية من يحكم تلك الدولة ، هل الدين أم القبيلة أم القوة أم الشعبية ؟ ويمتد الخلاف حول شكل الدولة ومفهومها إلى أعماق بعيدة حيث يرفض بعض الإسلاميين الصوماليين حركة الشباب الصومالية على وجه التحديد عودة الدولة ،وينكرون العلم الصومالي وتحرر الصومال وحريته ويعدون كل ذلك جزءاً من المحرمات الشرعية ومن تركة الاستعمار ، بدعوى ضرورة عودة الخلافة والأمة الإسلامية الواحدة في الوقت الذي يمر فيه العالم الإسلامي بأضعف حالاته.

والأزمة الصومالية أزمة شاملة تمس كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والأمنية وغيرها من جوانب القيم والمصالح، وتهدد تلك الأزمة كيان الدولة الصومالية حاضرها وتحررها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية بخطر حقيقي داهم [١]وقد اختلفت تفسيرات المختصين للأزمة التي تعصف بالصومال منذ انهيار الدولة المركزية وتنحصر جل التفسيرات فى أن المشكلة نتجت عن تقسيم الاحتلال الجائر للأراضي الصومالية وتنافس قوى الاحتلال على وضع يدها على الصومال بسبب موقعه الاستراتيجي وموارده الاقتصادية الكبيرة وشعبه المتجانس وهى كذلك أزمة قيادة ناتجة عن انصراف النخبة الصومالية إلى مصالحها الذاتية ، تلك النخب السياسية التي خلفها الاستعمار والتي استوردت التجارب العلمانية بعيداً عن التراث الإسلامي الحضاري للشعب الصومالي والمشكلة كذلك تقوم على النزاع حول السلطة والثروة

وهناك من يقول إنها أزمة تركيبة المجتمع القبلي المتشرذم وهشاشه تنظيمه وفشل النخبة الصومالية في تجاوز الحالة الرعوية القبلية إلى خلق عقد اجتماعي قائم على المصالح المشتركة وفيما يلي تفصيل أبرز جوانب تلك الأزمة وتفسيرها :

أولا: أزمة الإرث الاستعماري :

لقد فشل نموذج الدولة الصومالية الذي تم إعلانه منذ الستينيات بسبب بناء هذا النموذج على أساس ميراث التقسيم الاستعمارى الذي رسمه مؤتمر برلين الشهير، وأيضاً انحراف وانعدم كفاءة مؤسسات الحكم والسلطة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي طبقا لنماذج متنوعة من النموذج الرأسمالي الليبرالي والنموذج الاشتراكي، وبعض النماذج الانتقائية التي تضاربت وأدت إلى أزمة التحديث والتنمية الاقتصادية(١) ولسوء حظ الصوماليين فإن الحدود الموروثة من الاستعمار تحولت إلى حدود سياسية تعبر عن سيادة الدولة ، وجاء ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ليزداد هذا الوضع رسوخاً ، إذ يقرر احترام الحدود القائمة عند التحرر وعدم قبول تغييرها (١) وهو ما تصادم مع تطلعات الشعب الصومالي إلى تحقيق وحدته في إطار دولة واحدة بإزالة كل التقسيمات الاستعمارية ، وهو ما أدى إلى وقوع حروب ومصادمات بين الصومال وبين جيرانه ، وإضافة إلى القوى الاستعمارية السابقة والدول العظمى في العالم وقفت أيضاً ضد طموحات الدولة الصومالية فيما يتعلق بتوحيد الصومال الكبير ،ومثل ذلك جزءاً من انهيار الدولة الصومالية الوليدة بعد أن انهكتها الحروب والصراعات الخارجية عن التنمية الداخلية إن أزمة الدولة في الصومال لا ترتبط فقط بنوعية الفئات الحاكمة وصراعات النخبة وتشرذمها فقط ، وإنما ترتبط أيضا باستمرار فاعلية دور المتغير الخارجي الأجنبي الذي رفض التحرر السياسي واحتفظ باستمرار دوام الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الصومال في حالة ارتباط وتبعية (٢).

فالدولة في الصومال لم تتطور تطوراً طبيعياً يترجم موروثات وتقاليد الشعب الصومالي وهويته الحضارية،وإنما جاءت بعد خروج الاستعمار عبارة عن كيان مستورد ومزروع في جسم الشعب ، كالعضو الغريب الذي تتم زراعته في جسم المريض ، وكان لابد لهذا الجسم الغريب أن يندمج في جسم الأمة ، للتوفيق بين هوية الأمة والإرادة السياسية للشعب الصومالي وتحقيق التحضر والتنمية المتوازنة في الصومال [١] وهذا ما أخفقت النخبة الصومالية في تحقيقه ؟ تلك النخبة التي قامت باستيراد جميع التجارب السياسية والدستورية لبناء الدولة من الخارج ، ويأتي الإشكال هنا من أن هذه التجارب لاتستند إلى سند شرعي أو قانوني من هوية الصومال الحضارية ومن تقاليد الشعب الصومالي ومشكلة هذه الشرعية لازالت تواجه حتى الآن قيام دولة صومالية مستقرة ومن التقاليد التى ورثها الصوماليون من الاستعمار وتركت آثارها على الدولة وممارسة السلطة والتي تحولت فيما بعد إلى أعراف وممارسات سياسية استخدام القوة للحصول على السلطة والثروة - صناعة شخصيات موالية للاستعمار لإطالة عمره في الحكم- تقسيم الشعب باستخدام أساليب مثل القبلية والرشوة والمحسوبية والقوة[٢].

أزمة القيادة :

إن أزمة الدولة بدأت منذ أن وصل قادة الحركات الوطنية إلى تولي مناصب الحكم والإدارة وبدأت عمليات بناء هياكل ومؤسسات الحكم المركزي مع التوسع في إنشاء الأجهزة والمؤسسات والإدارات التي كان يفترض نظرياً أن تترجم مسؤوليات ووظائف الدولة المستقلة إلي واقع في حياة المجتمع في المجالات المختلفة ، فالأزمة السياسية في الصومال هي أزمة قيادة في المقام الأول(١) ، حيث أن الاستعمار لم يهتم بتعليم وإعداد الكوادر المؤهلة ، وترك الصومال في منتصف عام ١٩٦٠م

والبلاد تعيش في جهل عام بكل شيء،حتى الموارد الاقتصادية وكان المستعمر على دراية بها أكثر من أهل البلاد الذين كانوا لا يعرفون سوى الرعي وشيء بسيط من الزراعة وإن أسوأ ما تركه الاستعمار في الصومال هو تلك الزعامات التي لا تملك الخبرة في الإدارة والقيادة ، وكان أول ما تحدث به هؤلاء القادة تلك الوعود التي تفوق طاقاتها وطاقة البلاد فقد كانوا يظنون أنهم يمكنهم أن يصنعوا أشياء كثيرة لكنهم فوجئوا أنه ليس بمقدورهم أن يفعلوا شيئا وتحولت هذه القيادات إلى قيادات انتهازية نفعية لا يهمها إلا تحقيق مصالحها الذاتية بأي وسيلة (٢) ومن مظاهر أزمة القيادة في الصومال التبعية وضعف المؤهلات الأكاديمية وضحالة التجربة السياسية ،فالقيادة الصومالية كان تعليمها محدوداً جداً أيام التحرر وكان المحظوظ من تلك القيادات من يحمل دبلوماً متوسطاً في العلوم السياسية من إيطاليا لمدة سنتين، ويقال له دكتور فلان وكانت مشكلة تلك القيادات تتلخص في : قلة المعرفة والمؤهلات الأكاديمية، بالإضافة إلى ضعف الكفاءة والخبرات القيادية واتباع النهج القبلي والمحسوبية والفساد كل ذلك كان سبباً فى ألا يكون لدى تلك القيادة رؤية سياسية واضحة تجاه المصالح العليا للبلاد مما أدى إلى أن سلموا أوراقهم إلى المستعمر نفسه (١) يقول الشيخ مختار محمد حسين – رئيس البرلمان الصومالي في عهد الحكم المدني ، في الفترة ما بين ١٩٦٦- ١٩٦٩م متناولاً أسباب ارتباط النخبة السياسية الصومالية المرتبطة بالمستعمر،مؤكداً أنها نفس الفئة التي كانت تتعامل مع الاستعمار قبل التحرر وكانت تعمل في المهن التالية : مترجمون وحراس وطباخون وخدم ، ولم يكن لديهم أدنى شيء من الثقافة يؤهلهم إلى انتهاج سياسة واضحة المعالم تجاه مستقبل بلادهم ، وكان الصراع يدور على الوظائف فقط، يؤيد هذا إيطاليا لأنه عمل معهم ويعرف لغتهم ، ويؤيد هذا بريطانيا لأنه عمل معهم فقط ويعرف لغتهم .ولم تكن المصلحة العامة للشعب الصومالي جزءاً من اهتمامهم ، فالولاء للدولة الاستعمارية كان يعتمد على عنصرين هما : الوظيفة والثقافة (١)

ضعف الثقافة السياسية :إن أزمة السلطة وتداولها في الصومال أزمة ثقافية قبل أن تكون مشكلة سياسية ،فتداول السلطة مفهوم حديث في مفهوم الدولة الصومالية فالدولة الصومالية جاءت إلى الواقع قبل أن تتشكل النخبة السياسية فتشكيلة الدولة التي جاءت كانت تشكيلة مشوهة شجعت القبلية السياسية أسوة بالاستعمار الذي اهتم بتسييس القبيلة ويعود ضعف الثقافة في نظر السفير عبدالسلام معلم آدم إلى : أن الإيطاليين كانت ثقافتهم الديمقراطية ثقافة فوضوية ، والحركة الوطنية الصومالية انقسمت إلى جناح غربي وجناح قومي ناصري شرقي(١)،فالغربيون حاربوا الجناح الناصري الشرقي وسعوا إلى تشويه صورتهم(٢) وشجعوا بدلا من ذلك القبلية والفساد والثقافة السياسية في الصومال منذ التحرر تميزت بالتالي : التمسك بالثقافة القبلية وتسيير القبيلة التقليد للنموذج الاستعماري للحكم والجري وراء تحقيق الطموحات الذاتية- محاولات استخدام القوة للوصول إلى السلطة أو التشبث بها- اعتماد الدعم الخارجي لتمويل العمل السياسي ولسوء الحظ لم تتبلور حتى الآن في الصومال حركة سياسية قائمة على مبادىء وطنية أو أيديولوجية ، وبرنامج سياسي يوضح أسلوب للتداول السلمي للسلطة،والسبب الذي حال دون تشكلها هو ارتباط النخبة السياسية الصومالية بثقافتها الرعوية القبلية من ناحية وانشغالها بتحقيق طموحاتها الشخصية من ناحية أخرى وأهملت هذه القيادة برامج التنمية الداخلية وتسترت وراء شعارات السعي إلى تحقيق الصومال الكبير ، وكانت تلك التحديات أكبر من حجم هذه القيادة ولم يكن لتلك القيادة برنامج سياسي ، وإنما حكمت ارتجاليا ، ولم تترك أي أثر لأي تنظيم سياسي بعدها وهي لم تلتزم بوازع إسلامي ديني أو وازع قومي وطني وقد أخفق المجتمع الصومالي الذي كان يعلق آمالا عريضة على الدولة الناشئة في تحقيق طموحاته من الحكومات المدنية ، والعسكرية .

تسييس القبيلة :

النخبة الصومالية حرصت على تسييس القبيلة استمراراً للنهج الذي سلكه الاستعمار، والقبيلة كعنصر للتعايش والاشتراك في الكلأ والمورد وتبادل عادات الزواج والمنافع ، ولكن النخبة السياسية ذات الأهواء والمآرب الشخصية حولت القبيلة إلى عنصـــر للسيطرة والغزو والنهب والقتل وأخذ حق الغير وهذا مذموم وهنالك تحد يواجه أي قائد صومالي يتصدى لمعالجة قضايا البلاد من قبل القبيلة ويأتي هذا التحدي من طرفين :أولا من قبيلته التي تقول : هو منا وتحاول الاستئثار والافتخار بانجازاته ومكتسباته قبلياً ويأتي التحدي الآخر من القبائل الأخرى المنافسة ، التي تحاول رفض كل ما له صلة بذلك القائد والانتقاص من إنجازاته ، بحجة أنه لاينتمي إليها، وأن انجازاته تصب في صالح القبيلة المنافسة التي ينحدر منها ونتيجة لذلك تقوم كل من القبائل الموالية والمعادية لهذا القائد بتدمير إنجازاته بحماقاتها وجهلها وضيق أفقها[١]

أزمة موقع :

تمثل منطقة القرن الأفريقي بعداً استراتيجياً مهماً لما تجسده من موقع متميز يملك ثروات متنوعة ويسيطر على ممرات مائية حيوية ، وللصومال أهمية خاصة نظراً لكونه يمتلك أطول ساحل يطل على المحيط الهندي والخليج العربي من ناحية ، ويتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من ناحية أخرى ، حيث مضيق باب المندب ، الذي يتحكم في طريق التجارة العالمية ، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوربا والولايات المتحدة ، كما أنه ممر لأي تحركات عسكرية قادمة من دول الغرب إلى منطقة الخليج ونسبة لهذا الموقع الفريد الذي يقع فيه الصومال تسابقت الدول الاستعمارية

وقسمت الصومال إلى خمسة أجزاء في أواخر القرن التاسع عشر ، وتنافست القوتان العظميان أيام الحرب الباردة علي أن يكون لكل منهما موطىء قدم في المنطقة كل ذلك قد جر الكثير من المتاعب والمشاكل للصومال ، إذ أن ما يعانيه الشعب الصومالي من تمزيق واختلافات وتدخلات الدول في شؤونه يعود إلى أهمية الموقع الذي يقع فيه الصومال في منطقة القرن الأفريقي كما أن وجود الشعب الصومالي المسلم مجاوراً كذلك لقوى مسيحية تتلقى دعماً مباشراً ومستمراً لا محدود من قبل القوى المسيحية في العالم في كل وقت قد ضاعف الصراع في المنطقة.

أزمة هوية :

الشعب الصومالي شعب مسلم ١٠٠% ، وقد دخل في صراعات حضارية ومجاهدات كثيرة من أجل تحقيق هويته الإسلامية والدفاع عنها منذ القرن السادس عشر وصولاً إلى القرن العشرين يقوده العلماء وقادته الوطنيون ، وعندما خرج المستعمر سلم الراية لمعاونيه المحليين الذين حاولوا أن يحكموا الصومال بما لديهم وبما ورثوه عن الاستعمار بعيداً عن الشريعة التي يؤمن بها المجتمع (١) وقد حاربت هذه النخبة المستلبة الهوية الإسلامية بعد تولي قيادة البلاد دون وجود سند شرعي أو قانوني يتوافق مع تقاليد الشعب الصومالي ، وإنما جاء اختيار تلك القيادات بناء على التقاليد الاستعمارية .

أزمة صراع على السلطة :

الفقر والبطالة والجهل والتخلف سبب لوقوع نسبة كبيرة من الحوادث وعدم الاستقرار واستمرار الأزمة في الصومال فكثير من المنازعات والاشتباكات تحدث بسبب النزاع حول المال ومصادره الشحيحة،والجهة التي تستولي على السلطة في الصومال ترى أنه سيكون بإمكانها اكتساب الثروة والمكانة والقدرة على توزيع المكاسب على شكل فرص عمل

وعقود ومنح وهبات نقدية – وما شابه ذلك – إلى الأقارب والأنصار وقد خلفت ممارسات سياد بري القبلية تخوفا لدى القبائل الصومالية من أن كل رئيس يأتي سيسخر كل منافع الدولة لقبيلته فالمظالم التي تركتها الحكومات الصومالية السابقة وخاصة حكومة سياد بري في مجالات توزيع السلطة والثروة والمفاهيم غير الشرعية للحصول على المكاسب المادية خلقت نزاعات على السلطة والثروة وكيفية الحصول عليهما ،وهذا مكمن الصراع علي السلطة بين القبائل الصومالية .(١)

التركيبة السكانية الرعوية وعلاقتها بأزمة السلطة:

إن التركيبة الرعوية القبلية لها تأثيرها السلبي الكبير في واقع الصومال الراهن ، فبالرغم مما يتميز به الشعب الصومالي من التجانس غير أن القومية الصومالية تنفرد عن غيرها من القوميات من حيث لكونها – في غالبيتها – قومية رعوية ذلك أن الطبيعة الرعوية لا تفرز إلا هوية وطنية هشة ، فالرعاة ينبذون غيرهم ولديهم تصور قاطع عمن يكون ومن لا يكون داخل القطيع ومجتمع الرعاة هو مجتمع مساواة وحرية، ويصعب تجريد الرعوي من سلاحه أو إخضاعه لسلطة مركزية وهذه الحقيقة يمكن أن تفسر لغز القوة في الوعي القومي الصومالي عندما يواجه الصوماليون العالم الخارجي ولغز الضعف الواضح في التماسك القومي عندما يتعلق الأمر بالصراع بين الفرقاء داخل الصومال وهناك صفات سلبية ، لمجتمع الرعي من بينها:

هشاشة التنظيم والنزوع إلى الفوضى والعفوية والتمرد على النظام ، كما يميل إلى التحرر من كل قيد أيا كان .

- الخضوع إلى اللحظة الراهنة :دون النظر إلى الماضي ولا إلى المستقبل فرؤية الرعوي محصورة في اللحظة التي هو فيها فالإنسان الصومالي في جميع احتياجاته يخضع للحظة

ويفكر كأنه إنسان لايعتبر ولا يأخذ العبرمن التواريخ التي مرت والخروج من أزمة الدولة في الصومال يأتي بالسعي لإيجاد دولة قوية يمكن أن تضع حدا لهذه المشكلة وكلما زادت قوة الدولة تضعف تلك العوامل المؤدية لإطالة أمد الأزمة وتفاقمها [١] (٢)، وذلك باتباع الخطوات التالية :

إعادة الأمن والاستقرار وحصر وسائل القهر المادي في يد الدولة

بناء نظام سياسي وكيل عن الشعب كله.

تحقيق تنمية متوازنة وخلق فرص عمل للمواطن الصومالي.

عليه ، ولا يسعى إلى تفادي الأخطاء التي وقع فيها أجداده

أزمة الاندماج الوطني:

تعتبر أزمة الاندماج الوطني في منطقة القرن الأفريقي سبباً رئيسياً للصراعات الداخلية، ذلك أن معظم دول القرن الأفريقي عبارة عن فسيفساء قومي وعرقي وقبلي، تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الواحدة، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة الروح القبلية بدلا من مبدأ المواطنة وساعد على ذلك أن كثيراً من تلك الدول تبنت مناهج عقيمة للإدماج الوطني ارتكزت على قيام النظم الحاكمة المنتمية بالضرورة إلى جماعة قومية أو عرقية بتجاهل واستبعاد الجماعات القومية والعرقية الأخرى، وقد بدا هذا التوجه خاصة في أثيوبيا تحت الحكم الإمبراطوري والماركسي، الذي كان مرتكزا على العنصر الأمهري بالكامل، أضف إلى ذلك أن الصومال ذاتها التي تتميز بتجانس قومي ولغوي وديني ولغوي فريد، لم تفلت من هذه الأزمات، حيث كانت السياسات الحكومية في عصر سياد بري محكومة بالروح القبلية، إذ أنه أسند إلى كافة أفراد قبيلة المريحان كافة المراكز السياسية الهامة في البلاد.

ثم ضيق دائرة المشاركة السياسية حتى انحسرت في دائرته الخاصة،الأمر الذي أدى إلى شعور الجماعات العرقية الأخرى بانعدام الثقة والعدالة، مما فتح الباب واسعاً أمام موجات هائلة من الحروب الأهلية في القرن الأفريقي والتي شكلت في بعض الحالات تهديداً حقيقياً أمام بقاء كيان الدولة في حد ذاته وسنحاول من خلال هذا المقال أن نتحدث عن الأهمية الإستراتيجية للقرن الأفريقي، التي جعلته منذ عصور من المناطق الأكثر اهتماماً من قبل الدول الكبرى، سواء تعلق الأمر بالدول الأوروبية، أو دول جنوب شرق آسيا، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول العربية التي تعتبر القرن الأفريقي امتداداً لأمنها المائي.

المجاعة في الصومال:

الصومال كان يمثل في الماضي نموذجاً للمجتمع المتجانس عقيدة وثقافة وهوية ولغة أضحى اليوم على العكس من ذلك تماماً، حيث يقدم كنمط مثالي لما تكون عليه الدولة الممزقة، حتى أصبح لفظ الصومال في الأدبيات السياسية تعبير عن الدولة الفاشلة، فلا يسمع المرء عن مجاعة في منطقة ما في العالم، إلا وتكون الصومال في الذاكرة وكأنها الدولة الوحيدة التي ارتبط اسمها بالمجاعات والجفاف والحروب الأهلية على الرغم من تهديد الجفاف والمجاعات لكثير من الدول،إلا أن مخاطر هذا التهديد لاتمتد لفترات طويلة مثلما هو الحال في الصومال وسنحاول إلقاء الضوء على الكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الصومالي ،هناك تعريفات عدة للمجاعة تشمل نقصاً واسعاً في الغذاء، يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل الوفيات، ونقصاً مفاجئاً وحاداً في عرض المواد الغذائية يتسبب فى الجوع على نطاق واسع، وانهياراً مفاجئاً في مستوى استهلاك الغذاء لعدد كبير من الأشخاص، وحدوث مجموعة من الظروف في شكل يحول دون نيل عدد كبير من السكان غذاءاً كافياً، مما ينتج عنه سوء تغذية واسع الانتشار

وتعتبر المجاعة ظاهرة اجتماعية تشارك في أحداثها الأسواق وأسعار الغذاء، والتركيبة الاجتماعية ومنذ عام ٢٠٠٤ تبنتّ منظمات مهتمة بإغاثة المجاعات مثل: برنامج الغذاء العالمي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، معياراً يتكون من خمس درجات لتحديد حجم المجاعة وكثافتها، مستخدمين عناصر مقومات المعيشة، وعدد الوفيات، وسوء تغذية الأطفال كمؤشرات لتوصيف درجات المعيار، وهي: انعدام الأمن الغذائي، وأزمة غذاء، ومجاعة، ومجاعة حادة، وأخيراً مجاعة قصوى أو كارثة.

أما الأمم المتحدة فتقصر استخدام المجاعة على الحالات(١) التي يتجاوز فيها سوء التغذية ٣٠ في المئة من السكان، ويموت أكثر من شخصين من كل ١٠ آلاف شخص يومياً، ويبرز نقص حاد في الحصول على الغذاء من جانب نسب عالية من السكان وتحصد المجاعات في العادة الأطفال وكبار السن، لكنها نادراً ما تؤثر في معدل نمو السكان لأكثر من بضع سنوات وتتسبب مجموعة من العوامل في جعل بعض المناطق أكثر عرضة من غيرها للمجاعة، مثل: الفقر، وسوء البنية التحتية،وضعف التكافل الاجتماعي، والنظم السياسية الاستبدادية، وضعف الحكومة وعدم قدرتها على معالجة الأزمات وتعدد الأمم المتحدة عدة معايير لتعريف المجاعة التي أعلنتها في الصومال واعتبرتها مدمرة بسبب الجفاف والحرب، من ارتفاع نسبة الوفيات إلى سوء التغذية، وصعوبة الحصول على المياه وطورت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في السنوات الخمس الأخيرة بالتعاون مع منظمات غير حكومية وأخرى تابعة للمنظمة الدولية إطاراً متكاملاً لتصنيف الأمن الغذائي، حيث أصبح المعيار الأكثر استخداماً هناك خمس مراحل ممكنة في الوضع الغذائي للبلد أو المنطقة التي تعاني مشاكل، تبدأ بشكل عام بالأمن الغذائي وتنتهي بمرحلة خامسة هي المجاعة/كارثة إنسانية.

أسباب الجفاف في الصومال:

العامل الجغرافي: حيث المناخ يمكن وصفه أنه مناخ صحراوي، فالحرارة مرتفعة في جميع الفصول وتتراوح ما بين ١٥ – ٣٠ درجة مئوية في معظم المناطق والساحلية منها خاصة، بينما تصل إلى ٤٠ درجة في بعض المدن كزيلع وبربرا وبندر قاسم (بوصاصو) مما يدفع سكان تلك المدن للهجرة إلى النواحي المرتفعة في الداخل أما الأمطار فيتميز القرن الأفريقي عموما بأمطاره القليلة وتأتي لفترات قصيرة وفي مساحات محدودة وعلى العموم فإن الأمطار في الصومال موسمية، تهطل معظمها في فصلي الربيع والخريف، إضافة إلى كميات قليلة في الصيف وفي المناطق الساحلية فقط وتعتمد الصومال بشكل رئيسي على تصدير الماشية إلى دول الخليج العربي، لكن مع الثروة الحيوانية الضخمة التي تمتلكها البلاد إلا أن أغلبها تموت بمعدلات مرتفعة بسبب الجفاف ولا شك أن الموقع الجغرافي للصومال له دور كبير في هذه الكارثة الطبيعية، وتفسير ذلك أن التيارات البحرية تعرّض المناطق الساحلية للجفاف، وذلك حينما تهب من تلك البحار رياح تتميز بقدرتها على امتصاص بخار الماء، ونادرًا ما تُسقط أمطارًا؛ إذ إن شدة الحرارة تعمل على تبخر الماء ولا تكون هناك فرصة لتكثيفه.

العامل البشري:

ويمكن تعليل حدوث الجفاف بالرجوع إلى الإنسان، وذلك نتيجة لإزالته الغابات والنباتات الطبيعية (التصحر)؛ مما يؤدي إلى قلة النتح، وبالتالي قلة الرطوبة في الجو، وينجم عن ذلك ازدياد التبخر لمياه المطر، إضافة إلى أن الغطاء النباتي يحمي التربة من الانجراف والتعرية من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي الرعي الجائر إلى إزالة الغطاء النباتي وتعرية التربة وفي ظل عدم وجود حكومة مركزية، والحرب الأهلية المستعرة، دخلت البلاد في دوامة من الفوضى تجاوزت عشرين عاماً(١)

فانتهز بعض التجار هذه الحالة وقاموا بقطع الأشجار وإزالة الغابات بآلات متطورة وسريعة وانتعشت على إثر ذلك تجارة الفحم وتصديرها إلى الخارج، خاصة دولة الإمارات هذه الأمور كلها أدت لتحول الصومال إلي صحراء قاحلة ويشير مهدي حاشي إلى أن العوامل الطبيعية التي أدت إلى وقوع المجاعة في الصومال قد عمت منطقة القرن الأفريقي بأكملها، لكن حالة الفوضى التي يعيشها الصومال وفقدان المؤسسات ضاعفت من وطأة المأساة وحولتها من مجرد جفاف فالصومال لا يواجه أزمة مجاعة فحسب،بل أزمة وجود بعد عقدين من الشلل،حيث الأمراض تفتك بالناس بالجملة،وحيث تبتلع البحار مئات كل أسبوع ، وتضيق مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة بالباحثين عن لقمة العيش (١)

القرصنة:

أثار ظهور جرائم القرصنة في منطقتي البحر الأحمر وخليج عدن حالة غير مسبوقة من القلق الإقليمي والدولي عززها الارتفاع المضطرد لأعداد السفن المختطفة من قبل القراصنة الصوماليين، الأمر الذي صعد من المخاوف الدولية إزاء طبيعة الآثار والمخاطر التي باتت تهدد الملاحة الدولية في أحد أهم الممرات البحرية في العالم نتيجة تزايد أنشطة القراصنة، وهي المخاوف التي واكبتها توجسات مماثلة لدى الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن من حقيقة الأهداف والغايات التي سرعت من توافد الحشود العسكرية الدولية وأثارت شكوكاً بالضرورة مما يكشف حقائق عن امتلاك القراصنة لإمكانيات فنية وتقنية مكلفة ومتقدمة وهو ما يفتح المجال لإثارة تساؤلات عما إذا كان الظهور المفاجئ لظاهرة القرصنة بداية لتحول الإرهاب البحري إلى صناعة مربحة.

وظاهرة القرصنة تحد جديد ليس فقط أمام الصومال ولكن أمام المنطقة برمتها والمجتمع الدولي أيضاً، وللأسف لم ينتبه السياسيون والكثير من المثقفين حتى الآن إلى أن الأزمة الصومالية يمكن أن يترتب عليها في حالة استمرارها وتصعيدها الكثير من النتائج السلبية، إذ أنها تنتج مع كل منعطف وتدخلها إفرازات وتداعيات على المنطقة كاللاجئين وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر والسلاح والآن القرصنة التي تمثل تهديداً لسلامة الملاحة الدولية في ممر بحري دولي مهم للغاية وما يترتب على القرصنة البحرية بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية.

والأزمة في الصومال إذا لم ينتبه لها المجتمع الدولي وتتم مساعدة الصوماليين على التوصل لتسوية سياسية أو مصالحة سياسية فإن المنطقة سوف تعاني الكثير، وهذا فعلاً ما نشهده اليوم، إذ إن المجتمع الدولي تعامل مع الأزمة الصومالية بشكل متذبذب حيث يكون له في مرحلة دور ثم يتراجع قبل أن يخبو بشكل كامل.

ولقد أصبحت القرصنة قبالة الشواطئ الصومالية قضية مؤرقة، وأخذت أبعاداً خطيرة تهدد أمن وسيادة دول المنطقة وتجارتها ومصالحها مع دول العالم، فلا يكاد يمر أسبوع إلا ونسمع عبر وسائل الاعلام أن سفينة كبيرة أو ناقلة نفط مهمة قد استولى عليها القراصنة الصوماليون، مما حدا بالأمم المتحدة وحلف الناتو والدول الكبرى إلى التدخل في القضية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكأننا أمام أزمة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وربما تفجر حرباً عالمية ثالثة في هذه المنطقة وهو مايطرح علينا كثيراً من الأسئلة.

فما هى أسباب هذه الظاهرة؟ وماأهدافها؟ وهل تختلف الأهداف المعلنة عن الأهداف الحقيقية؟.

إن تفسير ظاهرة القرصنة وطيد الصلة بمعرفة أهداف كثير من دول الغرب من الإبقاء عليها واطالة أمدها أما كيف؟ فلأن للغرب عموماً ولأمريكا وجهين، وجه حضاري وعلمي مشرق لاننكره ولها كذلك، وجه آخر، استعماري بغيض وعنصري ومتعصب سواء بكيفية واضحة ومعلنة أم بطريقة غير مباشرة أم بالوكالة، كما هو الحال اليوم بظاهرة القرصنة التي هي صناعة غربية بامتياز، أو على الأقل يبدو أن لكثير من دول الغرب ضلعاً في بقائها واستفحالها وتزايد حدتها وهو الوجه الذي خلق للغرب أعداء كثيرين من أبناء المجتمعات البشرية، ممن وجدوه سبباً وراء جميع الكوارث والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي حدثت للبشرية طيلة القرن الماضي وبداية القرن الحالي وهذان الوجهان يقفان - كما قد يبدو للوهلة الأولى - أو هكذا ساد الاعتقاد لدى كثير منا - على طرفي نقيض، ويعملان في خطين متوازيين لايبدو أنهما سيلتقيان لكنهما في الواقع كثيراً ما يتفقان ويسيران جنباً إلى جنب ليكملا بعضهما بعضاً، وفي هذا الإطار نعتقد أن له علاقة بالضغط على دولنا ومجتمعاتنا حيث يصنع الغرب - متعمداً أو غير متعمد - ظواهر عديدة في أماكن كثيرة، معتمداً على امكانياته العملية والمادية، أو متكئاً على قدراته البشرية الهائلة وأسلحته التدميرية ووسائل إعلامه وقد تعود الغرب على فكرة اتخاذ دولنا ومصالحنا حقلاً لتجاربه ولنظرياته في العلوم العسكرية والانسانية، وآخر ابتكاراته ما يسمى بظاهرة القرصنة التي يعاني منها اليوم العالم بأسره، بعد أن مست أهم معبر مائي دولي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب وهو البحر الأحمر، ومنه إلى قناة السويس، التي تعد معبراً رئيساً للتجارة الدولية الآتية من آسيا، وممراً لعبور ناقلات النفط إلى أوروبا وأمريكا، ليمنح نفسه وهذا الهدف الحقيقي وغيرالمعلن ـ الحق في التدخل في هذه المناطق بحجة محاربة تلك الظاهرة، والاقتراب من منابع النفط، وتطويق دول المنطقة العربية التي شبت عن الطوق، وفرصة أيضاً لحصار المنطقة والتحكم في خطوط الملاحة الدولية.

والمسألة ليست جديدة فمنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي ظهرت كثير من النظريات الاستراتيجية مثل سياسة التدخل السريع التي تشكلت بموجبها قوات المارينز الأمريكية للتدخل في المنطقة العربية، وجرت محاولات عديدة لتطبيق تلك السياسة في الواقع وفي مجتمعنا العربي على وجه الخصوص، وتحديداً منذ اعلان الدول العربية النفطية عن رغبتها فى التحكم في مواردها النفطية واستخدامها في الصراع العربي - الصهيوني، ولم يتم لها ذلك بشكل حقيقي إلا بعد تورط العراق في غزوه لدولة الكويت في مطلع تسعينيات القرن المنصرم، وهو ما أوجد لها فرصة ذهبية للقدوم إلى منطقتنا والتدخل في شئونها بطريقة علنية، بعد أن تدخلت فيها بأساليب أخرى معروفة وظهرت في نفس تلك الفترة نظريات أخرى، ظاهرها علمي، وباطنها وحقيقتها ايجاد ذرائع لتبرير تدخلات الغرب، وأمريكا على وجه الخصوص، في شئون دولنا ومجتمعاتنا، منها نهاية التاريخ وصدام الحضارات اللتان ظهرتا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، واتفقتا على نقطة واحدة هي ضرورة البحث عن عدو بديل حتى يبرر الإنفاق الكبير على تطوير الأسلحة، وانطلاقاً من تلك النظريات أبرزت الولايات المتحدة مصطلح التدخل الحميد أو إعادة الأمل الذي اتخذت منه ذريعة رمت منه - ظاهرياً - إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الصومال، لكنها قصرته على الجانب العسكري، فانتهى بفشل ذريع، تجسد في عملية انسحاب القوات الأمريكية من هناك تلبية لضغوط ونداءات الرأي العام الأمريكي، الذي روعه مشهد تقاذف أرجل بعض الأطفال الصوماليين لرأس جندي أمريكي مقطوع وبعد خروج القوات الأمريكية بقليل تفكك الصومال، وانتقل من الدولة الهشة إلى الكيان الاجتماعي العشوائي الذي يضربه العنف والضعف والفقر المدقع.

وهذه الظروف خلقت مناخاً خصباً لظهور كثير من الظواهر السياسية والاجتماعية السلبية، منها ظاهرة القرصنة التي باتت اليوم تجتذب عشرات الشباب الصومالي من العاطلين وحتى العاملين في قطاع الأعمال الحرة والقطاعات الحكومية المختلفة، ويسيل لها لعابهم، نظراً لما تدره من دخل كبير بعد نجاح عمليات التبادل وتسلم نقود الفدية للإفراج عن السفن المخطوفة، وكذلك خلقت فرصاً لكثير من دول العالم الطامعة في المنطقة للقدوم إلى المنطقة بذريعة محاربة القرصنة، وحماية سفنها التجارية.

ولعل من الغريب أن يتزامن تزايد أعداد الدول والأساطيل البحرية مع ارتفاع عدد السفن المخطوفة كل يوم، وكأن هناك من يرغب في بقاء هذه الظاهرة لإطالة مدة بقائه في المنطقة، ولتبرير زيادة عدد السفن والأساطيل العسكرية في البحر الأحمر وظهور القرصنة حديث نسبياً في المنطقة، وتاريخياً كانت القرصنة محصورة في البحر الكاريبي أو البحر المتوسط بشمال أفريقيا وظهرت مجدداً في منتصف التسعينات من القرن الماضي في توقيت مواكب لظهور الأزمة الصومالية، ثم اتجهت نحو الاستفحال والتطور بدءاً من عام ٢٠٠٥ وخلال الأشهر الستة التي شهدت حكم المحاكم الإسلامية على جزء من الصومال حدث انحسار كبير لأعمال القرصنة، ثم عاودت القرصنة الظهور بقوة حيث تم اختطاف ما يقدر بمائة سفينة حتى الآن.

أن هذه المنطقة ظلت لفترة طويلة خارج اهتمام المجتمع الدولي ككل، وبالنظر إلى أنها ممرات مائية دولية مهمة وممرات للاحتياطي النفطي العالمي الذي هو أساس الاقتصاد العالمي الذي يمر من هذا الممر الملاحي الدولي، مع ذلك ظلت قدرات الدول المطلة بشكل رئيسي على خليج عدن على حماية هذه المياه ضعيفة حتى من قبل ظهور المشكلة الصومالية.

ثم جاءت المشكلة الصومالية لتزيد من حجم المشكلة الأمنية في هذه المنطقة، لكن العالم لم يكن مكترثاً لإيجاد حل سياسي للمشكلة الصومالية، ولا أيضاً لتأهيل قدرات الدول المطلة على المنطقة لحماية سواحلها البحرية، في نفس الوقت الذي كانت فيه الحكومات مسترخية تجاه هذه المهمة رغم أنها مهمة مصيرية وتتعلق بالسيادة لهذا تحول البحر الأحمر وخليج عدن إلى منطقة مفتوحة لأعمال الصيد الجائر وغير الشرعي، ونشطت ما يقدر بين ٢٠ إلى ٣٠ شركة من شركات الصيد الأوروبية ومعظمها تحمل الجنسيتين الأسبانية والفرنسية في ممارسة الصيد غير الشرعي وكان الصوماليون يشكون من هذه الأعمال وظاهرة القرصنة تعتبر جديدة على الساحة ولم تكن معروفة في السابق، ربما بدأت بشكل بسيط، حيث إن القراصنة عندما بدأوا هذه الأعمال لم يكونوا قراصنة في ذلك الوقت وإنما كانت هناك سفن صغيرة تابعة للميليشيات تقوم بعمليات صيد في المياه الإقليمية للصومال، وكانت هناك سفن أخرى تقوم بعمليات صيد غير شرعي في المنطقة، لذلك كانت تتم بعض المطاردات وأخذ مبالغ مالية من هذه السفن ثم حدث تطور لتصل إلى عمليات قرصنة كما هو الوضع الحالي ويمكن جمع وجهات النظر المختلفة عن أسباب ظاهرة القرصنة وإيجازها فى :-

الانتقام لنهب الاستعمار لثروات الصومال.

الدفاع عن الشواطئ الصومالية التى تعتبر اهم مصايد الأسماك للصوماليين.

ضعف حكومات دول منطقة القرن وضعف سيطرتها على السواحل.

طول السواحل يرفع من تكلفة حراستها وتأمينها.

رغبة بعض الميليشيات الصومالية المتصارعة على النفوذ والسيادة فى الحصول على موارد لتمويل نشاطها فى الصراع.

ظاهرة القراصنة هي نتاج لغياب الدولة الصومالية.

إن وراء ظاهرة القرصنة دوافع اقتصادية، وصناعة تتسع لأن كافة دول المنطقة تعاني من الفقر، بخاصة مع وجود شباب وبطالة، كانت هناك قوات بحرية صومالية قوية، الآن حتى هذه القوات تريد أن تتكسب من عمليات القرصنة.

ان المشكلة مرتبطة بالأزمة الصومالية حيث انحسرت هذه المشكلة حين كانت المحاكم الصومالية تسيطر على جزء من الصومال.

حجة خلقتها قوى الامبريالية الدولية لتبرير تواجدها فى المنطقة ثم تحقيق هدفها من تدويل مياه البحر الأحمر ليصبح مياه دولية لا بحيرة عربية.

ولكن فيما يتعلق بالاستراتيجية طويلة المدى للدول الأجنبية يبدو أن تركيزها ليس منصبا على حل مشكلة القرصنة، والدليل أنه بعد أن وصلت الأساطيل الأوروبية إلى المنطقة صرحت بعجزها وعدم قدرتها على مكافحة القراصنة.

الفقر:

ينتشر الفقر المدقع في الصومال الحبيب،وكيف لا في بلد لم تضع الحرب أوزارها يوما أكثر من ربع قرن، وهل تنتج الحروب الا الفقر والجوع والمرض والموت.

وعرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار، وعددها ٤٥ دولة معظمها في أفريقيا، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنوياً وبرنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان ونوعية الحياة هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها ٧٠ دولة من دول العالم وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة وتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة، فالفقير في الصومال لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية.

الأسباب المؤدية إلى تفاقم الفقر فى المجتمع الصومالي:

الحروب الأهلية والصراعات الداخلية والإقليمية .

ارتفاع نسبة الجهل والأمية في المجتمع وهناك علاقة طردية بين الأمية والفقر.

ارتفاع نسبة البطالة ولاسيما بطالة الوالدين المعيلين للأسر.

إقصاء الآخر بالدافع القبلي والتعصب،وانتشار المحسوبية لدى التوظيف والتعيين.

نقص المساعدات والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

الكوارث الطبيعية كالفيضانات وقلة الغلال والنبات، ونفوق المواشي والمجاعة التي تجتاح بعض مناطق الصومال.

الحرب الأهلية الصومالية:

كانت الصومال ثلاثة أقسام فرنسي وإيطالي وبريطاني استقل الجزءان الإيطالي والبريطاني عام ١٩٦٠ وكونا جمهورية الصومال المتحدة واستقل الصومال الفرنسي عام ١٩٧٧ مكوناً دولة جيبوتي وحدث نزاع على الحدود بين الصومال وكينيا عام ١٩٦٣ وبين الصومال وأثيوبيا عام ١٩٦٤ وقد تطور الأخير إلى نزاع مسلح وظل الحلم الصومالي بوطن واحد لكل الصوماليين فالصومال الكبير يراود الصوماليين طوال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٩١ وحدثت ثلاثة نزاعات مسلحة :الحرب ضد أثيوبيا ١٩٧٧-١٩٧٨ والقتال بين الحكومة والحركة الوطنية الصومالية في شمال غرب البلاد والنزاع بين الحكومة وقوات التحرير العشائرية ١٩٨٩-١٩٩٠

صعد الرئيس محمد سياد بري إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري في ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٩ وتبنى سياسة شيوعية ماركسية وحكم البلاد بالحديد والنار ومنع الإشارة للعشيرة مما زاد من الحنق الشعبي عليه بالذات مع المشاكل الاقتصادية وخوضه حرب مع أثيوبيا واندلعت الحرب بعد الاطاحة بنظام سياد بري عن السلطة يوم ٢٦ يناير ١٩٩١،وجرت محاولات متعددة لاعادته للسلطة ولكنها باءت بالفشل فبعد نجاح حركات التمرد شمالاً وجنوباً لاسقاط النظام العسكري للجنرال محمد سياد بري، فشلت جميع الجهود لإقامة حكومة في البلاد حيث أعلن الاقليم الشمالي انفصاله تحت مسمى جمهورية أرض الصومال الآمن نسبياً حتى يومنا هذا ،ودخلت بقية الأقاليم والمحافظات في حرب أهلية مريرة وبقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٣٣ و٧٤٦ تشكلت (يونوسوم ١) التي تهدف في المقام الأول إلى الإغاثة الإنسانية وإعادة النظام والانضباط إلى الصومال بعد انهيار حكومته المركزية ووافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار رقم ٧٩٤ في ٣ ديسمبر عام ١٩٩٢

وقد نص على تكوين قوة حفظ سلام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسميت يونيتاف وتهدف لإقامة السلام والإغاثة الإنسانية خاصة بعد التقارير التي أذاعت أن ٣٠ ألف مدني صومالي ماتوا من المجاعة في العام الأول للحرب الأهلية وتتوجه هذه القوات في مهمة تستمر سنتين بالذات في الجنوب لمحاولة علاج الظروف المأساوية ووصلت قوات الأمم المتحدة الإنسانية إلى الصومال أوائل عام ١٩٩٣ ووافق الرئيس الأمريكي على إرسال الجنود الأمريكيين إلى الصومال على أساس أنها مهمة إنسانية قصيرة المدى كما قال لينهوا المجاعة ويرحلوا ولكن تم اقناع خليفته بيل كلينتون أن يمدد مهمة قواته حتى إقامة حكم مدني في الصومال على أساس أن القوات الأمريكية هي العمود الفقري لقوات الأمم المتحدة كما كانت توصف ويقول منتقدوا التدخل الأمريكي أن هذا التدخل لم يكن لأهداف إنسانية أبداً بل لطمع أمريكا فى أن تأخذ بناصية تجارة البترول حيث حينما أطيح بسياد بري كانت ثلثي الأرض الصومالية قدمت تنازلات نفطية لشركات كونوكو وأموكو وشيفرون وفيلييس مع أن الصومال لم تكن تعتبر ذات مصادر بترولية لكن كان هناك معلومات عن مصادر مستقبلية في بونت لاند وإن تحدثنا عن استشكاف البترول في الصومال فهو حتى يومنا هذا ما زال موضع جدل خاصة أن الحكومة الفيدرالية الصومالية حذرت المستثمرين من التعامل في البلاد إلا مع عودة الاستقرار لها مرة أخرى وفي البداية كان الصوماليون فرحون بقوات الأمم المتحدة خاصة مع المعونات الغذائية لكن تحول هذا الفرح إلى كراهية خاصة مع تنامي فكرة أن هؤلاء جاءوا ليردوهم عن دينهم واعتبارات الغزو والتوسع الأمريكي لذلك بدأ الصوماليون المقاومة وقيل أن محفزهم لذلك هو محمد فارح عيديد أحد زعماء الحروب في الصومال الذي كان اعتقاله من المهام الأساسية للأمريكان

وفي الفترة من يناير إلى أكتوبر عام ١٩٩٣وقعت اشتباكات مسلحة بين المقاومين المحليين وقوات حفاظ السلام أسفرت عن خسائر في قوات حفظ السلام قدرت ب ٢٤ باكستاني و١٩ أمريكي بجانب ١٠٠٠ من قوات المليشيات الصومالية قتلوا في تلك المعركة التي سقطت فيها مروحيتين أمريكيتين من طراز بلاك هوك وطوردت طواقمها في الشوارع وقتلوا وسحلوا في شوارع مقديشو مما أدى لسحب القوات الأمريكية تماماً في ٢٤ مارس ١٩٩٤ وكانت عملية الصومال عملية فظيعة حتى الأمريكيين تشككوا فى أن الجنود الإيطاليين يدفعون الصوماليين للهجوم على الأمريكيين كما أن كثيراً من المساعدات الإنسانية إما نهبت أو نقلت أو بيعت أو لم تصل لمستحقيها وكان زعماء الحرب يقوون أنفسهم ويزيدون شوكتهم في مناطق نفوذهم وبينما كان الجنود الأمريكيون يبحثون عن عيديد لم يكن يدر بخلدهم ان رئيسهم كلينتون قد أناب سلفه جيمي كارتر للتفاوض معه وانتهت مهمة الأمم المتحدة في ٣ مارس ١٩٩٥ بفشل ذريع فلا الأمن عاد ولا الحكومة تشكلت ثم أنشأت الأمم المتحدة مكتباً في كينيا لمتابعة الوضع في الصومال وقد بدأت تتكون لديها فكرة إشراف الاتحاد الأفريقي والسيطرة على الوضع في الصومال خاصة بعد المقاومة التي تلقاها غير الأفارقة هناك ويكون تدخل الاتحاد الأفريقي تحت إشراف ونصح من الأمم المتحدة وتقدم الرئيس الجيبوتي عمر إسماعيل جيله في سبتمبر ١٩٩٩بخطة سلام على الرغم أن السلطة قد صارت بيد الهيئة الحكومية للتنمية وفي مارس ٢٠٠٠ عقد اجتماعاً مع المثقفين الصوماليين الذين تناصحوا من أجل خطة سلام وأسفر هذا الاجتماع عن تكوين الحكومة الانتقالية الصومالية مؤخراً وهذه الحكومة رغم أنها حاولت أن تضم جميع الأحزاب وأن تتخذ أفضل النظم وأعدلها على المستوى السياسي والاقتصادي ولكنها لم تتمتع بأي سلطة على أرض الواقع مع تعدد إعلانات التحرر أحادية الجانب حتى وصف الصحفي ويليام شاوكروس أن الصومال صارت تعبيراً جغرافياً بدلاً من دولة وهذا يدفعنا إلى الحديث عن تفتت دولة الصومال

وفي الفترة من ١٩٨٨ -٢٠٠٦ حدثت الكثير من إعلانات التحرر لكيانات ذاتية الحكم في الصومال لكن لا يمكن أن نقول أنها وصلت لدرجة التحرر مثل بونت لاند المعترف بها من جانب واحد بونت لاند أعلنت تحرر مؤقت من جانب واحد عام ١٩٩٨ مع الإعلان أنها سوف تشارك في أي مصالحة تؤدي إلى إعادة تكوين حكومة مركزية صومالية وفي عام ١٩٩٨ أيضاً أعلنت دولة جوبالاند في الجنوب وحركة ثالثة التحرر من جانب واحد كان بطلها جيش راحانوين للمقاومة عام ١٩٩٩ على حدود بونت لاند التي أعادت إعلان انفصالها المؤقت عام ٢٠٠٢ وهذا أدي لتحرر الصومال الجنوبية الغربية وكان جيش راحانوين للمقاومة قد أعلن تحرراً ذاتياً في مناطق باي وباكوول في جنوب وقلب الصومال عام ١٩٩٩وهناك تحرر ذاتي رابع في جالمودج أعلن عام ٢٠٠٦ كرد على التنامي المستمر لقوة اتحاد المحاكم الإسلامية بالإضافة إلى جمهورية أرض الصومال التي تحاول أن تخطو خطوات جادة للانفصال النهائي وبعد الكثير من محاولات المصالحة تكونت عام ٢٠٠٤ الحكومة الفيدرالية الانتقالية لكنها لم تكن ذات أي وضع في الواقع مع استمرار سيطرة أمراء الحروب والصراعات القبلية في الصومال.

وعندما أعلنت الحكومة الفيدرالية الانتقالية في نيروبي عام ٢٠٠٤ كان دخولها لمقديشو أمراً صعباً لذلك لجأت إلى تأسيس مقرها في بيدوا في بداية عام ٢٠٠٦ وتأسس اتحاد إعادة السلام ومكافحة الإرهاب من أمراء الحرب العلمانيين في مقديشو لمجابهة القوة المتنامية لاتحاد المحاكم الإسلامية التي كانت تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية وتم تمويل هذه الحركة العلمانية من جهاز مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية مما أدي لتنامى الصراع في العاصمة الممزقة أصلاً وبحلول يوليو عام ٢٠٠٦ استطاعت المحاكم الإسلامية السيطرة على مقديشو وطرد اتحاد إعادة السلام منها

كما قضوا على أمراء الحروب واندفع هؤلاء الامراء للانضمام للمحاكم الإسلامية مرغمين أو مكرهين كما توسعت المحاكم حتى وصلت لحدود بونت لاند وسيطرت جنوباً على جنوب ووسط جوبا لاند وطبقت الشريعة الإسلامية وكان لها دور محمود في رفع الظلم ولو بشكل جزئي بعد سنوات طويلة من العناء عن الشعب الصومالي الجريح ولكن تلك القوة المتنامية لم تعجب الحكومة الفيدرالية ولا بونت لاند ولا جالمدونج التي تأسست أصلاً لمجابهة النمو الإسلامي كما أغرى هذا التوسع أثيوبيا بالتدخل فكانت تدعم العلمانيين الصوماليين وحصلت المحاكم الإسلامية على دعم اريتيري ودعم المجاهدين الأجانب وأعلنت الجهاد ضد أثيوبيا التي احتلت جيدو وتركزت قواتها حول بيدوا بدعم وتكليف أمريكي واضح لأثيوبيا واندلع القتال بين المحاكم الإسلامية من جهة والحكومة الفيدرالية والأثيوبيين من جهة أخرى ولكن المحاكم عانت من سلسلة من الهزائم في العديد من المعارك ثم انخذلت إلى مقديشو وهزمت نهائياً في معركة جوهر في السابع والعشرين من ديسمبر واستسلم كبار قادتها وبعد معركة جيليب في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ سقطت كسمايو في يد الحكومة منهية بذلك عهد المحاكم الإسلامية وفي يناير ٢٠٠٧ قامت الولايات المتحدة بهجوم يعتبر أول تدخل لها في الصومال منذ طردها منها في التسعينات حيث قامت مقاتلاتها بهجوم يستهدف رجال القاعدة في منطقة رأس كامبوني ودخل الصومال الجريح بعدها في دوامة كبيرة من حرب غريبة أطرافها كثيرة أهدافهم مجهولة لا نعلم عنها شيء جلي إلا أن الضحايا الوحيدين فيها هم هذا الشعب المسلم البرئ الذي تناساه إخوانه في الدين قبل أن ينساه أي أحد آخر وكل يوم يقتل الكثيرين كضحايا لعالم مجرم يتلاعب بالبشر لتحقيق مكاسب للقليلين على حساب أرواح الكثيرين وبشعارات ومسميات جميلة يطلقها زائفون وطامعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وفي يناير ٢٠٠٩ انسحب الجنود الأثيوبيون من الصومال وتركوا وراءهم وحدات الاتحاد الأفريقي بآلاف الجنود لتساعد الحكومة الائتلافية الضعيفة على فرض سلطتها وبعد انسحاب أثيوبيا من الصومال سقط النصف الجنوبي من الدولة بسرعة في أيدي الإسلاميين وهزموا بسرعة الحكومة وقوات الاتحاد الأفريقي في عدة مناطق رئيسية وأسسوا لتقنين الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم وفي ٧ مايو هاجموا العاصمة مقديشو واستولوا على معظم المدينة لكنهم فشلوا في إسقاط الحكومة التي بقيت تسيطر على بضعة كيلومترات مربعة من المدينة.

ودعما لنار الحرب الأهلية لتأكل الشعب الاسلامى قامت أمريكا أم الشر فى العالم بارسال صفقة أسلحة بلغت قيمتها نحو ١٠ ملايين دولار، وتم تسليمها لحكومة شريف الماضية جاءت لمساعدتها على محاربة قوات المعارضة، التي تترأسها حركة شباب المجاهدين ذات التوجه الإسلامي، وتفسير هذا لا يمكن أن يبعد عن تورط الولايات المتحدة في دعم الحرب الأهلية الدائرة هناك،وأنها لا تريد لدولة إسلامية أن ترى شيئًا من الاستقرار وما يؤكد الدور الأمريكي في دعم الفتنة في الصومال هو ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست بأن الولايات المتحدة تقوم بدعم عمليات الفتنة والقتال الدائر بين الفرقاء هناك، وذلك عن طريق إرسال أسلحة إلى حكومة الصومال لمساعدتها على قتال حركات المعارضة ونقلت الصحيفة عن مسئول أمريكي لم تذكر اسمه قوله: اتُّخذ قرار على أعلى المستويات لضمان عدم سقوط الحكومة الصومالية وفعل كل شيء لتعزيز قوات الأمن الحكومية حتى تتصدى للمسلحين ،والشرفاء في الأمة الإسلامية والعربية لم يدعموا ولم يقفوا خلف حركة شباب المجاهدين في حربها ضد القوات الحكومية، بل طالبوا مراراً بوقف العنف والالتفاف حول شريف ليعود الاستقرار إلى البلاد، إلا أنه مع دعوة شريف لتدخل دول الجوار في إشارة لكينيا وأثيوبيا أُذهل الجميع

لأنه في هذا الطلب عودةٌ لاحتلال البلاد، واستقواءٌ بالخارج من دول يهمها دعم الحرب الأهلية في الصومال وما زاد الطين بلة إعلان الخارجية الأمريكية أنها أمدت شريف وحكومته بـ٤٠ طنًا من الأسلحة، مما وضعه في موقف لا يحسد عليه؛ إذ أن هذا الأمر يظهره في ثوب الخائن وإن كان تاريخه مشرف، ولا يمكن وصمه بهذا الاتهام الخطير.

والموقع الجغرافي وكونُها دولةً إسلامية، يظهران الخلفية التي تقف وراءها الأطماع الخارجية في الصومال، فأثيوبيا تحتل منطقة أوجادين الصومالية، وتعمل دائمًا على دفع الفوضى فيها، لكون الاستقرار سيجعل الصوماليين يطالبون بحقهم في أرضهم،هذا بالإضافة لكونها مدعومة من إسرائيل والولايات المتحدة، وتضم يهود الفلاشا، وتعمل دائماً على اختراق الدول الإسلامية مساعدةً لإسرائيل، ولعل قربها من الصومال يسهِّل من مهمتها،وهي بالفعل تدخلت سابقًا واحتلت الصومال، حتى أجبرتها المقاومة على الانسحاب، كما أن لكينيا أطماعاً تظهر في محاولتها السيطرة على موانئ الصومال ذات الأهمية الكبيرة على المحيط الهندي، هذا غير المخطط الصهيوني القديم الجديد لتفكيك الدول الإسلامية، أما عن الولايات المتحدة فحدّث ولا حرج حول أطماعها، سواء الاستعمارية أو الصليبية أو حتى كونها ترى في نفسها المتحكم في أمور العالم، وهذا يعطيها الحق ـ من وجهة نظرها ـ للتدخل في شئون الدول الحرة، خاصة المسلمة منها، هذا غير خوفها من دخول القاعدة إلى الأراضي الصومالية، وبالتالي فإنَّ مصالحها في المنطقة ستكون عرضة للخطر.

إذن نحن أمام كماشة، يداها كينيا وأثيوبيا، وداعمها إسرائيل وأمريكا؛ الثنائي الأكثر عداءً للإسلام والمسلمين وربما يكون شيخ شريف قد اضطر للجوء إلى هذه الدول لتوقيع اتفاق جيبوتي الذي رفضته المعارضة الصومالية.

ومن أبرزها تحالف إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرا، برئاسة الشيخ حسن طاهر أويس، ليقف شيخ شريف بين فكَّيْ الرَّحَى بين اتفاقه مع الغرب وبين المقاومة التي كانت تقاتل آنذاك قوات الاحتلال الأثيوبية.

ولا يخفى على أحد الأطماع الصهيونية في منطقة القرن الأفريقي، فهي موجودة في الصومال وإريتريا وجنوب السودان بدعمها لحركات التمرد هناك، كما أنه لا يخفى على أحد الأطماع الأمريكية في السيطرة على ثروات العالم الإسلامي، بالإضافة لعمليات التنصير التي تلُفُّ العالم الإسلامي برمته

التنصير:

لا يزال النصارى يسعون جاهدين إلى تنصير المسلمين في كل مكان، ينفقون في سبيل ذلك مليارات من الأموال، ويبذلون كثيرًا من الجهد، ولا يتركون وسيلة إلا ويستخدمونها، ولا بابًا إلا ويطرقونه، ولا فرصة إلا ويستغلونها وبحسب معلومات موثقة عرضها موقع (طريق الإيمان) الإلكتروني، فإن هناك حوالي ٢٤,٥٨٠ منظمة تنصيرية في العالم، أكثر من عشرين ألف منها تُغلِّف نشاطها التنصيري بالخدمات العامة، مثل: التعليم والعلاج ويعمل في هذه المنظمات حوالي ٢٧٣,٧٧٠ منصِّر ومنصِّرة، تفرغوا للعمل خارج المجتمعات النصرانية وهناك ١٩٠٠ محطة تبشيرية تبث برامجها إلى أكثر من ١٠٠ دولة، بلغاتها المحلية ويتلقى المنصِّرون تبرعات سنوية قد تصل إلى ١٥٠ مليار دولار ويتعرض الصومال لمحاولات التنصير منذ زمن بعيد، من قَبْل أن يقع فريسة لقوى الاستعمار الأوربي البغيض؛ فكانت الحبشة أثيوبيا حاليًا تحاول استعادة الأراضي الصومالية مرة أخرى إلى سيطرتها؛ حتى ان الإمبراطور الحبشي يوحنا أصدر قوانين لتنصير المسلمين قسرًا .وقامت حروب بين الصوماليين المسلمين والأحباش الصليبيين، ولولا تدخُّل البرتغاليين داعمين للأحباش لاختفت من الخريطة الحبشةُ الصليبيةُ، ولصار أهل الحبشة كلهم مسلمين.

ولم يكن الصومال بعيدًا عن أطماع الدول الاستعمارية الغربية؛ وذلك لما يتمتع به من مكان استراتيجي فقد احتله البرتغاليون من سنة ١٥٠٦م إلى سنة ١٦٦٠م، ولكن خلال هذه الفترة الطويلة لم يتمكنوا من تنصير أحد من المسلمين وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما بدأت الدول الغربية في احتلال البلاد العربية والإسلامية لم يكن الصومال بعيداً عن أعين هذه الدول؛ فقد احتلت بريطانيا شمال الصومال، واحتلت إيطاليا جنوبه، وقامت أثيوبيا باحتلال مدينة هرر والصومال الغربي، وهذه الدول الصليبية الثلاث -على الرغم من اختلاف مصالحها- تلاقت واتفقت على العمل على تنصير الشعب الصومالي المسلم.

وليس أدلَّ على ذلك من قيام الإرساليات الكاثوليكية بالعمل في شمال الصومال الذي تحتله بريطانيا البروتستانتية، كما كانت إرساليات بروتستانتية تعمل في الجنوب الواقع تحت سيطرة إيطاليا الكاثوليكية والغرب الواقع تحت سيطرة أثيوبيا الأرثوذوكسية ولعل المساعدة العسكرية التي قدمتْها بريطانيا وإيطاليا وفرنسا للقوات الأثيوبية التي احتلت مدينة هرر وغرب الصومال تؤكد أن هذه الحروب كانت صليبيَّة بامتياز.

وبمجرد أن تم احتلال الصومال من قِبَل هذه القوى، توافدت عليه عشرات المؤسسات التنصيرية؛ سواء كانت كاثوليكية أو بروتستانتية، وبدءوا في استغلال الظروف الصعبة للشعب الصومالي في بث السموم؛ فأنشئوا المدارس، وكان المنصِّرون يتجولون بين القرى والأرياف ويتنقلون مع البدو الرُّحل؛ حتى إن بعض العشائر تسمَّت باسم المنصِّر الذي لازمها.

وانتشرت الإرساليات التنصيرية في كافة أنحاء الصومال، وكل هذا بمعاونة المحتل الغاصب، وكان التنصير في بداية الاستعمار خفيًّا عن عيون العلماء؛ وفي الشمال اكتشف ذلك السيد محمد عبد الله حسن، فثارت ثائرته ونبَّه الناس إلى خطورة الأمر وأخذ يخطب فى الناس ويجمعهم حوله

فأدرك الناس خطورة هذه المدارس التنصيرية، وأنها تسعى إلى هدم دينهم، فثارت ثائرتهم أيضاً، فحملوا السلاح ضد هذه الإرساليات والمدارس التابعة لها، وكذلك ضد المحتل الصليبي وكان للسيد محمد عبد الله حسن دور كبير في هذا حتى استطاعوا طرد الإرساليات التنصيرية من شمال الصومال الذي كانت تحتله بريطانيا، وذلك عام ١٩١٢م وكان عدد من استطاعوا تنصيرَه خلال عقود من الزمن هو ٣٧٥ مرتداً جرى نقلهم إلى جيبوتي، ولم يُعرَف عنهم شيء بعد ذلك وبخروج هذه الإرساليات خرج المنصِّرون من الشمال الصومالي ولم يعودوا إليه أبداً في فترة الاحتلال أما الجنوب فقد كان التركيز فيه أقوى من الشمال، كما أنه لم تقم انتفاضة قوية كتلك التي قام بها السيد محمد عبد الله حسن ومن معه، وكانت هذه الإرساليات تتلقى دعماً من المحتل الإيطالي، وكذلك من الحكومة الصومالية؛ بحجة مساعدتها على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها ثم حصلت الصومال على التحرر عام ١٩٦٠م ، لكن المحتل خرج وخلَّف وراءه ما هو أسوأ من الاحتلال في كثير من الأحيان؛ فقد خلَّف وراءه آلاف المنصِّرين ومؤسسات التنصير التي أمضى بعضُها أكثر من نصف قرن في الصومال؛ حتى تغلبت على كثير من المشاكل التي كانت تواجهها في البداية واستطاعت الاندماج في الوسط الصومالي، فكانت الفترة التي تلت من أفضل الفترات التي مارست فيها هذه المؤسسات عملها التنصيري الهادم لكل الأخلاق والقيم وقبل ذلك العقيدة الإسلامية، وكان أهم عاملين ساعدا هذه المؤسسات على تكثيف العمل خلال هذه الفترة، هما- :

- التوجه العَلماني الذي انتهجته الحكومات الصومالية التي تعاقبت على السلطة ، وتوجهت نحو الغرب وصارت تتودد إليهم ، وبالطبع كان عليها أن تقدم خدمات ملموسة لهذه الدول الغربية كي تدعمها ، وكانت هذه الخدمات هي العطف على رعايا هذه الدول ومساعدتهم، ورعايا هذه الدول هم المنصِّرون

- اعتماد الحكومة الصومالية اللغة الإنجليزية لغة رسمية في البلاد، وهو ما دفع كثيرا من الصوماليين إلى التوجه إلى مدارس الإرساليات التنصيرية؛ كي يحصلوا على وظيفة مناسبة .

ومن الغريب أنه في هذه الفترة تم وضع أول دستور صومالي، وذلك عام ١٩٦١م، وقد تضمن هذا الدستور فِقْرة تتحدث عن حرية العقيدة لكل المواطنين، وفي الوقت ذاته تضمَّن فِقْرة أخرى تمنع الدعوة إلى غير الإسلام، وهذا من التناقض الكبير؛ فكيف يجري منع الدعوة إلى غير الإسلام، بينما تباح حرية الاعتقاد في بلد كل أهله مسلمون؟وهذه الفِقْرة تعلقت بها الإرساليات والمؤسسات التنصيرية، وكانت تشجع أتْبَاعها على الذهاب إلى الجهات المعنيَّة لإعلان رغبتهم في التنصُّر.

ومنذ شهور قليلة وتحديدا في بداية هذا العام اتهم القيادي بحركة الشباب المجاهدين الشيخ حسن طاهر أويس منظمات الإغاثة الغربية باستغلال الكوارث والمجاعات لتنفيذ حملات تنصيرية بالصومال، واستشهد في تصريحات إذاعية له بشأن موجة الجفاف التي أثرت على حياة ملايين الصوماليين وأدت إلى نفوق كثير من المواشي وموت عدد من الصوماليين، بتصرفات منظمات الإغاثة الغربية خلال المجاعة التي ضربت البلاد عام ١٩٩١م وحصدت آلاف المواطنين في الجنوب ومنظمات الإغاثة التي وصلت البلاد تلك السنة، استفادت من الحالة المزرية التي كان الصوماليون يمرون بها، فنشرت كتبا مسيحية مطبوعة باللغة الصومالية لاستمالة قلوبهم لاعتناق المسيحية، وقال إذا سُمح لهم بالعمل الآن في الصومال فسوف يكررون نفس الفعل وبالفعل قامت حركة الشباب بغلق بعض المكاتب بعد العثور على أدلة تظهر مشاركتها في أنشطة معادية للإسلام وتورطها بأعمال استخباراتيه لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

أضف إلى ذلك انسحاب الكثير من المؤسسات والهيئات الإسلامية بعد ما تعرضت للعديد من الضغوط من قبل الغرب، وإلى هذا أشار التقرير الذي أعده مكتب الأنشطة الدعوية والتربوية في الصومال حيث أشار إلى أن المنظمات الخيرية الإسلامية دخلت الصومال بدافع إسلامي قبل أن يكون إنسانياً، وقد رحب بها أهل الصومال وتقبلوا المعونة، فثارت بذلك ثائرة المنظمات التنصيرية وألبت على المنظمات الإسلامية واستعدت عليها أمريكا وأعوانها من دول الغرب النصرانية، ليخلو لها الجو ولتكون البديل الاضطراري الذي لا غنى عنه لشعب منكوب ظل تأكله الفوضى أكلاً منذ أكثر من ١٣ عاما فبدأت التصنيفات الجائرة للهيئات الإسلامية في لائحات الإرهاب الغربية، بل لم يقف الأمر عند حد التصنيف، فمنعت منظمات إسلامية من مزاولة أعمالها الدعوية والإغاثية في الصومال، وآخرها مؤسسة الحرمين الخيرية التي كانت تقوم بكفالة ما يزيد على ٢٦٠٠ يتيم أخليت منهم مراكزهم بعد أن توقف عنهم دعم المؤسسة.

كذلك أشار التقرير إلى أن منظمة كنسية هي (Swiss church) أفرغت حمولة تزن أطنان في مدينة مركا الصومالية، عبارة عن علب كرتونية تحتوي على لعب أطفال وميداليات مفاتيح عليها صلبان، بالإضافة إلى نسخ من قصص الأناجيل المحرفة، وكذلك بطاقات تهاني تحمل أسماء العائلات المهدية وعناوينها، ودعوة صريحة إلى الارتداد والتنصر، ووزعت هذه المواد على طلبة المدارس في مركا في ٢٠٠٤/٤/١م على أنها هدايا قيمة.

وهذا ما أشار إليه رئيس الهيئة الشرعية في اللقاء الإسلامي الوحدوي عصام عبد القادر غندور في بيان له جاء فيه: بالأمس القريب تم تقسيم السودان المسلم، واليوم أخبار المجاعة في الصومال المسلم حيث إن المرأة المسلمة في القرن الأفريقي تترك ولدها أو أولادها على قارعة الطريق يموتون جوعاً.

ويقول لافرنه في مؤتمر المنظمات الخيرية الإسلامية في باريس ١٩٩٥/٠٩/٢٥م في شرح للشؤون السودانية ان المستعمرين الغربيين منذ القرن التاسع يعملون على صرف الأفارقة عن دينهم عبر وسائل الضغط والاحتلال والقهر والتقسيم وإثارة النزاعات والإيحاء أن سبب بؤسهم هو الإسلام الذي يعتقدونه ملوحين بالصليب بيد وبالغذاء في اليد الأخرى.

أزمة بيئة:

تشير العديد من الأدلة إلى أن أفريقيا عرضة لأن تكون الضحية الأكثر معاناة لارتفاع الحرارة العالمي، فالقارة السمراء ما زالت غير مستعدة للآثار المدمرة لارتفاع درجة حرارة الأرض فكيف تأثرت الدول الأفريقية بالاحترار العالمي؟ .

يبلغ حجم تجارة الفحم الصومالية ٢٥ مليون دولار بما يعنى أنها كلفت الصومال مساحات شاسعة من غطاء الغابات وهذه التجارة تسببت في أضرار بيئية خطيرة.

حيث يقوم السكان بقطع الأشجار لكسب رزقهم اليومي ولكن الحقيقة أنهم يقومون بقطع مصدر الرزق لأجيال قادمة، وهو الأمر الذي لا يفهمونه وتقول مجموعة مراقبة تابعة للأمم المتحدة أن قطع الأشجار من أجل إنتاج الفحم أسفر عن تصحر هائل وتآكل للمراعي وعانى القرن الأفريقي من أسوأ مجاعة في القرن، مما أدى إلى مقتل آلاف الأطفال جراء المرض وسوء التغذية وما زال الجوع يشكل قلقاً هائلاً في العديد من المناطق الجنوبية.

أسباب طول مدة الأزمات في الصومال :

هناك أسباب أساسية تؤدي عادة إلى إطالة أمد الأزمات في مناطق النزاع، وتلك الأسباب اجتمعت في الصومال وهي :

إذا زاد عدد أطراف النزاع أكثر من اثنين ، يكون جمعهم صعبا واتفاقهم أصعب ، وتنفيذ ما اتفقوا عليه يكون أكثر صعوبة .

غياب برنامج سياسي متفق عليه بين الأطراف المتحاربة .

وجود مجموعات تمارس الفوضى في داخل البلاد.

وجود زعماء للحرب يمارسون العنف بصورة واسعة.

وجود موارد يتم التنازع حولها مثل السيطرة على الموانىء والمطارات ووجود الثروات الأخرى في خارج أو باطن الارض٠

وجود دولة جارة أو عدد من دول الجوار تؤجج النزاع في داخل الدولة غير المستقرة عبر استخدام مجموعات موالية تنفذ أجندتها عبر الحرب بالوكالة .

وجود انفصاليين يسعون إلى الانفصال عن الدولة المركزية [١].

وفي حالة الصومال اجتمعت هذه العناصر المذكورة كلها ، وهنالك عدد آخر من الأسباب والعوامل تؤدي إلى تفاقم النزاع في الصومال ، وهي : تسييس القبيلة ووجود الأسلحة الفتاكة في أيدي المواطنين وانتشار البطالة الشاملة لدى الشباب وهجرة العقول والكفاءات الصومالية إلى خارج البلاد وعدم استعداد حقيقي للمصالحة وتقديم التنازلات من قبل أطراف النزاع ، بالإضافة إلى عدم وجود دولة صديقة قوية تعمل على فرض السلام في الصومال .

الباب الثالث
الصراع الدولى على القرن الأفريقى

صراع القوى حول القرن الأفريقي:

عندما اقترب الخطر السوفييتي من مركز عصب الاستراتيجية الأمريكية وحقول البترول الهائلة في الجزيرة العربية والخليج العربي وإيران بدأت هذه الاستراتيجية تكشرعن أنيابها وتستعيد نشاطها المضاد في محاولة لوقف التقدم السوفيتي الخطير وبدأت أمريكا تعيد ترتيب خططها وصولاً إلى تهيئة المسرح السياسي في الشرق الأوسط ونقل مركز الصراع وبؤر التوتر من الشمال إلى الجنوب ونعني بذلك تهدئة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشد الكثير من الانتباه الأمريكي ويستنزف الكثير من الحرص والجهد الأمريكي أيضاً لتركيز الانتباه والجهد والحرص حول حقول النفط في الجزيرة والخليج العربي وإيران حيث يتوقع الجميع حدوث مواجهة محتملة بين الأمريكيين والأوروبيين الذين يعضون على مصادر البترول وعلى طرق مروره وبين السوفيت الذين يقتربون رويداً رويداً من هذه المصادر ويضيقون الخناق على معابر تدفقه إلى الغرب الأوروبي والأمريكي بوجه خاص.

وفي هذا الإطار فإن كلا من القوتين العظميين تعمل على التواجد بشكل من الأشكال بالقرب مصادر الطاقة هذه سواء لحماية مصالحها المباشرة أو لتهديد مصالح القوة الأخرى المنافسة وكلاهما يبني لنفسه مراكز وقواعد عسكرية وسياسية وعقائدية وكلاهما يدفع بأساطيله إلى المياه المحيطة عبر البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي ومن مضيق باب المندب وموزمبيق غرباً إلى مضايق ملقا شرقاً ومن ثم يصبح الوصول إلى الصدام المباشر احتمالاً قائماً (١).

ظلال القوى على صراعات القرن الأفريقي:

أدت المصالح السياسية والعسكرية والاستراتيجية بإسرائيل في ظل الحصار العربي إلى أن تنظر جنوباً تجاه المخنق الجنوبي للبحرالأحمر عند القرن الأفريقي حيث يقتسم العرب وأثيوبيا مناطق السيطرة والتحكم في مضيق باب المندب والجزر المتناثرة عبره وعند مداخله ولقد أدت نفس المصالح والمطامع بأثيوبيا إلى أن تنظر شرقاً إلى نفس المخنق ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة خاصة في ظل تعقد صراعات القوى وتصاعد أهمية هذا الطريق بعد تدفق البترول من الخليج والجزيرة العربية وإيران إلى الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا والفارق الأساسي بين التوجه الإسرائيلي والتوجه الأثيوبي تجاه الجنوب والشرق هو فارق زمني فقد كانت أثيوبيا هي الأسبق ولقد رأينا أن أثيوبيا الإمبراطورية منذ عصر منليك الثاني ١٨٨٩ - ١٩١٣ مروراً بعصر هيلاسيلاسي ثم أخيرا عصر انقلاب ١٩٧٤ كانت وما زالت(٢) تؤكد يوماً بعد يوم اهتمامها الاستراتيجي بالإطلال على باب المندب وتمسكها الحديدي بالساحل الصومالي والساحل الأريتري كذلك المطلين على البحر الأحمر والمحيط الهندي المتمركزين فوق القرن الأفريقي وأثيوبيا الحديثة تقول-: إن إمبراطورية أثيوبيا التاريخية القديمة كانت قائمة في الماضي مدة ثلاثة آلاف سنة حيث لم تكن هناك في التاريخ دولة باسم الصومال وحدود هذه الإمبراطورية كانت تصل إلى الخرطوم غرباً وبحيرة فيكتوريا جنوباً وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقاً وشمالاً أي أنها كانت تضم كل أراضي الصومال واريتريا وكينيا الحالية وجزءاً كبيراً من السودان وطبقاً للاتفاقيات التي عقدتها الحبشة مع الدول الأوروبية المتنافسة في المنطقة خلال القرن التاسع عشر- بريطانيا وفرنسا وإيطاليا خاصة اتفاقيات ١٨٩٧ -أصبح لها حق قانوني وواقعي في كل أراضي الصومال الغربي وأبو وهرر(١)

وضمت اريتريا في ظل وضع فيدرالي عام ١٩٥٢ ثم دمجتها في الإمبراطورية عام ١٩٦٢ كخطوة استعادت بها أراضيها القديمة وتطبيقا لهذه المبررات التي تسوقها أثيوبيا فإنها دخلت عملياً كطرف أساسي وشريك في محاولة الدول الاستعمارية الأوروبية اقتسام الأراضي في القرن الأفريقي وسواحل البحر الأحمر خلال القرن التاسع عشر وثبتت ذلك في القرن العشرين وقد استفادت أثيوبيا كثيراً من مساعدة الدول الأوروبية المتصارعة على هذا القرن من حيث الأراضي والتوسع وبسط النفوذ والتزمت الدول الثلاث- بريطانيا وفرنسا وإيطاليا- في اتفاق مشترك بحماية ودعم حدود الإمبراطورية الأثيوبية من أي تهديد منذ القرن التاسع عشر لكن الاستفادة الاستراتيجية الأساسية التي حصلت عليها أثيوبيا من كل ذلك كانت الخروج من حصار الأرض اليابسة لتطل على البحر والمياه المفتوحة وبعد أن كانت دولة برية محاصرة ومغلقة في هضبة الحبشة (١) أصبحت دولة بحرية لها سواحل تطل على مياه المحيط الهندي عبر خليج عدن وعلى البحر الأحمر وتتحكم من الغرب في باب المندب ولقد واجهت أثيوبيا في سبيل التمسك بهذه الاستراتيجية عاملين مضادين:

الأول: هو العامل الصومالي الاريتري الذي رفع راية المعارضة للتوسع الأثيوبي ومناهضة تمسك الإمبراطورية الأثيوبية بحدود تزعم أنها تاريخية.

الثاني: هو العامل العربي بشكل عام الذي سارع بتأييد التحرك الصومالي الاريتري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تضامناً مع الصوماليين والاريتريين أصحاب الأصول العربية القديمة التي امتزجت بالعنصر الأفريقي منذ الهجرات التاريخية الأولى

بينما وجدت أثيوبيا عوامل مساعدة أخرى في تنفيذ هذه الاستراتيجية أهمها:

الأول: الدول الأوروبية والأمريكية بشكل عام التي تعاطفت مع أثيوبيا منذ القدم لاعتبارات سياسية ودينية.

الثاني: إسرائيل التي وجدت في أثيوبيا الصديق التقليدي والدولة غيرالعربية الوحيدة المطلة على البحر الأحمر وجاءت المصالح السياسية والعسكرية لتضع أثيوبيا وإسرائيل في جبهة واحدة لمواجهة الجبهة الغربية المعادية.

الثالث: الاتحاد السوفيتي الذي كان على الدوام في صف المعارضة للتوسع الأثيوبي وحامل لواء النقد العنيف لسياسات الإمبراطورية الأثيوبية في كبت حرية الصوماليين والاريتريين وحرمانهم من حق تقرير مصيرهم فقد كان حتى سنة ١٩٧٤ يساند حركة التحرر الاريتري والكفاح الصومالي المطالب باستعادة أراضيه الواقعة تحت الاحتلال الأثيوبي لكن حدث انقلاب في موازين التحالفات والصداقات في القرن الأفريقي منذ عام ١٩٧٤عندما وقع الانقلاب العسكري ضد الإمبراطور هيلاسياسي ورفع ضباط الثورة الأثيوبية شعارات الاشتراكية فتبدل الحلفاء وأعلن السوفييت دعمهم للنظام الجديد في أديس أبابا رغم أن هذا النظام ظل إلى الآن يتمسك بكل مطالب ومزاعم الإمبراطور المخلوع في ملكية أراضي الصومال واريتريا.

هكذا نرى أن تذبذب عامل الجذب قد لعب دورا أساسياً في منطقة القرن الأفريقي في مختلف المراحل التاريخية سواء على مستوى تغير واختلاف السيادة على الأرض أو على مستوى التحالفات والصدامات والعداوات رغم ثبوت أطراف الصراع المحليين تقريبا والمتمثلة في الطرف الأثيوبي من ناحية والطرف الصومالي والإريتري من ناحية أخرى

وهنا ينبغي أن نلاحظ أن الصوماليين يختلفون عن الاريتريين من النواحي القومية والعرقية وإن كانوا يتفقون في كثير من النواحي الأخرى أهمها بالطبع تلاقي المصالح واتفاق الأهداف السياسية المتمثلة في مقاومة الاحتلال الأثيوبي لكل من الصومال الغربي وأبو وأريتريا واذا كان العرب قد وجدوا أنفسهم في موقف تعاطف مع الصوماليين والاريتريين لأسباب تبدأ بالعوامل العرقية والدينية وتنتهي بالمصالح السياسية فإن أثيوبيا وجدت نفسها كذلك في موقف تلاقى استراتيجي مع إسرائيل أيضا لأسباب أهمها البعد التاريخي للعلاقات بين ممالك الحبشة القديمة واليهود وأخطرها التقاء الطرفين في مواجهة سياسية بالغة الشدة مع العرب فالعرب معظمهم يساعدون الصومال واريتريا ضد السيطرة الأثيوبية ويعادون إسرائيل في نفس الوقت وأثيوبيا تعادي معظم العرب المطالبين بتحرر ساحل الصومال الغربي واريتريا لتحرمها من النفاذ إلى سواحل خليج عدن فمياه المحيط الهندي وعلى باب المندب والبحر الأحمر بكل ما يمثله من ثقل استراتيجي.

وأثيوبيا وإسرائيل تتعاونان لتحرما العرب من إحكام قبضتهم على باب المندب والقرن الأفريقي وسواحل وجزر البحر الأحمر الاريترية الأصل التي تحتلها أثيوبيا الآن فبين الدولتين مصلحة مشتركة فرضتها تلك العقدة الجيوبوليتيكية القابضة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ولذلك تبادلت الدولتان التنسيق السياسي والعسكري ابتداء من التعاون في جمع المعلومات وإقامة نقاط الرصد والإنذار والمراقبة في جزر دهلك وحالب إلى التعاون العسكري الفعال خاصة بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إمداداتها من الأسلحة والمعدات العسكرية لأثيوبيا منذ ١٩٧٦ بعد أن ثبت السوفيت أقدامهم في أثيوبيا الاشتراكية وتغيرت نتيجة لذلك موازين التحالفات وتبدلت نتائج الاستقطاب وانفصل الصومال عن السوفيت ومال أكثر إلى خط المحافظة والاتجاه غرباً وارتمى الأثيوبيون في حضن السوفيت وأزاحوا الوجود الأمريكي التقليدي

وعلى المستوى العربي تطلع الصوماليون أكثر إلى مساعدة الدول العربية خاصة دول الخليج العربي بينما وثقت أثيوبيا علاقاتها أكثر بالنظم العربية الراديكالية وكان من الطبيعي أن تتصادم الإرادات المحلية والعالمية في القرن الأفريقي نتيجة لكل ذلك وأن تتعارض المصالح والأهداف في ناحية وتتفق في ناحية أخرى إلا أن الحرب المسلحة كانت هي النتيجة الحتمية لتصادم الإرادات وتعارض المصالح والأهداف الاستراتيجية فجاءت المواجهة المسلحة الأولى بين الصومال وأثيوبيا في بداية عام ١٩٦٤ وسرعان ما أعقبتها المواجهة المسلحة الثانية بين البلدين في عام ١٩٧٧ ولم تكن هذه وتلك إلا تعبيراً عن تصادم الإرادات وتعارض المصالح كما أنها لم تكن إلا اختباراً عملياً لصراعات القوى العظمى واستغلالها للأطراف المحلية في تجربة الصدام المحدود في ظل سياسة الوفاق السوفيتي الأمريكي الذي حد من فرص الحروب العالمية الشاملة ولكنه لم يمنع أو حتى يقيد من الحروب المحلية المحدودة ولم يصادر حرية القوتين العظميين في حماية مصالحهما الاستراتيجية حتى ولو وصل الأمر إلى عمليات عسكرية ذات هدف محدود أو محلية تجري طبقاً لمقاييس متفق عليها.

عوامل ومتغيرات استمرار الاهتمام بالقرن الأفريقي:

ثمة مجموعة من العوامل والمتغيرات كانت سبباً في استمرار اهتمام القوى الكبرى في النظام العالمي بالقرن الأفريقي، تتمثل في:

- الموقع الجغرافي وأثره على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، حيث يمثل القرن الأفريقي ممراً وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، الأمر الذي جعله محطَّ اهتمام القوى الدولية المسيطرة.

- قرب القرن الأفريقي من مصادر النفط في الخليج العربي، وهو ما دفع الولايات المتحدة والدول الغربية إلى محاولة الدفاع عن هذه المصادر، وتأمين الوصول إليها، ومن أبرز الأدوات التي استخدمت في ذلك إقامة القواعد العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول المنطقة.

- الأهمية الاقتصادية للقرن الأفريقي، حيث أن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في المنطقة قد أضاف بُعداً جديداً للتنافس الدولي، ودخول قوى أخرى جديدة فاعلة بجانب القوى الاستعمارية السابقة مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل.

- تأثير الحرب الباردة وما بعدها، فقد شكَّل التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القرن الأفريقي طبيعة النظم الأمنية والسياسية السائدة في الإقليم، فالتأثير الأيديولوجي للحرب الباردة أدى إلى تأسيس نظم سياسية متباينة،بما في ذلك نظم الاستبداد العسكرية، كما تمت إقامة قواعد عسكرية أجنبية، وشبكات اتصال استخباراتية في المنطقة.

وقد حولت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي إلى منطقة نفوذ غربي جعلتها دائماً محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، ولكنها ظلت ملعباً للدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة حيث سعت القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي إلى التدافع عليه من أجل كسب مناطق نفوذ لها هناك، إمَّا سلماً من خلال العلاقات الوثيقة مع نظم الحكم في المنطقة، وإمَّا كرهاً من خلال استخدام القوة .

القرن الأفريقي وحرب الإرهاب:

لقد تسابقت دول القرن الأفريقي، وتنافست فيما بينها في الوقوف مع أمريكا في حملتها على ما أسمته بالإرهاب الإسلامي، واستقبلت إدارة بوش في ديسمبر ٢٠٠٢م كلاً من الرئيس الكيني أرب موي، ورئيس الوزراء الأثيوبي ملس زناوي، كذلك الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر غيلة في يناير ٢٠٠٣ م، أما الرئيس الإريتري أسياس أفورقي فقد سعى قدر طاقته إلى استغلال هذا الحدث لصالحه، وقدم نفسه إلى العالم الغربي باعتباره أول من عانى من الإرهاب، وأول من قاومه؛ في إشارة منه إلى صراعه مع الحركة الإسلامية الإريترية وخصومته مع السودان وعلى ضوء ما كشف عنه جون أبي زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية في ٢٠٠٣/٧/٣٠م في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا أن بلاده أنشأت ـ أو بصدد إنشاء ـ قوة عمل تشارك فيها إحدى عشرة دولة أفريقية هي: مصر، وأثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، وبورندي، ورواندى، والكونغو، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وسيشل وأوضح جون ساتلر المسؤول عن القوات الأمريكية بجيبوتي أن هذه القيادة المعروفة باسم قوة العمل في القرن الأفريقي تتألف من أربعمائة شخص يمثلون جميع أفرع القوات المسلحة الأمريكية والمستخدمين المدنيين، فضلاً عن ممثلين لجيوش الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب الدولي وكان وزير الدفاع الأمريكي قد أعلن في زيارته لجيبوتي أن الولايات المتحدة ستبقي انتشارها في جيبوتي لعدة أعوام، وقال: إنها منطقة يوجد فيها الكثير من العمل ولأن مصطلح الإرهاب لم يعرف تعريفاً قانونياً واضحاً ومحدداً بات مصطلحاً يلجأ إليه كل طرف لتصفية حساباته السياسيه مع الطرف الآخر؛ من هنا ولأن دول القرن الأفريقي في الوقت الذي تهرع فيه إلى محالفة أمريكا نرى القوى المتحاربة منها يتهم كل منها الآخر بالإرهاب.

حيث حمَّلت إريتريا الانفجارات التي حدثت خلال أيام الاحتفالات بيوم التحرر في مدينة بارنت وغرب البلاد كلاً من أثيوبيا والسودان، كما فعلت من قَبْل في قتل الجيولوجي البريطاني الذي وجد مذبوحاً في غرب إريتريا حسب ما أذاعه نظام أفورقي؛ حيث نسبت ذلك إلى السودان، في حين أن الحركة الإسلامية الإريترية نفت مسؤوليتها عن الحدثين المذكورين؛ بالرغم من إصرار الحكومة الإريترية على اتهامها بتنفيذه بالتنسيق مع الأثيوبيين والسودانيين، كل ذلك من أجل الظهور بمظهر الضحية، ولفت الأعين الغربية إلى ذلك للفوز بأكبر قدر ممكن من الرضى والتعاطف الأمريكي، وبالمقابل ـ أيضاً ـ يتهم كلٌ من السودان، وأثيوبيا إريتريا بتحريض الإرهاب ضد بلديهما، وعلى كل فإن كلاً من النظامين يعملان في توظيف هذا الحدث لصالحهما ضد القوى المعارضة لا سيما الإسلامية منها؛ وحيث أن القوى الإسلامية تمثل عمقاً ثقافياً وتاريخياً في المجتمع الإريتري وكذلك المجتمع الأثيوبي يحاول كلا النظامين كلٌّ بطريقته ضرب الطوق عليها إقليمياً ودولياً من خلال وسمها بتهمة الإرهاب.

ولقد استغل أسياس أفورقي انشغال أمريكا والعالم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ليس فقط في الإساءة إلى الحركة الإسلامية وإنما أيضاً في التخلص من رفاقه الذين شاركوه وفي بناء فصيله الحاكم حتى يوم التحرر؛ إذ انقض عليهم على حين انشغال المجتمع الدولي بأحداث سبتمبر فرمى بهم إلى ما وراء السجون متهماً إياهم بالعمالة، ثم بكل حماس رحب بالأمريكان ليحلوا ضيوفاً مكرمين عنده في موانئه البحرية عصب، ومصوع إلا أنهم تجاهلوا طلبه، وآثروا عليه جيبوتي، وعندما سئل في مؤتمره الصحفي ـ كما نقلت ذلك جريدة البيان الإماراتية في ٢٠٠٢/١٢/١١ ـ فيما إذا كانت إريتريا ستسمح لأمريكا باستخدام موانئها البحرية ومطاراتها البرية؟ أجاب: يمكنكم أن تتصوروا أن هذا أدنى ما يمكن أن نقوم به وتحت عنوان: حليفنا الجديد كتب جول موبري وهو موظف سابق في الكونجرس الأمريكي

نشر في ١٠/٧/ ٢٠٠٢ م ـ مقالاً عن إريتريا في مجلة ألكترونية تدعى National review online قال فيه: إريتريا هي البلد الذي لا يضطرك إلى لَيِّ ذراعه؛ فهي في حد ذاتها تعاني من الإرهاب الإسلامي، وينظر إليها كثير من رجال البنتاجون كحليف استراتيجي، خصوصاً في ضرب العراق وقد قام الجنرال تومي فرانكس برحلات متكررة إلى إرتريا، كما أن تقارير عدة من صوت أمريكا والصحافة الأجنبية أكدت أنه ناقش القضايا الأساسية مع مسؤولي الحكومة الإريترية فإريتريا بلد متعاون مع الأمريكان وذات موقع استراتيجي، والإريتريون راغبون في العمل مع أمريكا وتجربة إريتريا مع الإرهاب لماذا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتعاون وبشكل علني وواضح مع إسرائيل؟.

لقد أغضبت إريتريا بمواقفها جامعة الدول العربية التي أرادت منها وبإلحاح الانضمام إليها ومع أن هذا القول من جول بوري يُعرِّي نظام الجبهة الشعبية، ويكشف إفلاسه، ويجسد في الوقت ذاته خطورته على الأمن العربي إلا أنه يفترض أن لا يثير أدنى غرابة؛ فهوالموقف الطبيعي والمتوقع من نظام شوفينيي يعيش حالة فشل وإخفاق في التغلب على مشاكله الداخلية،وحالة عزلة ثقافية وحضارية في المحيط العربي ؛ ومن ثم لا يحس بأي روابط قومية وعقدية مع الشعوب العربية والإسلامية في صراعها مع الكيان الصهيوني، كما لا يرى له أية مصلحة في الارتباط بها، والوقوف مع حقها العادل، الحياد، لاسيما في وقت اتسع فيه تشرذم الصف العربي، وتنامى تخاذله وهوانه على الأمريكان، وتآمر قياداته على بعضها البعض.

فمنذ أن تربع هذا النظام على أريكة السلطة في إريتريا وحتى هذه اللحظة ما زال يقتات على حساب الحق العربي والإسلامي، ويرتبط في سبيل ذلك انطلاقاً من مكيافيلليته الصارخة،وشوفينيته البغيضة بتحالفات مشبوهة مع الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية؛

فها هو بعد أن خسر المسألة السودانية، وفقد أهم كروتها من جراء إحباط الدبلوماسية السودانية ـ بصمت وحكمة ـ وظنها خوراً وضعفاً كل مآمراته ضد بلدها؛ فوجد نفسه مجرداً من أهم عوامل تسويق ذاته في دوائر صناعة القرار الأمريكي، وأراد تعويض شيء من ذلك من خلال تسويق نفسه لدى الإدارة الأمريكية مرة ثانية باستغلال ما أسمته أمريكا بمكافحة الإرهاب الإسلامي بعد أحداث ١١سبتمبر وذلك بشكل مخجل بلغ إلى حد لم يتردد فيه سفير أسياس بواشنطن جرما أسمروم ـ طبقاً لما ذكره الدكتور برخت هبتي سلاسي، وكان برخت أحد حلفاء أفورقي قبل الانشقاق عنه ـ من إغراء الولايات المتحدة بعمق مياه الموانئ الإريترية، وبامتيازات تضاريس إريتريا الجبلية المشابهة لجبال أفغانستان على حد وصفه؛ الأمر الذي جعل جول موبري الكاتب الأمريكى المذكور يقول: إن إريتريا هي البلد الذي لا يضطرك إلى لَيِّ ذراعه ومع هذا لا يستحي الرئيس أسياس من أن يخرج في المنابر الإعلامية بين الفينة والأخرى ليتهم الآخرين علناً بالوهم واختلاق الأكاذيب، حين يسأل عن القواعد العسكرية الأجنبية في السواحل والجزر الإريترية قائلاً كما في لقاء أجرته معه قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٣: نحاول أن نبقى مستقلين في قرارنا،ونحاول أن نشارك بشكل بناء في العلاقات الإقليمية، ولا نريد أن نرى تعقيدات سياسية من خلال اتباع سياسات غير سليمة لمصلحة المنطقة، وهذا حديث يدور في أذهان بعض القوى السياسية في المنطقة التي تحاول توهم الشارع العربي بأكاذيب واختلاق معلومات ما موجودة في الواقع كيف يمكن أن نبقى مستقلين مع هذه السياسة التى جعلت من بلدنا دولة تعرض نفسها في سوق السياسة الأمريكية إلى حد توصف فيه من الرخص والبخس بأنها الدولة التي لا تكلف لي الذراع؟ وكيف يمكن أن نشارك بشكل بناء في العلاقات الإقليمية، ونحن نجعل من موانئ إريتريا وجزرها منصة صواريخ أمريكية تطلق لتغيير أنظمة وتنصيب أخرى؟!.

ثم بأي منطق نتهم الآخرين باختلاق معلومات ما موجودة في الواقع على حد تعبير الرئيس بعد أن تورطت الدبلوماسية الإريترية في أمريكا ممثلة في السفير جرما أسمروم بإغراء أمريكا ودعوتها إلى استغلال المياه الإريترية، وأخيراً هل هذا يتناسب مع منطلقاتنا وثوابتنا في بناء السياسة الخارجية إذا كانت لنا فعلاً ثوابت ومنطلقات نابعة من إرادتنا، وهويتنا وليس من إرادة نزعة فردية في حزب واحد؟ إن هذه الممارسة الرخيصة في العمل الدبلوماسي لا تليق بدبلوماسية بلد ضحّى في سبيل تحرر إرادته بمئات الآلاف من الشهداء طوال ثلاثين عاماً، وتذوق مرارة الظلم والاضطهاد السياسي والعدوان العسكري،وما زال شعبه حتى اللحظة يعاني ويلات الشتات والتشرد، ولكنها العقلية الشوفينية الضيقة التي لا يهمها من الأمر إلا حماية وجودها وإطالة بقائها، واستمرار هيمنتها مهما كلف ذلك من كرامة الوطن والشعب الشيء الكثير لكونها لا تحمل من الطموحات سوى تكريس الاضطهاد القومي والثقافي؛ ومن ثم من الطبيعي أن تنساق لمطالب الإدارة الأمريكية، وتنقاد لها - من غير لَيّ الذراع - في تعريفها للإرهاب على نقيض كثير من الدول التي تحترم سيادة بلدها وتحرر قرارها، وتعبِّر بوضوح عن مخالفتها للأمريكان في معنى الإرهاب، وعن مخاوفها من أن يؤدي مطاوعة الأمريكان في تعريفهم للإرهاب إلى عواقب غير حميدة تجر العالم إلى أزمات حادة، وعلاقات دولية غير مستقرة.

وإزاء هذا الصنيع ليس لنا من سؤال نراه جديراً بالإثارة هنا سوى أن نقول للأنظمة العربية - وبالذات التي تجاورنا -: إذا كان نظام الجبهة الشعبية بالأمس القريب هددَّ أمن السودان، واليمن، وجيبوتي بشكل علني واستفزازي، واليوم منح الأمريكان فرصة ضرب العراق من إريتريا فمن سيكون الهدف اللاحق غداً؟ وهل نظام كهذا لايتورع عن التحالف لضرب أي دولة عربية ما دام يجد في ذلك تثبيتاً لوجوده؟

وهل فكر زعماء العرب في هذا، أم أن الأمر لا يعنيهم؟ وهل تساءل العرب عن حجم ما يمثله هذا النظام من تهديد الأمن القومي العربي، أم بلغ الهوان بالعرب إلى حد يعبث فيه أسياس أفورقي بأمنهم؟.

على كلٍّ إن هذا النهج يمكن أن يفسر لنا عزوف أسياس عن الانتماء العربي والعيش بسلام مع جيرانه العرب، وبغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء عزل إريتريا عن محيطها العربي، وبغض النظر ـ أيضاً ـ عن تآمر الزعامات العربية على بعضها البعض فهل من الوفاء للشعب العراقي الشقيق الذي ساهم في بناء الثورة الإريترية، واستقبل شبابها طلاباً في مختلف الكليات العسكرية والمدنية، ودعمها بالمال والسلاح أن تنطلق إليه سهام الموت من إريتريا الحرة، ويكون جزاؤه جزاء سنمار أم أنها الانتهازية التي لا تعرف معروفاً، ولا تقدر إحساناً؟!.

لعل ما دفع البرفسور المنشق برخت هبتي سلاسي إلى عدم استنكار ضرب العراق من الموانئ الإريترية، وإنما اكتفى بمطالبة الأمريكان بعدم قبول إقامة علاقات عسكرية مع نظام أسياس من غير الضغط عليه لإجراء إصلاحات ديمقراطية؛ الأمر الذي يفهم منه عدم ممانعته من هذا الاستخدام، لكن مع الضغط على أفورقي؛ مما يشير إلى أن كِلا الطرفين يسابق الآخر في كسب ودّ الأمريكان غير مبال بقرار الشعب الإريتري وإرادة فئاته السياسية، وغير مكترث بما سيلحق الشعب العربي في العراق من دمار وتشرد، مع أن العرف الدولي يحرّم ويجرِّم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن تغيير نظام صدام حسين شأن عراقي بالدرجة الأولى لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها من هذا السباق والتنافس بين الجناحين المتصارعين من مجموعة التجرنية الحاكمة في إريتريا وأثيوبيا إلا ضمان مصالحها، وتنفيذ خططها الأمنية والعسكرية في المنطقة بالذات في هذه الفترة من حربها على ما أسمته بالإرهاب، وليس لديها أدنى مانع من إهمال الديمقراطية والتضحية بها في إريتريا ما دام يتناسق ويتناسب ذلك مع ما تخطط وتعمل

التدافع الدولي نحون القرن:

أسهمت طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتطور الجيوإستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي في إعادة صياغتها وتركيبها أكثر من مرة؛ فالحروب الأهلية والصراعات العنيفة على السلطة، وانهيار مشروع الدولة الوطنية، والكوارث الطبيعية، والتنافس الدولي على الثروة والنفوذ أسهمت في صياغة وتشكيل هذا الإقليم المضطرب وقد أعيدت صياغة خريطة منطقة القرن الأفريقي مرة أخرى بعد انتهاء الحرب الباردة لتعكس حقيقة سياسات الهيمنة ونفوذ القوى الأجنبية المؤثرة في المنطقة، وقد تمَّ في هذا السياق صك مفهوم القرن الأفريقي الكبير؛ ليعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق أفريقيا، بالإضافة إلى منطقة البحيرات العظمى وعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م دفعت الاعتبارات الأمنية ببعض أدبيات التفكير الإستراتيجي الغربية إلى التوسع في استخدام مفهوم القرن الأفريقي ليشمل اليمن.

والواقع إن التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي انتقل إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط وأولوية تأمين الإمدادات من الطاقة والتي تُعدُّ واحداً من الاعتبارات الرئيسة التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية وفي ظل التطورات المتلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي التي تبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي وينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي.

القرن الأفريقي بين مصالح القوى الإقليمية والاهتمام العالمي:

تتسم منطقة القرن الأفريقي بخصائص ثقافية واقتصادية وسياسية تسببت في خلق العديد من الأزمات التي عادة ما تكون نتاجاً لتشابك العوامل الداخلية والخارجية، ومن أبرزها التعدد الثقافي، وحداثة الدولة الأفريقية، وسوء إدارة الدولة وتتسم مصالح القوى الإقليمية في المنطقة بالتشابك والتعقد بين الأطراف المكونة للإقليم من ناحية، والقوى الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية من ناحية أخرى .

والتنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي انتقل إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى ، حيث يبدو التنافس الصيني- الأمريكي في القرن الأفريقي الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يُعدُّ أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيس على الأمن القومي لهما،كل من زاوية وضعه الداخلي الخاص أو مكانته ومكانة اقتصاده إذ تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على هذا النفط ممَّا يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي منه، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القرن الأفريقي، ومواجهة التحرك الصيني.

وتحتل هذه المنطقة موقعاً مهماً في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في إطار الحرب على الإرهاب، وإعادة طرح مشروع القرن الأفريقي الجديد الذي يهدف إلى: تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الأفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل، منها:

-التواجد العسكري المباشر في المنطقة: وذلك لتدريب الجيش الأثيوبي، وتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لأثيوبيا، وانطلاق بعض قوات التدخل السريع من قاعدة جيبوتي لتأمين منطقة الساحل الأفريقي.

-الاعتماد على بعض دول الأركان الإقليمية فأثيوبيا أصبحت تمثل الذراع العسكري للولايات المتحدة في القرن الأفريقي الكبير، حيث تمتلك واحداً من أكبر الجيوش الأفريقية سواء مِنْ حيث العدد أو العدة، كما توجد في جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية في المنطقة التي توفر قوات التدخل السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة.

كما أن التكالب الجديد على أفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني تحديداً منذ أعوام التسعينيات، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط الخام وفتح أسواق جديدة، فالتحرك الصيني الجديد في القارة،والذي يعتمد على فكرة التغيير الناعم، أخذ ينحي جانباً عوامل السياسة والأيديولوجيا، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة حيث اعتمدت لنفسها إستراتيجية جديدة تمثلت في تنويع مصادر النفط مع إعطاء أفريقيا أولوية جيوبوليتيكية في هذه الإستراتيجية، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية لها مظهر اقتصادي، إلا أنها تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الإستراتيجية، ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الأفريقية إنما يتم في إطار إستراتيجية أكبر وهي إستراتيجية المساعدات مقابل النفط ونظراً لوجود احتياطيات نفطية مهمة في أفريقيا فإن الصين لم تألُ جهداً في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة، حيث تحصل الصين على ٢٥% من واردتها النفطية من أفريقيا وقد شجعت الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل منطقة القرن الأفريقي.

وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة،وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفصيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية مثل الطرق والكباري ومحطات المياه والكهرباء وشبكات الري والاتصالات وعلى الجانب الآخر، كانت الصين مصدرًا مهماً للأسلحة التي حصلت عليها بعض دول القرن الأفريقي مثل الصومال، وإريتريا، وأثيوبيا.كما حرصت الصين على تعميق التعاون العسكري بينها وبين جيبوتي، خاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية داخلها وربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الأفريقية تدخلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، خاصة النفوذ الفرنسي،ففي منطقة القرن الأفريقي، بدا هذا الأمر جلياً في حال التنافس الأمريكي – الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الإستراتيجية، نظراً لاحتلالها موقعاً متقدماً في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، بالإضافة إلى وجودها على الشريط الإستراتيجي بين الساحل والقرن الأفريقي الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه وعلى الرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك - كامب لموان - فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر لكن يمكن القول أن هناك عوامل عديدة من شأنها أن تحكم وتيرة هذا التنافس ومدى حدته أهمها القوّة العسكرية وهي عنصر فعال في تحديد مصير التنافس على النفط، إذ لا يجب أن ننسى أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها، إلا أنها لاتزال الدولة الأكثر قوّة في العالم، وهي موجودة في معظم أماكن إنتاج النفط المهمة والحيوية العالمية كما تسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية؛ البحرية والبرية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحول سياسة الصين في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم إلى سياسة هجومية متشددة تهدد المصالح الأمريكية بشكل كبير.

الباب الرابع

الأطماع الدولية الحديثة

نال الشعب الصومالي نصيبه من انتصارات المسلمين وهزائمهم عبر التاريخ الإسلامى بطوله، والمسلمون جسد واحد ففي الوقت الذي كانت الحروب الصليبية تشتعل في أكثر من جبهة، في الشام، ومصر كانت المناوشات والمعارك مستمرة بين الشعب الصومالي المسلم، ودولة الحبشة،والأخيرة هي التي بدأت باستفزاز المسلمين والتحرش بهم وقد انطلقت الشرارة الأولى للحروب الصليبية عام ١٠٩٥، واستمرت تلك الحروب في حملات كثيرة قُدِّرت بحوالي ٢٠٠ عام، إلى أن تمّ دحرُها نهائياً عن الشرق، وحررّ آخر المعاقل من أيديهم في عكّا عام ١٢٩١م وكان من أهم نتائجها التي لاتنسى اتحاد المسلمين في مصر والشام لدفع الخطر الصليبي على بلاد المسلمين، وسقوط الامبراطورية البيزنطية على يد الخلافة العثمانية عام ١٤٥٣م وقد قامت كيانات سياسية إسلامية في منطقة القرن الأفريقي، أطلق عليها دول الطراز الاسلامي لكونها تمتد على طول الساحل الأفريقي ومن أقوى الامارات الاسلامية سلطنة إيفات وكانت مدينة زيلع المهجورة حالياً عاصمة لها.

ومن أبرز القيادات الاسلامية الصومالية في سلطنة ايفات القائد المجاهد أحمد جري رحمه الله الذي دامت فترة حكمه سبع سنوت فقط، وقد خاض خلالها أكثر من ٥٥ معركة ضد مملكة الحبشة المسيحية وانتصر فيها جميعا حيث اخترق حصون الهضبة الحبشية وفتح بلاد أكسوم القديمة حتى وصل إلى حدود السودان وقد حقق هذا القائد العظيم خلال سبع سنوات انجازات استراتيجية ذكرتها كتب التاريخ نلخصها فيما يلي:

١- نجح في توحيد صفوف المسلمين، إذ أن الوحدة سبب أساسي من أسباب النصر، والتمكين.

٢- محاربة جميع صور الظلم وإحياء فريضة الجهاد للدفاع عن مكتسبات الإمارة الاسلامية إيفات.

٣- بناء جيش قوي إسلامي على أسس سليمة، والاعتناء به، وتسليحه، وتطوير قدراته القتالية حتى استطاع رحمه الله أن يكسر شوكة المملكة المسيحية في وقت قياسي،يقول حسن مكي المفكر الاسلامي والخبير في شؤون القرن الأفريقي وقد روعت أوربا الصليبية بفتوحات الامام أحمد بن إبراهيم وخشيت من حدوث إنقلاب إسلامي يؤدي إلى تقويض حركة الحضارة المسيحية نهائياً في الحبشة لذا فقد سارعت البرتغال بالتدخل لاسعاف ملك الحبشة غير أن قائد التدخل البرتغالي كريستوفر بن فاسكو دي جاما لقي مصرعه على يد الامام أحمد عام ١٥٤٢م وقد أصيب في المعركة نفسها الإمام المجاهد حيث كانت سبباً في وفاته في أول أكتوبر عام ١٥٤٢م.

٤- دخول معظم سكان أثيوبيا في الاسلام طواعية وبدون اكراه، ولولا نجدة البرتغاليين لاختفت أثيوبيا المسيحية من خريطة القرن الأفريقي، لصالح الشعوب المحبة للسلام،والأمن وفي ٧- يناير ١٨٨٧م شن الجيش الأثيوبي هجوماً شاملاً بدعم من فرنسا وبريطانيا، وإيطاليا على مدينة هرر حاضرة الدولة الصومالية آنذاك، وانتصر الجيش الأثيوبي في هذه المعركة غير المتكافئة، نتيجة التفوق العسكري، والعددي لجيش منليك على الصوماليين، ودعم الدول الأوربية الثلاثة له وقد حول الأثيوبيون المسجد الجامع في مدينة هرر إلى كنيسة ، وهي لاتزال قائمة حتى اليوم وبجوارها مسجد آخر كما كتب منليك رسالة مشهورة إلى حاكم عدن الانجليزي يقول فيها يعتبر عبد الشكور الوريث للامام أحمد إبرهيم وتعتبر هزيمته انتصاراً للمسيحية بعد هذا السرد الموجز لتاريخ الصراع الحضاري والعسكري بين الصوماليين والأثيوبيين منذ الحروب الصليبية،وانتهاء بسيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية على العالم الاسلامي، فإن المرء لايكاد يصدق ما يجري الآن في منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة والساحة الصومالية على وجه الخصوص، إذ أن الغلبة والسيطرة واليد العليا فيها أصبحت لقوى الشر، التي تحاول اليوم تحديد مصير الشعب الصومالي عبر ما يسمى الحكومة الإنتقالية الفيدرالية التي نسيت،أو تغافلت عن طبيعة الصراع العسكري والحضاري في المنطقة.

والأدهى من ذلك وأمر أن يضفى عليها الشرعية، ويطلب من قوى المقاومة المسلحة الوطنية والاسلامية القاء السلاح، والدخول في كنفها،والقبول بها كممثل شرعى للصوماليين، وهذا يعتبر ضرباً من المستحيلات وإذا كانت أثيوبيا قد أعلنت عداءها السافر للمسلمين الصوماليين، بتحويل المساجد إلى كنائس في هرر سابقاً، وتلطيخ أماكن العبادة الطاهرة في مقديشو الآن بالقذارة، وقيامها بمنع قوات الحكومة الإنتقالية من أداء فريضة الصلاة،وغيرها من شعائر الاسلام، فإن أديس أبابا لاتزال مصممة على تحقيق أهدافها الدينية في الصومال.

أمريكا:

اعترفت أمريكا رسمياً بالصومال في أول يوم تحرره ١يوليو ١٩٦٠، وذلك بإرسال تهنئة من الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى الرئيس الصومالي آدم عبد الله عثمان، ورفعت أمريكا قنصليتها في مقديشو إلي مستوى السفارة ومنذ ذلك الوقت شهدت العلاقات الصومالية الأمريكية تجاذبات وتوترات كثيرة، كان السبب الرئيسي وراءها رغبةَ الصومال في تحرير بقية الأراضي الصومالية،التي مازالت تحت الاحتلال الأثيوبي، الفرنسي، والبريطاني-الكيني وعندما استقل الصومال وجدت الدولة نفسها في حاجة ماسة إلى قوة تستند إليها، خاصة أنه كان في نية القادة الصوماليين استعادة الأراضي الصومالية التي ما زالت محتلة لذلك توجه رئيس الوزراء الصومالي عبد الرشيد علي شرماركي إلى أمريكا عام ١٩٦٣، وقابل الرئيس الأمريكي جون كينيدي، وبعد مناقشات ومداولات طويلة عرضت الإدارة الأمريكية على الحكومة الصومالية أن تقوم بتسليح خمسة آلاف جندي من الجيش الصومالي وذلك بشرط ألا تُستخدم ضد كينيا وأثيوبيا، مما كان يعني بصورة مباشرة الاعتراض على المطالبة ببقية الأراضي الصومالية من قبل الحكومة الأمريكية.

وكان لأمريكا بعض مشروعات التنمية في الصومال مثل مشروع جوبا للتطوير الزراعي ومشاريع تنقيب عن البترول، كما كانت تنوي إقامة قواعد عسكرية، إلا أن الفكر الأمريكي لم يكن مقنعاً للحكومة الصومالية، لذلك توجه الصومال إلي الاتحاد السوفييتي الذي وعد ببناء جيش صومالي قوامه عشرون ألف جندياً خلال عشرين سنة ووقعت معاهدة تعاون بين البلدين في هذا الشأن عام ١٩٦٣وكانت الاستراتيجية الأمريكية في القرن الأفريقي تعتمد في ذلك الوقت على إبعاد الاتحاد السوفييتي من السيطرة على باب المندب الاستراتيجي وحماية استمرار تدفق البترول إلى أمريكا والدول الأوروبية.

وفي عام ١٩٧٧ اختلف الصومال والاتحاد السوفييتي في مسألة الحرب مع أثيوبيا لتحرير منطقة الصومال الغربي التي تحتلها ووقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب أثيوبيا ضد الصومال،ولم يكن أمام الصومال إلا الرجوع إلى دائرة التأثير الأمريكي، وتجاوبت أمريكا مع المطالب الصومالية ولكن بشروط كان من ضمنها انسحاب الجيش الصومالي من الأراضي التي حررها من أثيوبيا والتي كانت تفوق ٩٠% من منطقة الصومال الغربي،منح قاعدة بربرة الاستراتيجية لأمريكا بعد طرد الاتحاد السوفييتي منها،وأن يكون الدعم فقط للأغراض الدفاعية لا الهجومية وعلى هذا الأساس عقدت اتفاقية الدفاع المشترك بين الحكومتين الصومالية والأمريكية،التي بسببها حصلت أمريكا علي كل التسهيلات البرية والبحرية والجوية في موانئ ومطارات الصومال،وأنشأت قواعد أمريكية في أماكن كان يستخدمها الجيش السوفيتي في كل من بربرة وكيسمايو، وكانت تعد هذه التسهيلات بدون مقابل بالنسبة لأمريكا.

واستمر هذا التعاون بين الدولتين حتي أثار الرأي العام الأمريكي موضوع انتهاكات حقوق الانسان في الصومال أواخر ثمانينيات القرن الماضي وتحت ضغط الكونجرس الأمريكي أنهت إدارة بوش الأب المساعدات العسكرية للصومال عام ١٩٨٨وأثناء احتدام القتال في مقديشو فى ينايرعام ١٩٩١ أخلت أمريكا سفارتها وأجلت جميع رعاياها من الصومال، مما يعني توقف العلاقات الدبلوماسية مع الصومال بشكل عملي كما أوقفت أمريكا التعامل مع الأنظمة الصومالية التي جاءت بعد ذلك علي أنهم الممثلون الشرعيون للصومال وشعبه وأمريكا لم تغب طويلاً عن الساحة الصومالية، فقد قادت أكبر عملية عسكرية في ٩ ديسمبرعام ١٩٩٢، بقرار من الأمم المتحدة تهدف إلى القضاء علي المجاعة في الصومال،وقد نجحت هذه المهمة في بداية الأمر إلا أن التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية وعدم وضوح المهام القيادية بين القوات الأممية أدى إلى نشوب حرب بين القوات الدولية بقيادة أمريكا وقوات الجنرال محمد فارح عيديد مما أدى إلى مقتل آلاف الصوماليين ومئات من القوات الأممية والأمريكية، فسحبت قواتها من الصومال، وتم تفويض مهمة حفظ السلام في الصومال إلي الأمم المتحدة وكان لهذا الانسحاب تأثيره السلبي الواضح على العلاقات الصومالية الأمريكية فيما بعد حيث اتسمت بالشك وعدم الثقة المتبادلة ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى الشعبي أيضاً لذلك فوضت أمريكا مسألة التدخل –سواء كان سياسياً أوعسكرياً- في الشئون الصومالية إلى حلفائها الإقليميين مثل دول منظمة إيجاد، وعلى رأسها أثيوبيا وكينيا وحصرت دورها فى الإدارة من وراء الكواليس،وتوجيه حلفاها الإقليميين أمنياً وسياسياً وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملة دبلوماسية، وإعلامية ضد الشعب الصومالي بعد الاستقرار الذي انتشر في معظم مناطق جنوب الصومال،وقد كانت في وقت قريب مسرحاً للعمليات التخريبية، بدعم أمريكي، وأثيوبي

وتتركز الحملة الأمريكية على الشعب الصومالي فى المحاور التالية:

١- وجود مجموعات معادية لها داخل المحاكم الإسلامية ،والأخيرة تمثل تهديداً واضحاً على دول جوار الصومال، إضافة إلى زحفها نحو المناطق المستقرة من الصومال، مثل بونتلاند ،وصومال لاند هذه المسوّغات وغيرها تروّجها أمريكا الآن في المحافل الإقليمية والدولية في إطار سعيها لرفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال منذ عام ١٩٩٢م لنشر قوات إقليمية في الصومال لمساعدة الحكومة الانتقالية الضعيفة والمحاصرة ولكي تتضح الأمور أكثر فان أمريكا بشّرت الصوماليين عام ١٩٩٢م بزرع الديمقراطية في مقديشو بعد نظام محمد سياد برى المحكوم عليه بالموت من قبل واشنطن، وقد اتخذت جميع الإجراءات التي تحقق إستراتيجيتها الجديدة؛ إذ قرر مجلس الأمن الدولي إرسال قوات إلى الصومال بقيادة أمريكية،ولكن كانت نهاية تلك القوات مأساوية، وكان الثمن الذي دفعه الصوماليون باهظاً؛ إذ أدت الديمقراطية الأمريكية إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وتدمير البيوت، وتهجير قسري ونهب الأموال، لقد كان فصلاً جديداً من فصول الصراع في المنطقة الذي سُمّي في وسائل الإعلام الحرب الأهلية الصومالية، والتي استمرت زهاء ١٦ عاماً وكان الدافع الديني وراء التحرك الأمريكي نحو الصومال عام ١٩٩٢م،لصد انتشار الثقافة الإسلامية في جميع المناطق الصومالية ولتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي في منطقة القرن الأفريقي، دخلت قوات أممية بقيادة أمريكية إلى الصومال عام ١٩٩٢م لتحقيق الأمور التالية-:

١- القضاء على القوى الإسلامية التي برزت بصورة مفاجئة في الساحة الصومالية في أقل من عام بعد انهيار الحكومة المركزية الصومالية عام ١٩٩١م.

٢- التأكيد على أن منطقة القرن الأفريقي خالية من أنظمة معادية لأمريكا، وإعداد قادة جدد تابعين لأمريكا يبشرون بالمشروع الأمريكي في المنطقة.

٣- إعطاء فرصة تاريخية للمنظمات والهيئات الغربية العاملة في مجال التنصير ليصدوا الصوماليين عن دينهم الإسلامي،ولا تزال تلك الهيئات تعمل في الصومال، تحت عدة مسميات زائفة ونتساءل الآن: لماذا تروّج أمريكا الآن لفكرة إرسال قوات إقليمية إلى الصومال؟وما الفرق بين الحالة الصومالية عام ١٩٩٢م، وحالها اليوم ٢٠٠٦؟ ولماذا وزّعت واشنطن مُسوّدة قرار في مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠٠٦/١٢/١م، يطالب برفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال منذ عام ١٩٩٢م، ونشر قوات إقليمية في الصومال؟

في الحقيقة موقف واشنطن من خلال مجلس الأمن الدولي في الوقت الراهن غير منطقي؛ لأن الساحة هادئة لكن التقرير الأمريكي عن الصومال استند إلى معلومات خاطئة، ومسوّغات واهية والأغرب من كل ذلك عدم قبول واشنطن المحاكم الإسلامية كقوة جديدة في منطقة القرن الأفريقي، وإتاحة الفرصة لها للعب دور سياسي، وأمني وإستراتيجي في المنطقة لاختلاف المناهج، والمشاريع والمحاكم الإسلامية نفت الاتهامات الأمريكية الموجهة إليها، كما أنها لا تهدّد أمن منطقة القرن الأفريقي، وهي ليست مصدر قلق لأي أحد، ودعت أمريكا أن تزور المناطق التي تسيطر عليها المحاكم الإسلامية، بدلاً من إطلاق الاتهامات الملفقة من البيت الأبيض، وأديس أبابا، ونيروبي وكان على أمريكا أن تحترم خيار الشعب الصومالي، وتدعم الاستقرار الذي عمّ جميع المناطق التي تسيطر عليها المحاكم الإسلامية، وتوقف مُسودّة قرارها الذي يمر في مراحله الأولى في مجلس الأمن الدولي،ويدعو إلى نشر قوات إقليمية في الصومال ومسوّدة القرار الذي وزعته واشنطن في مجلس الأمن الدولي في ٢٠٠٦/١٢/١م يهدف إلى تحقيق الأمور التالية-:

١- القضاء على الاستقرار الذى حققته محاكم الإسلامية التي برزت كقوة جديدة في الساحة الصومالية، مما يعني أن المجتمع الغربى يسعى إلى إثارة القلاقل فى البلدان التى تنعم باستقرار نسبى.

٢- فتح جبهة جديدة ساخنة في الصومال، مثل العراق، هذه المرة قد لا تخوض القوات الأمريكية معركة مباشرة مع قوات المحاكم الإسلامية، ولكنها حرب بالوكالة تخوضها القوات الإقليمية وقد تشارك القوات الجوية الأمريكية في العمليات الحربية.

٣- إعطاء شرعية للقوات الأثيوبية المحتلة للأراضي الصومالية، تحت مسوّغات واهية، وهي الدفاع عن الحكومة الانتقالية الضعيفة.

ومهما يكن من أمر فإن أمريكا أصبحت سيفاً مسلولاً على رقاب المسلمين ، وعائقاً كبيراً أمام تقدم شعوب المنطقة، وعلى الرغم من أن مشروع قرارها قد أثار جدلاً واسعاً محلياً، ، ودولياً لصالح السلام في الصومال، إلاّ أن واشنطن تدق طبول الحرب في الصومال، والأشقاء الصوماليين يصفقون لأمريكا.

ولكن هزمت أمريكا في الصومال للمرة الثانية بعد هروبها قبل ١٣ سنة فهي حلقة جديدة في مسلسل الهزائم الأمريكية العسكرية والسياسية المتوالية من العراق إلى أفغانستان ومن كوريا إلى إيران وفلسطين.

وذهبت جهود الأمريكان على مدى سبعة أشهر من الإعداد والتخطيط والتمويل بالملايين أدراج الرياح على يد المجاهدين في المحاكم الشرعية في الصومال التي نشرت الأمن وبنت المدارس والمستشفيات وسيطرت على العاصمة مقديشو بعد ثلاثة أشهر من المعارك مع عصابات أمريكا التي أذاقت أهل الصومال الذل والهوان على مدى ١٥عاماً ولتتوحد العاصمة تحت راية واحدة لأول مرة منذ ١٥ عاماً فحققت بالسيطرة على العاصمة في أربعة أشهر ما عجز عن تحقيقه قادة العصابات في ١٥ سنة.

وفي خلال الاثنتا عشرة سنة الماضية ٢٠٠١-٢٠١٢, كان ملف محاربة الإرهاب يسيطر على العلاقات الصومالية الأمريكية، وبما أن الوضع في الصومال لم يكن واضحاً لدى الإدارة الأمريكية، فإن أثيوبيا وزعماء الحرب المتحالفين معها في الصومال استغلوا الوضع لصالحهم، ولأن أمريكا لم تكن تنوي التدخل المباشر في الصومال فقد قامت بدعم زعماء الحرب الصومال، وشجعتهم على تأسيس تحالف جديد ضم ١١ من زعماء الحرب في مقديشو هدفه القضاء على الإسلاميين الذين نما نفوذهم في الصومال خاصة في العاصمة مقديشو عبر المحاكم الإسلامية وكانت أمريكا تدعم هذا التحالف شهرياً بمبلغ مائة وخمسين ألف دولار لجمع معلومات عن ثلاثة أفراد من تنظيم القاعدة يشتبه في أن لهم صلة بتفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، حسب رأي الحكومة الأمريكية وقد طلب التحالف – مستغلاً الدعم الأمريكي- من المحاكم الإسلامية تسليمهم وأعلن التحالف الحرب على المحاكم الإسلامية في ١٨ فبراير ٢٠٠٦ أدت في نهاية المطاف إلى هزيمة تحالف زعماء الحرب، حيث خرج آخر واحد منهم من العاصمة في ١١ يوليو ٢٠٠٦، وسيطر الإسلاميين على أغلبية المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال، ومحاصرة الحكومة الصومالية الانتقالية في مقرها المؤقت في مدينة بيداوة جنوب غرب العاصمة وبعد هزيمة تحالف زعماء الحرب، لم يبق أمام الحكومة الأمريكية خيار آخر غير التدخل المباشر أو الحرب بالوكالة لهزيمة الإسلاميين في الصومال، واتخذت الخيار الثاني حيث استخدمت القوات الأثيوبية تحت ذريعة حماية الحكومة الشرعية برئاسة عبد الله يوسف، كما ادَّعت أثيوبيا أن أمنها في خطر وبقرار الأمم المتحدة رقم ١٧٢٥ فى٦ ديسيمبر ٢٠٠٦ سمح لدول الاتحاد الأفريقي بإرسال قوات أفريقية عرفت باسم أميصوم لحماية الحكومة الصومالية ولكن أثيوبيا أرسلت عشرات الآلاف من جنودها خارج قرار مجلس الأمن بإيعاز من أمريكا

مدعية أن الحكومة الشرعية في الصومال طلبت منها كتابياً هذا التدخل، واستطاعت أثيوبيا الاطاحة بالإسلاميين وإحضار حكومة عبد الله يوسف إلى مقديشو لأول مرة واندلعت حرب عصابات بين الصوماليين والقوات الأثيوبية أثقلت كاهل القوات الأثيوبية انتهت بانسحاب القوات الأثيوبية بمفاوضات سلام بين الحكومة الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال بقيادة الشيخ شريف، حفظاً لماء وجه أثيوبيا التي انهزمت قواتها في الصومال وبعد مفاوضات، تم الاتفاق على توسيع البرلمان ودمج أعضاء تحالف إعادة تحرير الصومال برئاسة الشيخ شريف في البرلمان وانتخابه رئيساً للبلاد وبهذا نجحت أمريكا فى تقسيم الإسلاميين إلى معتدلين يمكن التعامل معهم بقيادة الشيخ شريف، ومتشددين مما فتح جولة جديدة من الحرب بين الإسلاميين فيما بينهم وفي الفترة التي ترأس الشيخ شريف البلاد ٢٠٠٩-٢٠١٢، لم يحدث تغيير يذكر في العلاقات الصومالية الأمريكية، حيث واصلت أمريكا تركيزها على موضوع مكافحة الإرهاب والتعامل مع الحكومة الصومالية من المنظور الأمني فقط ولذلك انحصر دورها بشكل شبه كلي فى دعم قوات البعثة الأفريقية في الصومال لمحاربة حركة الشباب المجاهدين، ولم يرقى دعمها للجيش الصومالي إلى المستوى المطلوب في فترة شيخ شريف.

إسرائيل:

تحاول إسرائيل السيطرة علي نهر النيل ومحاصرة مصر بشتي الوسائل الممكنة فهي قضية استراتيجية خطيرة لأن الزراعة والحياة فيها لاتعرف بديلاً عن المياه العذبة الواردة من نهر النيل فوجود الصراعات والخلافات يعد باباً لدخول القوي الخارجية الطامعة للاستغلال الأمثل ضد مصالح مصر والسودان معاً ولاشك في أن التهديد واللعب بورقة مياه النيل يعد تهديداً مباشراً للمصالح المشتركة المصرية السودانية

ولا تعلن إسرائيل تدخلها في الأزمة الصومالية، لكن عدة أدلة وشواهد تؤكد أن هناك تغلغلاً سافرًا تقوم به في تلك المنطقة للأسباب التالية:

١. الرغبة في السيطرة على دول شرق أفريقيا.

٢. الرغبة في السيطرة على البحر الأحمر.

٣. محاربة الجماعات الإسلامية في تلك المنطقة.

٤. استكمال مخطط تهريب يهود الفلاشا من أثيوبيا.

وهناك رغبة إسرائيلية جامحة في السيطرة على تلك المنطقة من خلال التغلغل الكامل في شؤون دول تلك المنطقة وهي أثيوبيا وإريتريا والصومال وزنجبار وكان ذلك عبر التعاون العسكري والأمني وإرسال خبراء ومستشارين والمد بأسلحة أو مساعدات تكنولوجية وفنية في بعض المجالات وأظهرت إسرائيل دوماً اهتماماً منقطع النظير بدول ما يسمى بالقرن الأفريقي وشرق أفريقيا نظراً لأهميتها في تأمين نطاق الأمن الحيوي الجنوبي لإسرائيل حيث المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واكتساب وسيلة ضغط على الدول العربية بالمنطقة (مصر والسودان واليمن والمملكة العربية السعودية) حيث يطوق الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة البلدان العربية وعزلها عن القارة الأفريقية مع إمكان التأثير على القرار الأفريقي من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي في أثيوبيا.

وتعتبر إسرائيل تلك المنطقة نقطة ارتكاز لتحقيق الاتصال بوسط وجنوب القارة من ناحية وتحقيق مصالحها الاقتصادية لسهولة الاتصال من ناحية أخرى، وقد تعددت محاور التحرك الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي في المجالات الاقتصادية والأمنية

وحرصت منذ فترة بعيدة على استغلال الأوضاع المتأزمة في الصومال وسعت أكثر من مرة للتغلغل في تلك الدولة الأفريقية العربية، وتشير المصادر العبرية إلى محاولات قامت بها إسرائيل للسيطرة على منطقة صومالي لاند وكشفت صحيفة معاريف عن قيام رجل أعمال إسرائيلي مقيم في أثيوبيا بدور الوسيط لتشجيع التبادل التجاري الإسرائيلي مع صومالي لاند كما سعت إسرائيل إلى تأجير ميناء بربرة الصومالي أو على الأقل الفوز بتعهد صومالي لاند بتقديم التسهيلات اللازمة لاستخدام ذلك الميناء لأغراض تجارية كما هو معلن وربما لأغراض أخرى تهم إسرائيل وتعتبر إسرائيل منذ فترة طويلة وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة توحيد الصومال عقبة رهيبة أمام سعيها الدائم للتوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة، خاصة إذا كانت الحكومة المركزية ذات توجه عربي أو إسلامي كما هو الحال في المحاكم الإسلامية الصومالية ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي بصفته أهم موقع استراتيجي بالنسبة لهم من الناحية الأمنية منذ ولادة الكيان الصهيونى في المنطقة الإسلامية العربية وتعد أثيوبيا الحليف الأول لاستراتيجية إسرائيل في المنطقة وبوابتها الطبيعية إلى بقية دول القرن الأفريقي ومهما كان الأمر فإن كل ما يهم إسرائيل هو أن لا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً؛ لذا استمرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٩م في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام أثيوبيا بما فيهم الماركسي منجستو هيلا ماريام، وكان لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الإريترية التي استأجرتها من أثيوبيا يوم كانت إريتريا جزءاً من أثيوبيا، وقد أنشأت فيها هذه القواعد بعد زيارة ديّان لأثيوبيا عام ١٩٦٥م، وفي ١١ سبتمبر من العام نفسه قام حاييم بارليف بزيارة سرية لأثيوبيا.

ثم قرب سقوط نظام منجستوا رفعت إسرائيل كما يذكر كتاب نحو وفاق وطني سوداني الفيتو عن الثورة الإريترية في أهم العواصم الغربية بداية من واشنطن، ولندن، وبون، وروما وحتى باريس

فقد كانت إسرائيل تكبل هذه العواصم،وتحول دون تعاملها مع الثورة الإريترية على أساس أن التحرر الإريتري ضمن ارتباط إريتريا بالعرب يشكل مساساً بأوضاعها الإقليمية الاستراتيجية، والأمنية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي وبهذا ينكشف لنا أن تحرر إريتريا عن أثيوبيا جاء بعد رفع الفيتو الإسرائيلي عن تحررها في تلك الحواضر الغربية؛ وذلك بالطبع ضمن شروط، وضمانات تقيد إريتريا من الميل نحو الحق العربي، ونستطيع القول أن إسرائيل استطاعت أن تعيد تأسيس علاقتها من جديد بكل من أثيوبيا وإريتريا لضمان مصالحها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ولم تتأثر هذه المصالح بانفصال إريتريا عن أثيوبيا، وظهورها كدولة حرة في القرن الأفريقي.

إن هذه النتيجة لايسلِّم بها الأثيوبيون ولا الإريتريون؛ إذ ينفي كل منهما أن تكون علاقته مع الكيان الصهيوني على حساب الحق العربي والمصلحة العربية، وإن كان يتهم كل منهما الآخر بأنه أكثر قرباً إلى إسرائيل من صاحبه، هذا ما قاله وزير خارجية أثيوبيا سيوم موسيفين لجريدة الزمان اللندنية بتاريخ ٢٠٠٢/١/١م في شأن العلاقة الإريترية الإسرائيلية أثناء الحرب بين البلدين؛ حيث قال إن لدى أثيوبيا معلومات عن قدوم الإسرائيليين إلى إريتريا، وتجهيزها بالسلاح عبر وكلاء أو شركات مسجلة في دول أخرى مثل هنغاريا، وبلغاريا، ورومانيا والإريتريون من جانبهم أيضاً يرمون أثيوبيا بهذه التهمة؛ ففي مقال له بعنوان العلاقات الإريترية العربية قراءة جديدة يقول رئيس المركز الإريتري للدراسات الاستراتيجية الدكتور أحمد حسن دحلي صحيح أن إسرائيل عادت تحرر إريتريا قولاً وعملاً من ناحية، ولم تقف موقف الحياد في الحرب الإريترية الأثيوبية لدى اندلاعها في عام ١٩٨٩م، بل إنها انحازت إلى جانب العدوان والغزو الأثيوبي ضد إريتريا بلداً وشعباً بقيامها بصيانة الطائرات الأثيوبية المقاتلة؛وذلك بشهادة رئيس وزرائها الأسبق بنيامين نتنياهو.

إن لكل منهما ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية اليهودية في القرن الأفريقي،ويمثلان معاً أهمية أساسية لدولة الكيان الصهيوني ضد المصلحة العربية، بغض النظر عن أي الطرفين أكثر قرباً لإسرائيل من الآخر،قد تكون إسرائيل أمدت هذا وذاك بالكيفية التي تناسبها لكونهما مهمين معاً بالنسبة لاستراتيجيتها في القرن الأفريقي، ولكل منهما مكانته المعتبرة في هذه الاستراتيجية؛ فكما يرى فلاسفة اليهود ومفكروهم أن لكل من إريتريا الخارجة على المجموعة العربية والإسلامية بفضل سياسات النخبة النصرانية التجرنياوية الحاكمة، بالإضافة إلى أثيوبيا العريقة في نصرانيتها، وظهور دولة إسرائيل اليهودية على أرض فلسطين يعدُّ نصراً كبيراً في تجريد الشرق الإسلامي عن صبغته الإسلامية الصرفة حسب قول المؤرخ الصهيوني هاجا أيرلي في محاضرة له بعنوان الشرق الأوسط والإسلام، ألقاها عام ١٩٩٧م في جامعة أديس أبابا بحضور جمع غفير من الكتاب، والمؤرخين، والمثقفين، وغيرهم من الشخصيات الرسمية، وقال فيها: إن الشرق الأوسط لم يعد منطقة إسلامية بحتة،وأن القاهرة لم تعد عاصمة إسلامية لقد تغير الوضع كلياً؛ فالسيطرة الإسلامية لهذه المنطقة انتهت ببروز دولة إسرائيل، وإريتريا التي يسيطر عليها المسيحيون، وبوجود دولة أثيوبيا المسيحية العريقة.

إن هذا القول من هاجا أيرلي لايدع مجالاً للشك في أن العلاقة الإسرائيلية الإريترية من ناحية والعلاقة الإسرائيلية الأثيوبية من ناحية أخرى ذات خصوصية مميزة ضد الإسلام على الأقل كما يراها مفكروا اليهود والملاحظ في العلاقة الأثيوبية الإسرائيلية استعصاؤها على عواصف التغيير السياسي مهما كانت طبيعة النظام السياسي المهيمن على مقاليد الحكم في أثيوبيا؛ وهذا ما أكده وزير الدفاع الإسرائيلي موشي آرينز بقوله ـ كما في جريدة الحياة ١٩٩١/٥/٢٥م ـ: بصرف النظر عن طبيعة النظام في أديس أبابا وما يمكن أن يحل محله ينبغي الحفاظ على المصلحة المشتركة بين إسرائيل وأثيوبيا

وذلك لكون أثيوبيا الدولة الوحيدة غير العربية المطلة على البحر الأحمر وعلى هذا الأساس من الثوابت في العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية ليس غريباً أن نرى وزير خارجية إسرائيل سيليفان شالوم يزور أثيوبيا في ٦ يناير ٢٠٠٤م، ورئيس وزراء أثيوبيا ملس زناوي يزور إسرائيل في الثاني من يونيو ٢٠٠٤م تلبية لدعوة نظيره أريل شارون والتقارير الصحفية تقول إن زيارة شالوم استمرت لثلاثة أيام،وضمت وفداً يتكون من ٣٠ رجلاً من كبار رجال الأعمال الإسرائيليين في أكبر الشركات اليهودية بغرض التباحث في شؤون الزراعة،والاتصالات،والأمن وبطبيعة الحال إن التغلغل الإسرائيلي بكل جوانبه وصنوفه في عمق القارة الأفريقية، وفي القرن الأفريقي منها على وجه الخصوص عبر أثيوبيا يعد بشكل أساسى واحداً من أهداف هذه الزيارة ـ إن لم يكن أوحدها ـ بجانب التباحث حول مياه النيل، وكيفية توظيفها في مصلحة البلدين كل حسب استراتيجيته.

ومما يؤكد تورط إسرائيل فى القتال بين قوات المحاكم الإسلامية وقوات الإحتلال أن كشف موقع ديبكا الاستخباراتي الإسرائيلي أن القوات الكينية التي تحتلّ أجزاء واسعة من الصومال وتخوض قتالاً عنيفا ضد حركة الشباب تتلقّى دعماً لوجيستياً عسكرياً واستخباراتياً مهماً من إسرائيل؛ وذلك عبر ٣ محاور رئيسية هي:

١- يُشارك ضبّاط إسرائيليون في تخطيط العمليات الكينية على الأرض، ويُقدّمون استشارات في مجال العمليات الخاصة التي تتمّ خلف خطوط جماعة الشباب الصومالية؛ حيث أن الجيش الكيني ينتهج التكتيك الذي نصحه به الضبّاط الإسرائيليون؛ المتمثّل في عدم السيطرة،واحتلال مناطق ضخمة من خلال تحرّكات سريعة، بل تنفيذ مداهمات ممنهجة من خلف خطوط العدو؛ بهدف إرباكهم.

٢- تُوفّر إسرائيل للجيش الكيني منظومات تسلّح تتوافق مع هذا النوع من الحروب،بما في ذلك الطائرات دون طيار،ومنظومات الاستخبارات الميدانية.

٣- تقوم عناصر مخابرات وشرطة ووحدات مكافحة الإرهاب الإسرائيلية بتقديم الاستشارات لقوات الأمن الداخلي في كينيا؛ لتمكينهم من إحباط العلميات التي قد تتمّ داخل المدن الكينية الكبرى.

وهذه هي المرة الأولى التي يُشارك فيها ضبّاط من الجيش والشرطة الإسرائيليتين وعناصر تابعة للمخابرات وهيئة مكافحة الإرهاب في معركة عسكرية مركّزة خارج حدود إسرائيل.

ومنذ اللحظات الأولى لإعلان قادة المحاكم الإسلامية في الصومال، الجهاد ضد القوات الأثيوبية التي اتهموها بغزو الصومال, وحث المقاتلين المسلمين الأجانب للمرة الأولى على الانضمام إلى الجهاد معهم ضد أثيوبيا، وهو الإعلان الذي قبلته أثيوبيا بالسخرية والاستهزاء وقالت إن النداء الذي وجهته المحاكم للمقاتلين المسلمين الأجانب يثبت مدى تطرفها, لكن رد الفعل الصهيوني كان مغايراً، إذ بدأت الاتصالات بحكومة أديس أبابا آذنة لها بإعلان الحرب على المحاكم ومؤكدة لها تقديم الدعم الكافي لها لسحق قوات المحاكم.

وبعد الضوء الأخضر خرج رئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي ليقول للجميع إن قوات الدفاع الوطني لبلاده أجبرت على الدخول في الحرب ضد اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال بعد أن أعلنت الجماعة الجهاد ضد أثيوبيا وكانت أثيوبيا قد اعترفت بإرسالها مئات الخبراء والمستشارين العسكريين إلى الصومال، في إطار مساعدة الحكومة الصومالية المؤقتة في مواجهة خطر المحاكم الإسلامية ودحرها وسط إنكارهم لمشاركة تلك القوات في المعارك والنشاط الحربي بين الطرفين المتنازعين.

وكان هناك بين هؤلاء الخبراء والمستشارين، صهاينة يبحثون عن اللحظة المواتية لإشعال الموقف لضرب المحاكم الصومالية وكان تقرير قد صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة أعده خبراء معنيون بالصراع في الصومال قد كشف أن أثيوبيا وأوغندا زودتا الحكومة المؤقتة بأسلحة مضادة للطائرات، بما في ذلك صواريخ إس إيه-٧ التي تطلق من الكتف، والتي تتبع الطائرات بأثر الحرارة ومدافع آلية ثقيلة، ولأثيوبيا ما يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف جندي بعربات مدرعة في الصومال وبدأ الزحف الأثيوبي الخبيث نحو أرض الصومال مدعوماً بوعود صهيونية خبيثة وهو ما يؤكد أن الحرب سبقها إعداد جيد من الحكومة الأثيوبية بهدف القضاء بشكل نهائي على المحاكم الصومالية مدعومة بتأييد من بعض الجهات الخارجية وعلى رأسها إسرائيل وما زال الوجود اليهودي في القرن الأفريقي قوياً ومستمراً، وبشكل أو آخر يعمل في توظيف صراعات القرن الأفريقي العرقية،ونزاعات الحدود لصالح السياسات الإسرائيلية؛ وذلك باللعب على كل المتناقضات، واستغلال كل الثغرات المتاحة حتى يبقى قادة الأقلية الحاكمة في المنطقة مرتبطين بالكيان الصهيوني وسياساته حفاظاً على وجودهم في مقاعد الحكم لأطول مدة ممكنة.

إيـران:

وجد النظام الإيراني في الأزمات الصومالية فرصة مواتية لاختراق مجتمع كل أفراده من المسلمين السنّة؛ مستغلاً حالة الفقر والجوع والإهمال التي يعانيها هذا المجتمع ،فطهران تسعى لتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية من خلال الوجود السياسي والاقتصادي,والغالب أن الهدف من تقوية هذا الوجود هو الترويج للمذهب الشيعي في البلدان الأفريقية، فالرئيس الإيراني أحمدي نجاد يؤكّد في مناسبات عديدة جَمَعَته بقادة أفارقة رغبة بلاده في تعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

مؤكّدًا ضرورة ألا تقتصر تلك العلاقات على الجانب السياسي فقط، وقد دعا نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون أفريقيا محمد رضا باقري القطاع الخاص في إيران إلى توثيق التعاون مع أفريقيا، مؤكّدًا أن أفريقيا تشكّل مرتعًا واسعًا لأنشطة الشركات الإيرانية ولإيران خطة شاملة في أفريقيا، تتضمن المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

وتُشير بعضُ التقارير إلى أنَّ الحركة الدبلوماسية الإيرانية الموجَّهة لأفريقيا قد تصاعدت بشكل واضح في ظلِّ حكم الرئيس أحمدي نجاد، ففي عام ٢٠٠٩م وحْدَه قام كبار المسؤولين الإيرانيِّين بنحو عشرين زيارة لأفريقيا، وتحاول الدبلوماسية الإيرانية كسرَ الحصار الغربي المفروض عليها من خلال اكتساب مناطق نفوذ جديدة في أفريقيا وفي هذا الإطار نشطت الدبلوماسية الإيرانية في تعاملها مع الأزمة الصومالية، فقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة العاصمة الصومالية مقديشو للوقوف على حجم الكارثة الصومالية, ويُلاحَظ أنه لم يقم مسؤول عربي أو إسلامي رفيع بزيارة الصومال, باستثناء الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وهذا الأمر يوضّح حالة الغفلة والتجاهل التي تعيشها الدول العربية والإسلامية!

ولقد أعلن الهلال الأحمر الإيراني تقديم مساعدات تُقدّر بنحو ٢٥ مليون دولار لمنكوبي المجاعة في الصومال، وأشار التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر الإيرانية في طهران، إلى أن الجمعية ستستعين بالبحرية الإيرانية لتأمين سفن المساعدات المتجهة للصومال خوفاً عليها من القراصنة ولكن غني عن البيان أن الصومال لا يحتمل مزيدًا من المشكلات والصراعات الطائفية التي قد تنجم عن التدخّل الإيراني ونشر المذهب الشيعي في هذا البلد الذي أنهكته الحروب والمجاعات، لذلك يجب أن يتنبه أهل الصومال جيداً لمخاطر هذا الأمر, ويحرصوا على عدم تجاوز المساعدات لأهدافها الإنسانية المعلنة.

تصاعد النفوذ الايرانى في القرن الأفريقي:

يأتي التوجه الإيراني نحو أفريقيا، خاصة في منطقة القرن الأفريقي، في إطار التحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، فهي محاولة من مجرد مواجهة الظروف المحلية الطارئة، وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم، إلى التعرف على المناخ الدولي المحيط،وتهيئته بما يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح الإيرانية،التي في مقدمتها الحيلولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية ويتفق هذا التوجه مع التكالب والتنافس بين القوى الدولية،لاسيما الإقليمية بين إيران وإسرائيل، في منطقة القرن الأفريقي الذي انتقل إلي حلقة جديدة وهى الصراع فيما بين هذه القوي عليها،ذلك أنه ينطوي على النفط وأولوية تأمين الإمدادات من الطاقة التي تعتبر واحداً من الاعتبارات الرئيسية التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي خاصة في ظل التطورات المتلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي التي تبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي

القرن الأفريقي بين المصالح الإيرانية والاهتمام العالمي:

أهمية القرن الأفريقي تعد أهم أسباب رعاية واشنطن لمفاوضات السلام في السودان بالإضافة إلي قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكوناتها الاقتصادية، ويوجد به جزر عديدة ذات أهمية إستراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية وتتسم مصالح القوى الإقليمية في المنطقة بالتعقد بين الأطراف المكونة للإقليم، والقوى الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية من ناحية أخرى، ولكنها تتجه نحو تحفيز الصراع واستمراره،لاسيما في الصومال بل وتعتبر المحدد الرئيسي لمستقبل التفاعلات في الإقليم

إذ تتشابك المصالح الإقليمية في جانب منها مع بعضها البعض، وتتناقض في جوانب أخرى، في إشارة واضحة إلى ما يمكن اعتباره خريطة التحالفات الإقليمية، التي قد تتفق أو تتناقض مع مصالح القوى الكبرى في المنطقة، إذ يشير الواقع الاستراتيجي إلى تأثير عملية المصالح والإرادة الإقليمية في مسيرة التفاعلات في منطقة القرن الأفريقي، التي لا تتوافق مع توجهات المصالحة والاستقرار الذي يستند إليه الدور الدولي في منطقة القرن الأفريقي.

وقد حولت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي إلي منطقة نفوذ غربي جعلتها دائما محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، ولكنها ظلت ملعباً للدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا حيث سعت القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي إلى الاندفاع نحوه من أجل كسب مناطق نفوذ لها هناك، إما سلماً من خلال العلاقات الوثيقة مع نظم الحكم في المنطقة، أو كرهاً من خلال استخدام القوة المادية وفي سباق التنافس تأتي إيران التي أبدت اهتماماً متزايداً بدول القرن الأفريقي في الآونة الأخيرة، وذلك في سياق فتح المزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات، سواء كانت دولية أو أفريقية أو عربية وخليجية، ويسير هذا النشاط بالتوازي مع الضغوط الغربية والأمريكية بسبب برنامجها النووي،وتهدف من هذه التحركات إلى كسب مزيد من التأييد الدولي لمواقفها،وإرسال رسالة إلى الدوائر الغربية تحديداً مفادها أن لديها القدرة على الانفتاح، لتغيير الصورة النمطية عنها التي تصفها دائماً بالتشدد وتسعى إستراتيجية إيران في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والدول المجاورة التي تقع على البحر الأحمر، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث، فهي تحاول أن تنمو لتقلل من النفوذ الغربي خاصة الأمريكي.

ب- تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات التي تضر إيران في القارات الأخرى.

ت- تصدير ثورتها من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق أفريقيا.

ث- صنع ممرات بحرية وبرية تقود إلى ميادين التنافس ذات طابع المواجهة لإيران في الشرق الأوسط، التي قد تستخدم لتهريب الأسلحة والعمليات المسلحة، والدولة المهمة لإيران في هذا الشأن هي السودان.

ج- تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وبحري فعال في البحر الأحمر المهم من الناحية الإستراتيجية لإيران يقود لقناة السويس، لذا تعمل علي تقوية علاقاتها بالدول الأفريقية التي تطل على البحر الأحمر، ومن بينها السودان وإريتريا وجيبوتي من ناحية، ومن ناحية أخري تسعى لتقوية علاقاتها البحرية باليمن، ففي يونيو ٢٠٠٩ عقدت اتفاقية تسمح للأساطيل الإيرانية أن ترسو في ميناء عدن كجزء من مهمة إيران في محاربة القراصنة الصوماليين، ومن المتوقع أن تنضم للبوارج الحربية الست الإيرانية المستقرة في المياه الصومالية لحماية السفن التجارية الإيرانية.

مواجهة التدافع الدولي نحو القرن الأفريقي:

ترتكز الطموحات الإيرانية في منطقة القرن الأفريقي، على ثلاثة محاور:

المحور الدبلوماسي:من أجل عدم عزلها والتصويت ضدها في المنظمات الدولية،ومحاولة إنشاء نظام عالمي بديل مع القوى المعادية للولايات المتحدة حيث غدت تتبنى عدداً من الأهداف والأدوار في سياستها الخارجية، للحفاظ على سيادتها،وأمنها في مواجهة التحديات الخارجية

ومن منطلق الاقتناع بأنها أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها، تسعى للقيام بدور المدافع عن العقيدة من ناحية، وتقود المعسكر الرافض لهيمنة القوى العظمى وتنشط في إقليمها وجوارها الجغرافي لإثبات وجودها من ناحية أخري وفى كل الحالات،كانت تعتبر نفسها قاعدة الانطلاق للثورة الإسلامية،كما تشعبت المصالح الإيرانية وأبعاد تداخلها، وربما تصادمها مع مصالح العديد من القوى الأخرى لذا، قامت بتعزيز العلاقات الإيرانية مع بعض الدول الأفريقية المعادية للوجود الأمريكي في أفريقيا،وكسب تأييد دول القرن للمواقف الإيرانية، لاسيما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، ومسعى للعب دور يتجاوز الإطار القومي والإقليمي، الأمر الذي يساعدها على امتلاك العديد من الأدوات،التي تتيح لها المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة والملحة،عبر بناء عدة محاور تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى، ومحاولة للخروج من الحصار المفروض عليها.

المحور الاقتصادي:

٣- المحور الجيو - استراتيجي والأمني: فالواقع أن التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي انتقل إلي حلقة جديدة وهى الصراع فيما بين هذه القوي ، حيث يبدو التنافس الصيني- الأمريكي في القرن الأفريقي الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يعتبر أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيس على الأمن القومي لهما، كل من زاوية أوضاعه الداخلية الخاصة أو مكانته ومكانة اقتصاده وفي ظل هذا التنافس، تحرص السياسة الخارجية الإيرانية على تأمين الحصول على موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بهدف تأمين حركة الملاحة والتجارة الإيرانية من جهة، ومواجهة الانتشار المكثف للحشود العسكرية الأمريكية والغربية في المنطقة، التي تهدد قياداتها السياسية بحرب ضد إيران من جهة أخرى

والثابت أن إيران توفرت لها قدرة ومهارة في استثمار الجغرافية السياسية استراتيجياً، من حيث الضغط على خصومها في العديد من المناطق الجغرافية، ونقل المعركة خاصة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بعيداً عن الأراضي الإيرانية ومن هنا تبدو دلالات التوجه نحو المنطقة في ظل التكالب والتنافس مع قوى دولية وإقليمية أخرى، ساعية لمحاولة اختراق القارة ونهب ثرواتها وليس هناك جدوى من توضيح العلاقات الإيرانية بدول القرن الأفريقي بعيداً عن تأثير القوى الدولية والإقليمية الأخرى في القارة، وأهمها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني حيث تثير التحركات الإيرانية في القارة حفيظتها، وتجعلها تبحث عن مبررات لإثارة العداء إزاء إيران.

إيران تواجه النفوذ الأمريكي:

مثلت منطقة القرن الأفريقي أهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وتحتل هذه المنطقة موقعاً مهماً في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في إطار الحرب على الإرهاب، وإعادة طرح مشروع القرن الأفريقي الجديد الذي يهدف إلى: تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام، وذلك بإنشاء القاعدة الأمريكية في جيبوتي عام ٢٠٠٢، التي تضمن السيطرة الإستراتيجية لأمريكا على المنطقة البحرية التي يمر بها ربع إنتاج العالم من النفط، كما أنها قريبة من خط أنابيب النفط السوداني، الذي يمتد من بورسودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون وخليج غينيا في الغرب ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الأفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل، خصوصاً مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية.

والتنافس الدولي على موارد النفط في أفريقيا، منها التواجد العسكري وتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لأثيوبيا، كما توجد في جيبوتي قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة التي توفر قوات التدخل السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة ومن هذا المنطلق، تواجه الولايات المتحدة النفوذ الإيراني المتصاعد في القرن بشكل أساسي خصوصاً مع السودان والصومال واليمن، حيث أن الوفود الرسمية الإيرانية لا تنقطع عن زيارة العواصم والمدن الأفريقية، لتحقيق العديد من المصالح وكسب أصدقاء جدد.

إيران ومواجهة النفوذ الصهيوني:

تعتبر منطقة القرن الأفريقي مسرحاً استراتيجياً حيوياً للكيان الصهيوني في إدارة صراعه وعلاقاته مع الدول العربية، ويهدف تواجدها إلى استمرار مصادر النزاع عبر دعم قوى التوتر في كل من الصومال والسودان بشكل غير مباشر من خلال إريتريا، ودعم علاقاتها بكل من أثيوبيا وكينيا وإريتريا، ضمن منظومة من المصالح الأمنية والعسكرية، لتأمين تواجده الاستراتيجي في المنطقة، والذي يحمل أهدافاً عسكرية في المقام الأول كما كانت مهمته هى الحصول على اعتراف دبلوماسي من جانب الدول الأفريقية، وذلك في إطار سعيه الدؤوب إلى تثبيت وضعه كدولة في المجتمع الدولي، من خلال برامج المساعدات الخارجية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع هذه الدول ويأتي ذلك في إطار عقيدة الأمن القومي الصهيوني؛ التي تحقق له العديد من الأهداف الإستراتيجية، ويأتي في مقدمتها تطويق مصر من خلال السيطرة على النطاق الجغرافي المحيط بها، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، وواردات الماس،وصادرات السلاح،وضمان مورد دائم للمواد الخام التي تحتاجها الصناعة الصهيونية وفتح جبهة خلفية للصراع تهدد أمن الأمة العربية.

وفي هذا السياق يؤكد بن جوريون على حقيقة هذه الأهداف بقوله إن المساعدات الصهيونية للدول الأفريقية تهدف إلى كسر طوق العزلة الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الكيان الصهيوني، وتمهد الطريق أمام توسيع أسواق التصدير للمنتجات الصهيونية، وتأمين فرص عمل لعدد من القوى البشرية الصهيونية الفائضة ،فيما تعتمد إيران في سياستها الخارجية على المنفعة المتبادلة من منطلق براجماتي، حيث ترتبط بعلاقات قوية مع أوغندا التي تربطها علاقات بالكيان الصهيوني، كما أن لإيران علاقات مع جيبوتي التي تربطها علاقات بالولايات المتحدة، وتختلف دوافع إيران عن دوافع الكيان الصهيوني في الارتباط بشرق أفريقيا، حيث تأتي الدوافع الصهيونية على خلفية نشاط الجماعات الإسلامية في كينيا وبروز النشاط الإيراني في كل من كينيا وأوغندا، فضلاً عن الحرب الأهلية في الصومال وما يتردد بشأن وجود عناصر من القاعدة هناك، بالإضافة إلى ظهور خلافات مصرية سودانية مع دول حوض النيل.

ويشكل النفوذ الإيراني في العمق الأفريقي، وفى ضوء التراجع وسلبية الأداء العربي، خصماً موضوعياً من الوجود والمصالح العربية،حيث تقوم باختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الأفريقي ، باعتباره ممراً وبوابة للممرات البحرية الكبرى التي تطل عليها المنطقة العربية كما تلعب دوراً خفياً في الصومال، وتزيد من تعقيدات استمرار المعضلة الصومالية، وذلك على الرغم من تباين المذاهب، حيث الطابع السنى للجماعات الصومالية، إلا أن إيران ومثلما فعلت في السابق في أفغانستان، فإنها لا تتردد في التعاون تكتيكياً، مع أي تنظيمات سنية أصولية وعلى الرغم من أنه توجد جاليات عربية مؤثرة في بعض الدول الأفريقية خاصة في الغرب، فأنها لا تمارس دوراً سياسياً فاعلاً في خدمة المصالح العربية، بل في الاتجاه المعاكس في خدمة المصالح والأهداف الإيرانية

كما حاولت تفجير مناطق أطراف النظام الإقليمي العربي، فلم تكن بمنأي عن النوايا والتحركات الصهيونية ، ليس من زاوية التطابق في الأهداف المرجوة، ولكن لعدم ترك هذه الساحة بل ربما لتوظيف كثافة الوجود والنفوذ الإيراني ضمن الأوراق الضاغطة والمهمة في أي مقايضات سياسية محتملة، أو لدرء أخطار متوقعة.

الباب الخامس
الأطماع الإقليمية

أثيوبيا:

ان الاهتمام الأثيوبي بالصومال يعود إلي أيام إمبراطور الحبشة، منليك الثاني أواخر القرن التاسع عشر، حيث كان دائم السعى لتوسيع رقعة ملكه علي حساب دول الجوار فشارك في مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ لتقسيم القارة الأفريقية، كما قام بضم إمارة هرر الصومالية بعد المؤتمر بعامين بمساعدة الإيطاليين وعن طريق المنفعة المتبادلة قدم مساعدة للانجليز في مواجهتهم للثورة المهدية في السودان مقابل الحصول علي إقليم الصومال الغربي (أوجادين) في معاهدة ٤ مايو ١٨٩٧، والذي يعد أحد أسباب الخلاف الجوهرية بين الجانبين إلي الآن وهذا الصراع التاريخي هو الذي جعل أثيوبيا تخشي أن يؤثر انتصار قوي اسلامية علي الشأن السياسي القائم داخل أثيوبيا ذاتها من خلال مساعدة القوميات الإسلامية الأثيوبية بها خاصة الأورومو، للمطالبة بالمزيد من حقوقها السياسية، مما يؤدي إلي اختلال المعادلة السياسية ليس في أديس ابابا فحسب، بل في كل دول القرن الأفريقي. فالصراع الأثيوبى الصومالى إرث استعماري حيث كانت القارة الأفريقية الغنية بالمواد الخام منطقة أطماع تتكالب عليها القوى الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ولم تكن منطقة القرن الأفريقي التي تتمتع بموقع إستراتيجي مميز استثناء من ذلك .

ففي عام ١٨٣٩ أرادت الإمبراطورية البريطانية إقامة حامية عسكرية لها على أرض الصومال لكي تؤمّن الطريق إلى مستعمرتها في عدن وتوفر لجنودها الغذاء فاقتطعت من أرض الصومال مساحة أطلقت عليها الصومال البريطاني وعلى المنوال نفسه سارت فرنسا عام ١٨٦٠ فاحتلت مساحة من الأرض الصومالية عرفت باسم الصومال الفرنسي (جيبوتي فيما بعد)، ولم تتأخر عنهما إيطاليا فأقامت كذلك صومالاً أسمته الصومال الإيطالي عام ١٨٨٩.

إلى هنا يبدو الأمر طبيعياً من المنظور الإمبريالي على الأقل حيث قوى استعمارية تقتطع أراضي ومساحات شاسعة من شعوب آمنة ومستقرة، وترسم وتقرر حدوداً دون الأخذ فى الاعتبار التوزيعات القبلية والتكوينات العرقية للسكان لكن عام ١٩٣٦عنَّ لإيطاليا أن توسع نطاق نفوذها على حساب المناطق التي تحتلها بريطانيا فاجتاحت جيوشها منطقة أوجادين وأوجادين في تلك الفترة ورغم أن سكانها صوماليون ويتحدثون اللغة الصومالية إلا أنها وفقاً للمصالح الامبريالية كانت خاضعة للسيطرة البريطانية وملحقة بأثيوبيا، فادعت إيطاليا أنها تريد إعادة الأمور إلى نصابها ومن ثم قامت بضمها إلى الأراضي الصومالية وأطلقت على هذه المنطقة بأكملها (الصومال الإيطالي وإقليم أوجادين) منطقة شرق أفريقيا الإيطالية ومنذ تلك الفترة وإقليم أوجادين يمثل بؤرة للتوتر وسبباً للصراع بين الصومال وأثيوبيا أياً كان النظام السياسي الحاكم في الدولتين، وكان أيضاً ستارة تتسلل من خلفها القوى الكبرى لبسط نفوذها في النصف الثاني من القرن العشرين والقوى الكبرى هذه المرة هي الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الرأسمالي والاتحاد السوفيتي قائد المعسكر الاشتراكي واتخذت الحرب الباردة بين القوتين العظميين من الأراضي الصومالية والأثيوبية ميداناً لها، فاندلعت حرب كبيرة بين أثيوبيا والصومال بسبب إقليم أوجادين واستمرت طوال الفترة بين عامي ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧، ودعمت الولايات المتحدة أثيوبيا بالمال والسلاح والتأييد السياسي في المحافل الدولية، بينما وقف الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية وراء الصومال وقدمتا له المال والسلاح واستمرت الحرب ثلاث سنوات وأنهك القتال الدولتين فقبلا وقف إطلاق النار، وساعدهما على ذلك أن حدة الاستقطاب من قبل الدول العظمى على مسرح الأحداث الدولية خفت نوعاً ما، الأمر الذي انعكس على الحدود الصومالية الأثيوبية، لكنه هدوء حذر وأشعل الحرب هذه المرة اللواء محمد سياد بري الذي استولى على الحكم عام ١٩٦٩

ومع ذلك نشط في تقديم الدعم المادي والعسكري للفصائل الصومالية وللمعارضة الأثيوبية المتواجدة في إقليم أوجادين، وطالب أثيوبيا صراحة برد الإقليم وهو ما رفضته الأخيرة، فاندلعت الحرب الثانية بين الدولتين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨وحققت القوات الصومالية في بداية المعركة نجاحاً كبيراً واحتلت أجزاء واسعة من الأراضي الأثيوبية، لكن الولايات المتحدة سرعان ما تدخلت وأمدت القوات الأثيوبية بالسلاح، مما غير من نتائج المعركة وبدأت الكفة ترجح لصالح أديس أبابا فاتخذ سياد بري قراراً بوقف القتال لكن النزاع المسلح الذي تقوم به المليشيات المدعومة من الجانبين لم تتوقف،وقد تسبب قرار بري في ضياع المكتسبات التي أحرزها الجيش الصومالي الذي كان قاب قوسين من تحقيق حلمه القومي باستعادة إقليم أوجادين، مما أشعر المؤسسة العسكرية الصومالية بالإهانة وتسبب في الاضطرابات التي عمت البلاد وكانت مقدمة للانقلاب على بري وإنهاء نظام حكمه عام ١٩٩١.

وكانت مصلحة أثيوبيا فى عدم قيام حكومة قوية في الصومال من شأنها تهديد نفوذ أديس أبابا وإحياء الشعور القومي لدى سكان إقليم أوجادين المحتل لذا كانت أثيوبيا أكثر المستفيدين من زوال الدولة الصومالية وتفتتها إلى عدة دول بعد سقوط حكومة بري.

وراهنت أثيوبيا رهاناً خاسراً على الحكومة الانتقالية الموالية لها التي منيت بخسائر كبيرة في مواجهتها مع قوات المحاكم الإسلامية أدت إلى فقدانها لنفوذها في معظم مناطق الصومال، وحينما أيقنت أديس أبابا أن الأمور سوف تفلت من يدها إلى فترة قد تطول قررت الدخول مباشرة في الحرب وقدمت دعماً عسكرياً واستخباراتياً للحكومة الانتقالية، ولم تكتف بذلك بل قررت أن تدخل بقواتها المسلحة بصورة مباشرة لتحسم الصراع عسكرياً لصالحها ولصالح حليفتها الحكومة الانتقالية التي طلبت منها المساعدة وتطورت الأمور ميدانياً بسرعة غير متوقعة.

وقررت المحاكم الإسلامية أن تحول طبيعة المعركة إلى حرب عصابات ضد الحكومة الانتقالية وضد أثيوبيا، الأمر الذي ينذر بطول أمد القتال وبعودة أجواء الصراعات والحروب مرة أخرى بعد أشهر نعم فيها الشعب الصومالي بالأمن الذي افتقده لأكثر من ١٥ عاما ويشكل انتشار السلاح في يد الفصائل والمليشيات والأفراد أحد أهم التحديات والمشاكل في الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١وعلى مدى ١٦ عاماً فشلت الحكومات الانتقالية الهشة المتعاقبة في جمع السلاح من أفراد الشعب.

ويسجل للمحاكم الإسلامية التي اندحرت أمام قوات الحكومة الانتقالية مدعومة بالقوات الأثيوبية نجاح جزئي في هذا المجال، رغم عدم تمكنها من جمع السلاح بالكامل، إلا أنها نجحت في إخفاء المظاهر المسلحة في المناطق التي فرضت عليها سيطرتها إلى ما قبل اندلاع المعارك الأخيرة وفقدها السيطرة على جميع معاقلها.

ومع سيطرة الحكومة الانتقالية على مقديشيو والمناطق الأخرى عاد الحديث مجدداً عن نزع السلاح ويستغرب بعض سكان مقديشيو قرار الحكومة الانتقالية خصوصاً أن الحكومة تشير إلى أنها ستتعاون في نزع السلاح من الشعب عموماً ومن سكان العاصمة خصوصاً مع القوات الأثيوبية التي يعتبرها الصوماليون عدواً تاريخياً منذ عقود ومنذ سقوط الحكومة المركزية قوض تهريب السلاح عبر الحدود البرية من أثيوبيا والبحرية من اليمن الاستقرار في الصومال ورغم أن الأمم المتحدة فرضت عام ١٩٩٢ حظراً على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال، فإن تهريب الأسلحة من جهات مختلفة لم يتوقف عبر وسائل متعددة

ومن المعروف أن حمل السلاح طوال حقبة الحرب الأهلية في الصومال كان يمثل جزءاً من هوية المواطن الصومالي، بل كان يعتبر رفيقه الذي يحتمي به من المليشيات والمسلحين الآخرين واللصوص وقطاع الطرق.

كيف تدير أثيوبيا الحرب:

تعتمد أثيويا فى إدارتها للحرب على عدة محاور وأساليب نستعرضها معاً فيما يلى :

- محاولة كسب التأييد الدولي:بدأت أثيوبيا استعدادها لخوض الحرب ضد قوات المحاكم بصورة مبكرة وبالتحديد منذ سقوط مقديشو في أيدي المحاكم، وفي هذا الإطار يشير مراقبون دوليون إلى عبور قوات أثيوبية كبيرة إلى الأراضي الصومالية والتمركز في بلدة بيداوا مقر الحكومة الانتقالية، وسعت أثيوبيا إلى استعداء القوى الدولية ضد المحاكم وترويج فكرة ارتباطها بتنظيم القاعدة، وقبل الإعلان الرسمي عن مشاركتها في الحرب الدائرة فى الصومال ادعى رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي أن بلاده أجبرت على الدخول في حرب مع المحاكم التي وصف عناصرها بـالإرهابيين, وأنهم طالبان أفريقيا, في محاولة لكسب التعاطف الدولي مع قرار الحرب، وفي هذا الإطار أعلنت الحكومة الانتقالية المدعومة من أثيوبيا بعد أيام من بدء القتال أنها اعتقلت مقاتلين إسلاميين بعضهم من باكستان وأفغانستان.

- منع وصول مساعدات من الدول المجاورة إلى المحاكم: فبعد أيام من بدء القتال أعلنت الحكومة الانتقالية أنها أغلقت الحدود البرية والبحرية والجوية، وهذه الحكومة ليست لها سيطرة على حدودها, ولكن هذا الإعلان لمطالبة المجتمع الدولي وخصوصاً الدول المجاورة بمنع أية مساعدات قد تصل لقوات المحاكم، ولتأكيد هذا المنع قصفت الطائرات الأثيوبية مطار مقديشيو ومطار دوجلي لقطع الطريق أمام أية إمدادات أو مساعدات عسكرية قد تصل للمحاكم الإسلامية.

- محاولة خداع الشعب الصومالي بشأن التدخل الأثيوبي في بلاده: شدد الرئيس الأثيوبي في خطابه الذي ألقاه قبيل إعلانه الحرب رسمياً على أن قوات بلاده ستغادر الصومال فور انتهاء مهمتها هناك, وأن بلاده لن تبقي جندياً عقب إتمام مهمتها والقضاء على الإرهابيين, وهذه التصريحات محاولة لتسكين مشاعر العداء الصومالي تجاه القوات الغازية التى هاجمت الصومال أكثر من مرة واحتلت أجزاءاً واسعة من الصومال أواخر عام ١٩٩٦؛ وسيطرت على ثلاث مناطق في جنوب الصومال؛ إلا أنها تراجعت عسكرياً بسبب الضغوط الدولية، وحرص المسئولون الأثيوبيون في حديثهم عن الحرب على تأكيد أنهم خاضوا هذه الحرب استجابة لطلب الحكومة الانتقالية الشرعية - بحسب وصفهم - ضد قوى خارجة عليها.

وعمدت القوات الأثيوبية إلى تعيين أمراء الحرب السابقين حكاماً للمدن التي استولت عليها- رغم تعارض ذلك مع رغبة الحكومة الصومالية المؤقتة - للادعاء بأن الحرب مع المحاكم الصومالية ليست حرباً دينية ولكنها حرب أهلية.

- فتح أكثر من جبهة للقتال مع المحاكم في وقت واحد: شنت القوات الأثيوبية هجوماً شاملاً على عدة محاور في وقت واحد لتخفيف الضغط على قواتها المدعومة بالقوات الحكومية الصومالية في بيداوا مقر الحكومة الانتقالية المؤقتة ولتشتيت جهود المحاكم بين هذه المحاور المتعددة وشملت هذه المحاور التي بدأت بها القوات الأثيوبية هجومها على المحاكم: محافظة باي - محافظة هيران- محافظة مدج وتوسعت هذه المحاور فيما بعد، وتمكنت أثيوبيا من السيطرة على معظم المناطق التي خاضت فيها القتال بينما انسحبت قوات المحاكم الصومالية دون قتال يذكر، بعد ذلك استولت القوات الأثيوبية على مدينة جوهر وبلعد حتى تمكنت في النهاية من دخول مقديشيو.

- استغلال التفوق العسكري الأثيوبي: حيث شنت الطائرات الأثيوبية هجمات جوية على عدد من المواقع تتركز فيها قوات المحاكم قبل أن تهاجمها القوات البرية المدعومة بأسلحة ثقيلة,مما دفع قوات المحاكم للتراجع،وهذا التفوق يصعّب أيضاً من مهمة تراجع قوات المحاكم.

لكن رغم كل ذلك أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي هايلي مريم ديسالين إنه يريد سحب القوات الأثيوبية من الصومال في أقرب وقت ودعا قوة الاتحاد الأفريقي في هذا البلد إلى الإسراع في انتشارها لتحل محلها.

وقال هايلي مريم إنه ينتظر بفارغ الصبر سحب قواته من الصومال في أقرب وقت، ما إن تحل محلها القوات الصومالية والأفريقية مع التركيز على أن أديس أبابا ستواصل مساعدة الصومال على حرب مقاتلي حركة الشباب الإسلامية المتطرفة.

والأغلبية من الشعب الصومالي لم يفهم بعد المقاصد الحقيقية وراء تكرار أثيوبيا دخول الصومال وهناك كثير من المثقفين الصوماليين يفهمون حقيقة المقصد الأثيوبي لكنهم لا يريدون أن يأخذوا موقفاً واضحاً منها، خوفاً من أن يُلصق بهم تهمة الإرهاب، أو أن يصبحوا هدفاً لأجهزة المخابرات الأثيوبية الموجودة في كل زاوية من زوايا الصومال ومعروف أن لدى أثيوبيا وكينيا استراتيجية واضحة وموقف موحد في توجيه مستقبل الصومال بعد انهيار الحكومة المركزية، وتتغير وسائل هذه الاستراتيجية من وقت لآخر، حتي تحقق في آخر المطاف ثمارها المرجوة، وتأخد مرة طابعاً سلمياً كتدخل دبلوماسي وسياسي ودعائي ومخابراتي لتحقيق هذه الاستراتيجية، وتأخد مرات عدة التدخل العسكري المباشر وغير المباشر لتنفيد هذه الاستراتيجية وفرضها علي الشعب.

وكانت كينيا موكلة بادارة المطبخ السياسي الصومالي، ومسئولة عن الملفات السلمية التي تدعم تحقيق هذه الاستراتيجية المشتركة، بينما كانت أثيوبيا موكلة بوسائل القهر كالاغتيالات السياسية، والتدخل العسكري، لكن ما هو جديد علي ساحة الصومال في هذا الوقت بالذات هو ما تمارسه كينيا من تدخل عسكري، وهذه سياسة جديدة تحتاج إلي تحليل، وتساؤلات عدة:

هل هناك ضعف من قبل القوات الأثيوبية أرغم كينيا على أن تلعب دوراً أكبر من دورها السابق؟

أم أن كينيا أدركت أن الشعب الصومالي وصل إلي مرحلة من الضعف لا يقدر على مواجهتها ومواجهة أطماعها؟

أم أن هناك أسباباً أخرى غير هذه الأسباب أرغمت كينيا على تغيير وسائلها الدبلوماسية إلي عسكرية في الشأن الصومالي؟؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات نوضح الاستراتيجية المشتركة بين أثيوبيا وكينيا تجاه الصومال وتتلخص فيما يلي:-
اولا: بعد انهيار الحكومة المركزية ألا يوجد في المستقبل دولة صومالية موحدة وقادرة علي صياغة الصومال الكبير من جديد، لذلك وصفت الخارجية الأثيوبية إعادة إحياء الصومال الكبير بمصطلح الهمة الفارغة والحلم الفاشل

ثانيا: أن لا تستقر العاصمة مقديشيو وأن لا توجد داخلها قوة سياسية صومالية واحدة تديرها، سواء كانت هذه القوة علمانية أو دينية أو قبلية، وإضعاف كل كيان سياسي يريد التحكم فى مقاليد العاصمة، وعدم تمكينه من هذه الفرصة، لأن مقديشيو تمثل رأس الأفعي، ولجأت أثيوبيا لكثير من الوسائل لمنع استقرار مقديشيو حتي لا تكون مقراً آمنا لأي حكومة صومالية وليدة، ولأن استقرار مقديشيو قد يكون حجر زاوية لأي حكومة تقوم في الصومال ،لذلك من أهم أولوياتها إغراق مقديشيو فى الفوضى وتحويلها إلي عاصمة مهجورة ومثلث برمودا الخطير.

ثالثا: السعى لتقسيم الصومال إلي مناطق وأقاليم متناحرة، وإبعاد كل اقليم عن جواره، وخلق مناخ عدائي بين القبائل الصومالية لضرب وحدة البلاد من أصلها، وتحييد بعض القبائل الصومالية عن الصراع الأثيوبي التاريخي وإشغالها فى صراعات وحدود محلية، لذلك دعمت أثيوبيا كلا من صومال لاند وبت لاند الواقعين في الشمال حتي لا يكونا جزءاً من المقاومة في الصومال، وحتى تتفرغ لإدارة ملف الجنوب، والذي بدوره تريد أن تقسمه إلي أجزاء صغيرة، لذلك تخطط الاستراتيجية المشتركة بين كينيا وأثيوبيا أن يكون الشمال مستقراً ، وعكس ذلك أن يكون الجنوب دائماً في فوضى حتي لا يوجد شعباً صومالياً موحداً يقاوم الأهداف الأثيوبية والكينية.

رابعا: الاستفادة من كل مقدرات الشعب الصومالي ، ونهب ثرواته واستغلال نفوذه في المنطقة علي حساب الشعب الكيني والأثيوبي، وتحويله إلي شعب فقير وضعيف وتدنيس كرامته وتاريخه ،وإبرازه بشكل مغلوط وغير صحيح للعالم حتي يصبح يعرف دولياً بمصطلح اللاجئ ولكي يفقد هويته وانتمائه استخدمت أثيوبيا وكينيا جملة من الخطوات المدروسة من البر إلي البحر حتي أصبحت المقاومة في الأرض إرهاباً والدفاع في البحر قرصنة.

خامسا:ارادت أثيوبيا ان تجد منفذاً بحرياً حتي لا تبقي كدولة حبيسة في تاريخها القادم،ولذلك قامت كينيا بالفعل بنهب أجزاء من البحر الصومالي، واستعانت لأجل ذلك بالاتفاقية المعروفة التي كانت حكومة شيخ شريف طرفاً فيها، ووقع هذه الاتفاقية بقلم وزيره السابق عبد الرحمن عبد الشكور وزير التعاون الدولي والتخطيط، وأكثر من ذلك تريد كينيا احتلال ميناء كسمايوا الاستراتيجي في هذه الأيام ،وإدارته باسم قبيلة من القبائل الصومالية، في وقت لم تبلور سياسة أثيوبيا من أي منفد بحري صومالي لتستولي عليه وتطمع في المستقبل ،إلا أن تحيقيق هذا الأمر من أولويات الاستراتيجية الأثيوبية في الصومال.

هذه البنود وغيرها تمثل الاستراتيجية الأثيوبية الكينية المشتركة تجاه الصومال، ولذلك يتكرر دخول القوات الأثيوبية داخل حدود الصومال كلما هددت جهة سياسية صومالية بنداً من هذه البنود الخمسة، واليوم ربما هددت حكومة شريف البند الثاني بعد انسحاب حركة شباب المجاهدين من مقديشيو، وأصبحت قادرة علي إعادة استقرر العاصمة وهو خط أحمر كما قلنا لا تقبل أثيوبيا المساومة عليه، ولذلك نرى التدخل العسكري المباشر من أثيوبيا وكينيا لخلق كيانات وتشكيلات بديلة عن حركة الشباب المجاهدين حتي لا تكون مقديشيو آمنة مستقرة.

كينيا:

شهدت السياسة الكينية منذ أكتوبر ٢٠١١ تحولاً نوعياً في علاقاتها الخارجية، حيث أقدمت الحكومة الكينية، للمرة الأولي منذ تحرر البلاد، علي التدخل العسكري في الصومال، بدعوي القضاء علي حركة شباب المجاهدين الصومالية،التي سبق أن أعلنت مسئوليتها عن عدد من الهجمات المسلحة ضد أهداف كينية علي الحدود مع الصومال وتوجد دوافع عديدة سرية ومعلنة وراء هذا التحول النوعي في السياسة الكينية،كما تتباين ردود الأفعال الصادرة عن كافة الأطراف مع هذا الحدث الجلل، سواء علي مستوي الداخل الصومالي، أو علي المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي ينعكس علي السيناريوهات المختلفة التي يمكن أن تنجم عن التدخل الكيني، الذي يحمل مخاطر جمة بالنسبة للاستقرار السياسي والأمني في كل من الصومال وكينيا بصفة خاصة، وفي القرن الإفريقي بوجه عام.

دوافع التدخل الكيني:

تضررت كينيا كثيراً من حالة عدم الاستقرار المستمرة في جارتها، الصومال،حيث يستقبل معسكر داداب للاجئين في شمال شرق كينيا الآلاف من الصوماليين الذين هربوا من المأساة الإنسانية في بلادهم، حيث تجاوز العدد في هذا المعسكر ٤٥٠ ألف لاجئ بسبب ظروف الحرب والمجاعة في جنوب الصومال وقد تفاقمت الأوضاع في هذا المعسكر، نتيجة اختطاف عدد من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، مما أضر كثيراً بعمليات الإغاثة.

لكن التطور الذي حسم أمر التدخل كان الهجمات المستمرة علي المنتجعات الساحلية في كينيا، واختطاف السائحين الأجانب منها، مما شكل تهديداً لقطاع السياحة في كينيا،وهو بمثابة ركيزة أساسية للاقتصاد الكيني، لاسيما أن تلك العمليات تزامنت مع وصول الموسم السياحي الكيني إلي مرحلة الذروة ولما كانت حركة شباب المجاهدين قد أعلنت مسئوليتها عن هذه الهجمات، فقد اعتزمت كينيا التدخل العسكري في الصومال من أجل منع تسلل عناصر شباب المجاهدين إلي كينيا، عبر تدمير معاقل الحركة في شريط الحدود، المسمي بإقليم أزانيا، الذي يشمل أقاليم جدو وجوبا السفلي.

لكن هناك مراقبين يرون أن التدخل الكيني لا يستهدف استئصال شباب المجاهدين،ومنعهم من التسلل إلي داخل الأراضي الكينية فحسب، وإنما تحركه دوافع أخري ثلاثة، هي:

- إقامة منطقة عازلة بطول ١٠٠ كم داخل الأراضي الصومالية المتاخمة للحدود الكينية وكانت كينيا قد طرحت من قبل مبادرة تستهدف إقامة هذه المنطقة العازلة تحت اسم جوبالاند أو أزانيا، وذلك لمنع هجمات شباب المجاهدين، علي أن تخضع تلك المنطقة لقيادة وزير الدفاع الصومالي ونظراً لأن المبادرة لم تر النور، فقد سعت كينيا إلي أن تنفذها بنفسها، بدلاً من الاعتماد بصورة كبيرة علي شركائها المحليين

- السيطرة الكاملة علي ميناء كيسمايو الذي يشكل شريان الحياة لحركة شباب المجاهدين، والذي ربما يفتح لكينيا ممراً بحرياً آمناً لعمليات محتملة ضد جنوب الصومال.

- ضم أجزاء من إقليم جوبا السفلي للأراضي الكينية، تماماً كما احتلت نيروبي منطقة انفدي الصومالية وضمتها إلي أراضيها، مما يساعد كينيا علي الاستفادة من خيرات الإقليم وخدمة مصالحها الاقتصادية.

ويري محللون وجود شواهد علي أطماع توسعية لدي كينيا في الصومال، وذلك لا يقتصر علي الأراضي الصومالية فحسب، وإنما يشمل أيضاً عدداً من الجزر البحرية، حيث سبق أن وقعت كينيا مذكرة تفاهم مع الصومال عام ٢٠٠٩، تقضي بإعادة ترسيم الحدود المائية بين البلدين، إلا أن البرلمان الصومالي رفض الاتفاقية بأغلبية ساحقة.

ومن ثم، يذهب البعض إلي أن كينيا تريد استثمار تدخلها العسكري في الصومال من أجل ضم المنطقة الاقتصادية في المياه الصومالية إلي كينيا عن طريق ضغوط علي القادة الصوماليين، والتعجيل بإعلان الحدود البحرية الصومالية، متجاهلة بذلك قانون البحر والموانيء الصومالية، الصادر في١٠ سبتمبر ١٩٧٢،والاتفاقية التي أبرمتها إيطاليا مع بريطانيا في ١٧ ديسمبر ١٩٧٢، نيابة عن المستعمرتين السابقتين، التي أوضحت أن الجزر الواقعة في المنطقة الاقتصادية، والمعروفة بلاموشاقو، جزر صومالية وفي ظل الاتهامات التي وجهت إلي كينيا بغزو الأراضي الصومالية، وأنها تنفذ مخططاً قديماً يهدف إلي منع إقامة حكومة مركزية قوية في الصومال، سعت كينيا إلي تبرير تدخلها العسكري،وتأكيد مشروعيته،وكسب التأييد الإقليمي والدولي لعملية التدخل حيث أكد الرئيس الكيني، مواي كيباكي، أن قواته عندما تدخلت في الصومال

فهي تمارس حق الدفاع عن النفس إزاء عناصر متطرفة تسعي إلي زعزعة استقرار بلاده، وأن هذا التدخل يستند إلي اتفاق التعاون الذي وقعه وزيرا الدفاع الكيني والصومالي في مقديشيو ،والذي يجيز للقوات الكينية القيام بعمليات عسكرية وأمنية في منطقة جوبا السفلي الصومالية الحدودية.

وبدأ التدخل العسكري الكيني وسط اتهامات من الرأي العام الكيني لحكومة نيروبي بالتخاذل عن حماية البلاد،وكذا في خضم مخاوف غربية من تدهور الأوضاع في الصومال، خاصة في مناطق الحدود الكينية الصومالية لذلك اجتاح أكثر من ألف وستمائة جندي كيني الحدود الصومالية في ١٥أكتوبر٢٠١١، في عملية عرفت باسم ليندا نجي، والتي تعني باللغة السواحلية بحماية الأمة وهي أكبر عملية عسكرية تنفذها القوات المسلحة الكينية منذ الاستقلال.

وخلال حملتها العسكرية، شنت القوات الكينية، التي توصف بأنها ثاني أقوي جيش في المنطقة،حرباً من جهتين: شمال إقليم جوبا السفلي، حيث احتلت مدناً، منها طوبلي وقوقاني وتابتا، وغرب الإقليم، حيث احتلت مدن هوزينجوي وبورجابوا الساحلية، ورأس كمبوني القريبة من البحر، وجلب التي طال بها القصف الكيني، كما طال أيضاً المنطقة رقم ٥٠ ورقم ٦٠ وأفجويي وبلدوجلي بإقليم شبيلي السفلي.

لكن التقديرات تشير إلي أن الجيش الكيني، الذي أصبح علي بعد نحو ١٢٠ كم من مدينة كيسمايو، لا يزال عازما علي السيطرة علي هذه المدينة الاستراتيجية، التي تشكل المعقل الرئيسي لحركة شباب المجاهدين، والمصدر الأساسي لتمويلها، حيث تسيطر عليها الحركة تماما منذ أغسطس ٢٠٠٨، وتستفيد منها من خلال رسوم الصادارات وعائدات تصدير الفحم.

ثالثا- رد الفعل الصومالي:

تباينت ردود الأفعال الرسمية والشعبية في الصومال إزاء التدخل العسكري الكيني فعلي المستوي الرسمي، أكد الرئيس، شيخ شريف شيخ أحمد، إدانته للعملية العسكرية التي تنفذها كينيا في جنوب البلاد، وحذر من تداعياتها الخطيرة علي الأوضاع في الصومال، وعلي مقدار الثقة التي بنيت بين الصومال وكينيا عبر العقود الماضية، مشيراً إلي أن الحملة الكينية تمت بدون موافقته، وأن الحكومة والشعب الصوماليين لا يسمحان لأي قوات بدخول أراضيهما دون موافقتهما المسبقة، مؤكداً أن الاتفاق الذي وقع مع كينيا في أكتوبر ٢٠١١ كان يقتصر علي مجرد تقديم التدريب والدعم اللوجيستي للقوات الصومالية في مواجهة المعارضة وكانت الحكومة الصومالية قد وقعت هذا الاتفاق، نظراً لافتقارها إلي قوات نظامية يعتد بها، حيث سبق أن تم تدريب آلاف الجنود الصوماليين التابعين للحكومة في بعض دول إيجاد، وذلك بتمويل أمريكي، إلا أن العديد من هؤلاء الجنود لم يتمكنوا من الاستمرار في الخدمة، بسبب عدم حصولهم علي رواتبهم لشهور عديدة، بل إن بعضهم التحق بجماعات مسلحة ذات ارتباطات بتنظيم القاعدة كما سبق أن طالب الرئيس الصومالي، في خطابه بالأمم المتحدة، في ٢٥سبتمبر ٢٠١٠، بتعزيز قوات الاتحاد الإفريقي العاملة في بلاده، ووضع استراتيجية عسكرية تقوم بتنفيذها الأمم المتحدة، تتضمن إرسال قوات أممية إلي الصومال كما طلب الرئيس الصومالي، خلال اجتماعه بالأمين العام للجامعة العربية والمندوبين الدائمين في يوليو ٢٠١٠، بدعم عربي مالي، قدره عشرة ملايين دولار شهريا، من أجل تسيير العمل الحكومي، ودفع رواتب أجهزة الأمن كما كرر شيخ شريف هذا المطلب، خلال كلمته أمام القمة العربية الاستثنائية، في مدينة سرت الليبية، في ٩ أكتوبر ٢٠١٠

وفي ضوء تعثر فرص بناء أجهزة أمن يمكن الارتكاز إليها، تعاقدت حكومة مقديشيو مع شركة أمريكية متخصصة في توفير الحماية الأمنية، لتوفير الأمن الشخصي للمسئولين الحكوميين، وكذلك أمن القوافل الحكومية، إضافة إلي تقديم خدمات التدريب والاستشارات الأمنية وبالرغم من صدور بيانات عن وزارة الإعلام الصومالية تؤكد ما ذكره شيخ شريف، فإنه بدا أن هناك تضارباً في المواقف الرسمية، حيث ناقض إدانة الرئيس الصومالي للعملية الكينية مضمون بيان مشترك صدر مسبقا عن لجنة اتصال خاصة بين الصومال وكينيا، جرت فيه الإشارة إلي تنسيق العمليات بين الجانبين كما أنه يناقض ما أكده رئيس الوزراء الصومالي، عبد الولي محمد علي، الذي قال إنه كما استعانت حكومة الصومال بقوات الاتحاد الإفريقي من أوغندا وبوروندي في محاربة مقاتلي شباب المجاهدين في مقديشيو، فإنها تستعين بالقوات الكينية في قتال الشباب في المناطق الجنوبية، بموجب التفاهم الأمني بين البلدين.

الأكثر من ذلك أن رئيس الوزراء الصومالي أعلن، خلال زيارته لنيروبي، أن شباب المجاهدين يمثلون العدو المشترك للشعبين الصومالي والكيني، وأكد ترحيبه بأي جهة تشارك فيما وصفه تحرير الصومال من مقاتلي الشباب كما أكد وزير الدفاع الصومالي، تأييده للتدخل الكيني، داعياً سكان المناطق الجنوبية المستهدفة إلي النزوح من بيوتهم ويرجع المراقبون التضارب في التصريحات الصادرة عن القيادات العليا للحكومة الصومالية إلي عمق الخلافات إزاء الدور الكيني العسكري الجديد في الصومال، وحجم الضغوط المحلية والخارجية التي يتعرضون لها، وتضارب المصالح السياسية والمالية بين الدول الإفريقية المتورطة عسكريا في الصومال.

وعلي المستوي الشعبي، تباينت ردود الأفعال أيضاً بين اتجاه التزم الصمت إزاء التدخل العسكري الكيني، وآخر يري ضرورة التصدي لما رأوه غزواً كينيا لبلادهم، بدعوي أن كينيا صاحبة مصلحة أكيدة في عدم وجود حكومة مركزية قوية في الصومال، وذلك خشية أن تطالب تلك الحكومة باستعادة إقليم انفدي، الذي سبق أن استولت عليه كينيا بفعل تواطؤ الاستعمار البريطاني.

وبوجه عام، فإن رد الفعل الصومالي الشعبي علي الغزو الكيني لم يكن علي شاكلة ما حدث في مواجهة التدخل الأثيوبي عام ٢٠٠٦ وربما يعزي ذلك إلي وجود جماعات صومالية كبيرة داخل الصومال وفي كينيا، تنظر بنوع من التقدير إلي الدور الكيني الذي وفر ملاذاً آمناً لكثير من العائلات الصومالية، خلال مراحل الصراع الصومالي المختلفة، وكذا في خضم موجة الجفاف العارمة التي اجتاحت الصومال، فضلا عن تعاطف هؤلاء الصوماليين مع كينيا في مواجهة سياسات شباب المجاهدين، ومعتقداتهم الفكرية وأعلنت حركة شباب المجاهدين أن القوات الكينية قوات غازية، تحركها الرغبة في نهب ثروات الصومال، خاصة في منطقة جوبا الغنية بالثروات الطبيعية كما اتهمتها بانتهاك حقوق الإنسان، وذلك من خلال قصفها لمخيم خيبر للنازحين الصوماليين، مما أدي إلي مقتل وإصابة عشرات المدنيين.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فلعل وضع كينيا، كشريك أمني قديم معها، وتوافق مصلحة البلدين في هزيمة شباب المجاهدين، التي تصنفها واشنطن كحركة إرهابية منذ مارس ٢٠٠٨،قد زادا من توقعات إمكانية مشاركة واشنطن في العملية العسكرية الكينية لكن الولايات المتحدة نفت أن تكون قد علمت مسبقا بقرار التدخل الكيني، أو أنها تشارك من الأساس في هذه العملية حيث أعلنت الخارجية الأمريكية أن الارتباط بين واشنطن ونيروبي في مجال مكافحة الإرهاب بشرق إفريقيا.

وإن كان يتضمن تقديم المساعدة لنيروبي لتنمية قدراتها في مواجهة التهديدات الإرهابية المسلحة، فإن قرار التدخل الكيني في الأراضي الصومالية كان خاصاً بكينيا وحدها، حتي إنها لم تخطر واشنطن به قبل اتخاذه ونفي البيت الأبيض ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست، بشأن قيام طائرات أمريكية موجهة بعمليات حربية في الصومال، انطلاقاً من قاعدة عسكرية في أثيوبيا، حيث أن الطائرات المتمركزة في إثيوبيا غير مسلحة، ويقتصر دورها علي القيام بعمليات استطلاع في الصومال، في إطار المشاركة الأمريكية مع حكومة الصومال في تحقيق الاستقرار في القرن الإفريقي ونفت فرنسا المشاركة في العملية العسكرية التي تقوم بها كينيا، ولكن أكدت في الوقت ذاته الدعم الكامل للتدخل الكيني، أهداف التي أقرت في مقديشيو في سبتمبر ٢٠١١ومن الجلي أن ادعاء الولايات المتحدة وفرنسا بأن التحرك الكيني كان مفاجئا لهما أمر لا يمكن قبوله، فقد أكد المتحدث باسم الجيش الكيني أن البحرية الأمريكية قامت بقصف مواقع حركة الشباب عبر الحدود الصومالية، كما قصفت المقاتلات الفرنسية مواقع للحركة في بلدة كوداي الصومالية،وكذا بالقرب من ميناء كيسمايو.

الباب السادس
أين العرب ؟؟

القرن الأفريقي والتأثير العربي:

العرب معنيون بكل مايحدث فى القرن الأفريقي بحكم ارتباطهم به أمنياً، وثقافياً، واقتصادياً، ومن المفترض أن يكون لهم اهتمام بكل ما تشهده ساحة القرن الأفريقي من صراعات ونزاعات أيّاً كانت طبيعتها، ولكن بما أن العرب في وضع لا يحسدون فيه من حيث التفرق، وانزواء كل دولة من دولهم في حدودها مغلقة عليها بابها من الطبيعي أن يقضى الأمر في غيابهم جميعاً، أو أن يكون صوتهم خافتاً ووجودهم باهتاً.

نعم ثمة تحرك عربي شوهد من بعض الدول العربية كمصر، والسعودية، وقطر، وأيضاً ليبيا للإسهام في حل نزاعات القرن الأفريقي، ومثل هذا التحرك وإن كان تعبيراً عن إدراك أهمية القرن الأفريقي للأمن العربي إلا أنه من الصعب جداً أن يكون أكيد المفعول، وبالغ التأثير ما لم يتسم بالمتابعة الجادة ليخدم فقط مصالح الاستراتيجية العربية، وإلا فلن يفلح في توجيه المسار وفق مقتضيات الاستراتيجية العربية إن كان لهذه الاستراتيجية وجود فعلي، أو في قطف ثمار أي طارئ سياسي إيجابي من الممكن أن يشهده القرن الأفريقي، بل على العكس ربما جلب الضرر، وحيث أن غالب السياسات العربية لا تنطلق من دراسات تقدمها جهات متخصصة،ولا تنطلق من استراتيجية أمنية موحدة من الطبيعي أن تكون دون مستوى السياسة الإسرائيلية في التأثير،وأن تأتي التحركات العربية في القرن الأفريقي كما في غيرها على غير تناسق فيما بينها، وأن نرى لكل بلد عربي موقفاً مغايراً لموقف الآخر كل حسب قبلته السياسية، هذا ما كانت عليه السياسة العربية فيما قَبْل الهيمنة الأمريكية يوم كان العرب موزعين على المعسكرين وهي اليوم على ما كانت عليه، بالإضافة إلى اشتداد حالة الهزال السياسي في الجسم العربي الذي لا يمكّنهم من اتخاذ قرارات ورسم سياسات تتجاهل، أو تتنافس، أو تتزاحم مع إرادة وسياسات الولايات المتحدة

باعتبارها القوة التي لا يعصى لها أمر، ولا يؤمن لها جانب إذا ما زوحمت، ونوفست في تخطيط مناطق نفوذها الاستراتيجي، وكل العرب اليوم يخطبون ودّها، فأنى لهم منافستها؟ أو تجاهل خططها بوضع سياسات تنبع من المصلحة العربية الصرفة وإزاء هذا الواقع التعس فإنه لا معنى لأن يقف العقيد معمر القدافي مخاطباً الشعب الإريتري في أول زيارة له في ٥ فبراير ٢٠٠٣ م لإريتريا بقوله من مصلحة إريتريا أن تكون عضواً في المؤتمر الإسلامي،والجامعة العربية مثلما هو الحال بالنسبة لجيبوتي، والصومال، والسودان وداعياً إلى عدم ترك فراغ في القرن الأفريقي تملؤه القوى الأجنبية مشيراً إلى أن هناك مخاوف من استغلال ما يسمى بمكافحة الإرهاب بإعادة الاستعمار العسكري، والسيطرة الأجنبية مرة أخرى على مصالح القرن الأفريقي.

والصومال على الرغم من كل ما يحدث فيه بعيد كل البعد عن اهتمام العرب والمسلمين؛ فبالكاد نسمع عن الصومال حينما تشتد وتيرة المعارك بين المتنازعين المتقاتلين، وبالكاد نسمع عنه حينما يكون هناك بعض التطورات السياسية الهامة، وما عدا ذلك فلا نسمع عن الصومال شيئاً؛ فالجامعة العربية نسيت أو تناست أن الصومال دولة عربية لها مقعد في هذه الجامعة المتفرِّقة، وليست المنظمات الإسلامية كمنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها بأفضل حالاً من الجامعة العربية؛ إذ يبدو أن الداء الذي أصابهم جميعاً واحد، بل إن الصومال غائب عن مجال اهتمام العلماء والدعاة والمفكرين الإسلاميين، وقليل منهم من يتذكره، وقليل منهم من يدرك ما الذي يحدث في الصومال؛ حتى عندما قامت القوات الأثيوبية باحتلال الصومال لم تتحرك الجامعة العربية ولا المنظمات الإسلامية لإجبار أثيوبيا على الانسحاب من الصومال، وكأن الصومال جزء من روسيا أو الصين؛ لا يهمنا ولا يعنينا الذي يجري فيه من أحداث وهذه مصيبة

وعن موقف العرب من التدافع الدولي والإيراني نحو القرن الأفريقي فان ما يحدث من تطورات متلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي ينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي العربي، نتيجة الانفلات الأمني وانتشار التطرف والقرصنة، التي فتحت المنطقة أمام وجود عسكري دولي دائم يحد من حرية حركة الجوار العربي، وستؤثر يقيناً في أمن البحر الأحمر وتدفق مياه النيل إلى كل من السودان ومصر فلقد تم فصل جنوب السودان برعاية دولية وأفريقية وغياب عربي واضح، وتقوم أوغندا وبوروندي بعملية حفظ السلام في الصومال، كما باتت دول أفريقية مثل أثيوبيا وجنوب أفريقيا والسنغال من أبرز المؤيدين لجمهورية أرض الصومال داخل الاتحاد الأفريقي ويبدو أن الولايات المتحدة والدول الغربية أضحت تفضل الحل الأفريقي على الحل العربي بالنسبة لمناطق التوتر على خط التماس العربي الأفريقي لذا، فإن ما يحدث في منطقة القرن الأفريقي سيؤدي لا محالة إلى إعادة تشكيله وصياغته من الناحية الجيوستراتيجية، حيث يعكس طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية الجديدة، وهذا التغير سيكون معادياً للمد العربي والإسلامي في المنطقة ومع قيام موجة التغيير بثورات الربيع العربي، بدا أن إعادة التفكير في خريطة المصالح الإستراتيجية العربية أمر مهم، لتسليط الضوء على واحدة من المناطق التي أهملت أو حيدت في العقود الماضية، وهي منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل الذي أكد علي تأثير الغياب العربي في عزل الدول الأفرو - عربية عن المنطقة وحرمانها من أي نفوذ أو مبادرة لحل الصراعات التي تنشب في الإقليم كما يحدث في السودان والصومال وهو ما أدي إلي ترك المنطقة للنظام الدولي والإقليمي الذي لم يعمل على حل مشاكل منطقة القرن الأفريقي، بل عمقها بحروب الوكالة وبالتشجيع علي قيام دولة جنوب السودان الذي سيؤثر سلباً في التوازن الإستراتيجي في المنطقة إذا ما سادت علاقات التوتر مع السودان بدلاً من التعاون

فيما حيد العرب تمامًا طوال العقدين الماضيين عن التأثير في مجريات الأمور هناك، أو حتى المساهمة في حفظ أمن الممرات البحرية الهامة التي تسيطر عليها المنطقة في خليج عدن وباب المندب، لذا وجهت دعوات إلى تنسيق السياسات العربية مع قوى رئيسة في الإقليم كالسودان وأثيوبيا من أجل إيجاد صيغة عربية - أفريقية مشتركة لحفظ الأمن القومي المشترك من التدخلات الخارجية سواء من أطراف الإقليم كإيران، الكيان الصهيوني، تركيا أو من المجتمع الدولي.

ويشكل التكالب والتنافس الدولي ، ولاسيما الإقليمي بين إيران والكيان الصهيوني، تهديداً مباشراً ينال من أسس ودعائم الأمن القومي العربي خاصة في ظل الغياب العربي، حيث إن الوجود الصهيوني في القرن الأفريقي عبر كينيا وأثيوبيا وأوغندا سيؤثر حتماً في أمن المنطقة ككل، بالإضافة إلى أنه سيشكل تهديداً للمصالح الإستراتيجية للعرب - أمنياً واقتصادياً- حيث إن العلاقات الصهيونية بكل من كينيا وأثيوبيا معاً ستجعل المنطقة ساحة للصراع بين هذه القوى الثلاث ويتم التدليل على ذلك من خلال محاولة الكيان الصهيوني تهديد الأمن المائي المصري، وممارسة الضغط علي مصر باختراق ما يسمى بدول تجمع الاندوجو تارة، وإثارة الخلافات بين دول حوض النيل بشأن اتفاقية عنتيبي تارة أخري ويمكن القول أن كافة محاولات التكالب والتنافس الدولي، وخطورة اختراق القارة الأفريقية ترتبط بمحاولات استعمارية جديدة وبإعادة صياغة حدود العالمين العربي والأفريقي، من خلال عمليات فك وتركيب جيوستراتيجية، الأمر الذي يؤدى إلى خلق كيانات جديدة مصطنعة، تنال من مقومات وأسس النظم الإقليمية السائدة كما جاء التغلغل الإيراني في منطقة القرن الأفريقي على حساب الجانب العربي ويهدد الأمن القومي العربي، خاصة فيما يتعلق بمياه النيل والسواحل الشرقية للبحر الأحمر.

الأمر الذي يتطلب من الجانب العربي التنبه إلى خطورة ذلك، والسعي لتطوير التفاعل العربي - الأفريقي عبر التنسيق والتخطيط في كافة المجالات، وأن لا يبقى ذلك رهن العلاقات الثنائية التي تحكمها الأوضاع السياسية والظروف الآنية وعلى أية حال فإن المأساة الصومالية تؤكد العجز العربي عن اتخاذ مواقف مشرفة تجاه أشقائه في الصومال الذين لم يستطع أن يقدم إليهم حتى الآن غير وعود فارغة، ومن الواضح أن العم سام لم يسمح لهم بالتعامل مع الأزمات الصومالية في الوقت الحالي، ومع ذلك فإن الشعب الصومالي المنكوب لا يزال ينتظر من إخوانه العرب خاصة الجمعيات الخيرية والمنظمات الإنسانية أن يقفوا معه في محنته الحالية، لأن المساعدات الإنسانية التي يحتاجها النازحون كبيرة.

وهناك صعود تركي خاصة في المجالات السياسية والأمنية والتنموية، مقابل التراجع العربي، ويعزي تصاعد الدور التركي في الصومال إلى عاملين، هما تبنيها مشاريع تنمية تحت إشرافها المباشر في الصومال، وعدم تقديم مساعدات نقدية إلى الحكومة الصومالية عكس الدول العربية وهناك ثلاثة عوامل أخرى يجملها نائب وزير الموانئ ومكافحة القرصنة لإقليم بونتلاند، وهي تعامل تركيا مع الأزمة الصومالية بواقعية وشمول، دون حصر المشكلة في مقديشيو وحدها، وإدراكها العميق لضرورة دعم المناطق الآمنة، والمستقرة كبونتلاند، إضافة إلى ترحيب الصومال بالدور التركي بحكم العلاقات التاريخية بين البلدين.

لقد آن الأوان لعودة الوعي العربي والاهتمام بالتخطيط العلمي للمستقبل من خلال الوعي بحقيقة المشروعات الإقليمية والدولية الكبرى التي تحاول إعادة صياغة جوارنا الإقليمي بما يحقق مصالح وأهداف أطراف خارجية وفي المقابل، لم تكن هناك أي ردود أفعال عربية أخري يعتد بها إزاء التدخل الكيني في الصومال.

وذلك في ظل انشغال النظم العربية الحاكمة بترتيب أوضاعها الداخلية بعد ثورات الربيع العربية وتوابعها، والتي تحدث بالتزامن مع عملية إعادة هندسة جيواستراتيجية لمناطق الجوار العربي في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا بشكل عام ولعل أحد الملامح الرئيسية في ذلك قد تمثل في انفصال جنوب السودان، ودخول شماله في نزاعات مع مناطق التوتر في الولايات الانتقالية الثلاث، ناهيك عن مناطق الشرق ودارفور، بالإضافة إلي تفكيك الصومال إلي دويلات تدور في فلك قوي إقليمية غير عربية، أهمها أثيوبيا وكينيا وأوغندا.

أما عن المستوي الدولي، فقد حظي الموقف الأمريكي - الفرنسي باهتمام معظم المحللين، نظرا للمصالح المعروفة للدولتين في القرن الأفريقي.
أن تدعيم الأمن القومي العربي يتطلب الاعتماد على عدد من الركائز الواقعية والموضوعية لتغيير الواقع السلبي في العلاقات بين العرب وشعوب منطقة القرن الأفريقي، من بينها:

- ينبغي أن تتعامل النظم العربية مع محركات الصراع في القرن الأفريقي في ضوء المشروعية القانونية للنظام الأفريقي في مرحلة ما بعد الاستعمار.

- يجب تأسيس حوار استراتيجي عربي - أفريقي بمفاهيم وصيغ جديدة، فقد تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة، ومن ثم يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية أفريقية حقيقية، قوامها المصالح الإستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين، من أجل تحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة، ومواجهة واقع الإخضاع والتهميش الذي يعانيه العرب والأفارقة.

- معالجة آثار الفترة الماضية بالاستفادة المأمولة من الثورات العربية،التي سيكون لها انعكاس على السياسة الخارجية العربية، لوضع حد لسياسة تهميش العرب في هذه المنطقة سواء من أطراف إقليمية أو دولية.

- ضرورة تأكيد المدخل الأمني لتحقيق التعاون، حيث إن هاجس الأمن كثيراً ما يطغى على هاجس التنمية، ومن ثم ينبغي العمل بصورة مشتركة على التخلص من بؤر الصراع والتوتر العربية - الأفريقية، وإيجاد حلول عادلة لها يقبلبها كل من الطرفين.

- الاهتمام بمنظومة الأمن في البحر الأحمر على اعتبار أنه ممر التفاعل الرئيس بين العرب والقرن الأفريقي ويقتضي هذا الأمر أن تكون لمصر والسودان والسعودية واليمن آلية إقليمية لتحسين بيئة الأمن في البحر الأحمر ودعم علاقات الجوار مع القرن الأفريقي.

- ضرورة التوسع في الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية المشتركة ليحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي، حيث إن أثر هذه المشروعات أكبر في تعميق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة.

المصادر والمراجع

أسباب الأزمة الصومالية - عبدالرحمن فارح إسماعيل.

دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة- السيد عمر .

التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام:مكونات الحالة المزمنة – محمد جابر الأنصارى.

الصومال : الوعي الغائب – خالد رياض .

صناعة القيادة - د. عمر عثمان رابي - محاضرة قدمها في فندق لسيستا جيبوتي بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩م .

الصوماليون والتعامل مع القانون - محمود علي توريري .

سياسية ملء البطون في العالم الثالث- جان فرانسوا بايار- ترجمة حليم طوسون .

الجبهات الصومالية : النشأة والتطور- حسن محمود عبدالله.

تكوين الدولة في القرن الأفريقي - إبراهيم ميرغني محمدعلي.

الصومال وقضية التحول من مجتمع رعوي إلى مجتمع مدني -عبدالقادر معلم محمد الخرطوم .

الصومال وإمكانات تحدي النظام العالمي - إبراهيم نصر الدين.

صحيح البخاري .

تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م – د٠نجلاء محمد مرعي

السودان- رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م.

التنافس الدولي في القرن الأفريقي- د. حمدي عبد الرحمن حسن

السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة ١٩٨٩م-٢٠٠٢م نجلاء محمد مرعي ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦م.

الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا د. نجلاء مرعي.

الصين والتغيير الناعم في أفريقيا- محمد جمال عرفة.

أوروبا وأفريقيا إستراتيجية جديدة للتنافس- جورج ثروت فهمي.

القرن الأفريقي إعادة تشكيل وصياغة جيوإستراتيجية - د. حمدي عبد الرحمن٠

الحروب الأهلية في أفريقيا- أحمد إبراهيم محمود .

مصالح القوى الإقليمية في القرن الأفريقي- إبراهيم أحمد عرفات.

المجاعات في العالم شبح ما زال يهدد ملايين- عامر الملا.

السياسة الدولية - صحيفة الاتحاد الإماراتية - الوسط – المجتمع.

الجفاف في الصومال، مأساة شعب تنتظر حلا - فاطمة عيسى.

استعمالات الأراضي والمياه في مصر من منظور التغيرات المناخية والتصحر- د. صلاح أحمد طاحون.

الجفاف في الصومال ما هو أسوأ لم يأت بعد - محمد نور جعل.

حول أزمة المجاعة في الصومال - مهدي حاشي .

صفحات من تاريخ الصومال للعميد أ.ح محمد فريد السيد حجاج.

بغية الآمال في تاريخ الصومال - شريف عيد روس.

الدعوة فى قرن أفريقيا للشيخ حسن البصري.

موقع إسلام اونلاين.

سيرة الحبشة- الحيمي الحسن بن أحمد.

القرن الأفريقي.. وجبة أمريكية على الطاولة العراقية بدر الدين حسين الشافعي.

تاريخ قبائل البجة بشرق السودان أ. بول .

المنتظم – ابن الجوزى.

العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى- رجب عبد الحليم .

تاريخ ما أهمله التاريخ - كامل الشريف.

أرتيريا: دراسة في الجغرافيا السياسية- علي محمد بهي.

الأمن القومي لمنطقة القرن الأفريقي -د/إجلال رأفت.

القرن الأفريقي في مطلع الألفية الثالثة د/ عثمان ناصر علي.

القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية- د/ جلال رأفت ود/ إبراهيم نصر الدين.

مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال- جلال يحيى ومحمد نصر مهنا.

أمن البحر الأحمر والأمن القومي- زكريا محمد عبد الله.

التقرير الاستراتيجي العربي١٩٩٣.

البحر الأحمر والأمن القومي العربي - محرز الحسيني.

إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير من التغلغل إلى الهيمنة- د/ حمدي عبد الرحمن.

النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي- عاطف صقر ٠

التقرير الاستراتيجي الأفريقي٢٠٠١-٢٠٠٢.

العنف والحروب المسلحة في أفريقيا- د/نيفين حليم.

النزاع الصومالي الأثيوبي- علي أحمد نور.

الصومال وجذور المأساة الراهنة علي الشيخ أحمد أبوبكر.

التنوع والصراع في بعض مجتمعات حوض النيل - د/ عبد العزيز راغب شاهين.

حكايات من أرض الصومال- علي إبراهيم عبد الواحد.

الصومال والحركات الوطنية والأطماع الدولية -علي إسماعيل محمد.

الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا - د/ عبد السلام إبراهيم بغدادي.

الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي - د/ نيفين عبد المنعم مسعد.

القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية في الفترة١٩٦٠-١٩٩٧ -محمود يوسف موسى.

فهرس الكتاب